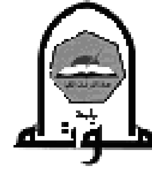


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب
محمد بن علي بن أحمد القيسي

إشراف
الأستاذ الدكتور حسن بن علي الناجي بني دومي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول علـــى درجــــة الماجستير
في المناهج وأساليب التدريس العامة قسم المناهج والتدريس

جامعة مؤتة، 2011م

الإهداء

إلى قدوتي في الحياة والدي:

الذي أقطف اليوم ثمرة من جهده وصبره وتضحيته..

إلى صاحبة القلب الحنون ...والدتي الغالية :

التي لن أوفيها حقها مهما بذلت وكتبت...

إلى رفيقة دربي .. زوجتي :

التي صبرت وضحت وتحملت عناء الغربة؛ وفاء وتقديراً

لصبرها ودعمها الذي كان له أكبر الأثر في إنجاز هذا الجهد.

إلى من سكنوا سويداء القلب ...إلى أولادي :

أروى , رؤى , فجر,عبد الرحمن ... ومن سيرى النور بعدهم...

إلى أشقائي...

إلى شقيقتي...

الذين كانوا لي بعد ا   خير معين...

إلى شموع المعرفة ورواد العلم ...

إلى العاملين في ميادين التربية والتعليم...

أهدي هذا الجهد المتواضع

محمد بن علي القيسي

الشكر والتقدير

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فبتوفيق من ا - عز وجل - أقطف اليوم ثمرة جهد سنوات مضت, مرت بكل ما تحمله من ذكريات عزيزة على نفسي. ولاشك أن لنجاح هذا العمل المتواضع شركاء, وله أساتذة وأصحاب أجد هذه الأسطر فرصة لبث رسائل شكر وتقدير وعرفان بحسن جميلهم, وروائع صنيعهم. مع يقيني أني مهما بذلت وكتبت فلن أوفيهم حقهم ..

أخص بالشكر الأستاذ الدكتور: حسن بن علي الناجي على تفضله بقبول الإشـراف على هذه الدراسة, والذي منحني بسعة صدره الكثير من الجهد والوقت, ولم يدخر وسـعاً في توجيهي وإرشادي وإبداء ملاحظاته التي فتحت لي آفاق في حياتي العلمية والعملية.

كما أشكر الأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عبدا الفـواز, والدكتور علي الزعبي, والدكتور عمر العمري على تفضلهم بإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم السديدة.

كما أشكر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم التربوية الذين رسموا لي بوابة الطريق لأنطلق من خلالها إلى رحاب العلم الواسعة.

كما أشكر أعضاء فريق خبراء التطوير المهني لمعلمي التربية الإسلامية بوزارة التربية والتعليم وعلى رأسهم رئيس الفريق الأستاذ محمد الحميدي, والدكتور منصور الذروي والأستاذ مروان الصقعبي, والدكتورة حنان الجهني والأستاذة هدى الغامدي الذين كان لهم أكبر الأثر في إتمام هذا الجهد بأفكارهم النيرة, وتوجيهاتهم السديدة.

ولا أنسى رفقاء الدرب, وزملاء الدراسة الأستاذ حمود السميري, والأستاذ محمد ساعد أبو ذراع, والأستاذ عمران العطوي,والأستاذ عبدا الشامان الذين امتشقنا صهوة الصعاب معاً, وها نحن نقطف الثمار يانعة بعد طول طريق.

أما فيض شكري وامتناني, وفائق تقديري وعرفاني فلوالدي ووالدتي الذين علماني حب العلم والعمل,وقدما لي كل شي ولم أقدم لهما شي أطال ا في أعمارهما وأمدهما بالصحة والعافية.

محمد بن علي القيسي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

محمد بن علي بن أحمد القيسي

جامعة مؤتة,2011

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة والملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, ولتحقيق ذلك قام الباحث بتحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية -عينة الدراسة- والتي تكونت من مقررات العلوم الشرعية الخاصة بالبرنامج المشترك وهي:(تفسير 1, حديث1, توحيد1,فقه1), وأعد الباحث أداة للدراسة صنف فيها ملامح الاقتصاد المعرفي والتي بلغ عددها(78) ملمحاً توزعت على سبعة مجالات رئيسية هي: (لتكنولوجيا, الاتصال, المعرفي, النمو الاجتماعي, النمو العقلي, الاقتصادي, الوطني), وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها.كما قام الباحث بسؤال المختصين عن درجة كفاية هذه الملامح, وما الملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في حالة كونها غير كافية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: بلغ مجموع تكرارات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية (3138) ملمحاً, كان المجال المعرفي الأوفر حظاً منها حيث بلغت تكراراته(949) تكراراً, يليه مجال النمو الاجتماعي وبلغت تكراراته(713) تكراراً, يليه مجال الاتصال وبلغت تكراراته(661)تكراراً,يليه مجال النمو العقلي وبلغت تكراراته (512) تكراراً, يليه المجال الاقتصادي وبلغت تكراراته (166) تكراراً, يليه مجال التكنولوجيا وبلغت تكراراته(75) تكراراً, يليه المجال الوطني كأقل المجالات تضميناً حيث بلغت تكراراته(62) تكراراً. جاء مقرر الفقه(1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لملامح الاقتصاد المعرفي حيث بلغ مجموع تكراراته(996) تكراراً , يليه مقرر الحديث(1) وبلغ مجموع تكراراته(865) تكراراً, يليه مقرر التوحيد(1) وبلغ مجموع تكراراته(742) تكراراً, يليه مقرر التفسير(1) وبلغ مجموع تكراراته(742) تكراراً. توصلت الدراسة إلى قائمة بملامح الاقتصاد المعرفي والتي ينبغي تضمينها محتوى مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر المختصين بلغت(27) ملمحاً.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات للقائمين على إعداد وتأليف مقررات العلوم الشرعية, وبرامج إعداد المعلمين, وللباحثين المهتمين بهذه الجوانب في الميدان التربوي.

Abstract

Features of the knowledge economy included in the content in the Curriculum of forensic science project to develop secondary education in the Kingdom of Saudi Arabia

Mohammed Ali Ahmed Al-kaissi

Mu'tah University, 2011

This study aimed to explore the features of the knowledge economy involved and the features that should be included in the content of the Curriculum of forensic science project to develop secondary education in the Kingdom of Saudi Arabia To achieve this, the researcher analyzed the content of the Curriculum of forensic science – the study sample – which consisted of the Curriculum of forensic science for the Joint Programme, namely: (interpretation 1; Hadeeth 1; unification ; jurisprudence 1;) and the researcher prepared a tool for the study classified the features of the knowledge economy and that this number (78) features divided into seven main areas: (The field of technology – The field of communication – The cognitive field - The field of social growth – The field of mental growth – The field of economic - The national field) have been confirmed the sincerity of the tool and its persistence as the researcher asking the appropriate about the degree of adequacy of these features and the features that should be contained in the content of the Curriculum of forensic science in case of not being enough, the study has found the following results: The total occurrences of the features of the knowledge economy contained in the content of the Curriculum of forensic science, (3118) features. The cognitive field most luckily of which its replication reached (949) followed by the field of social growth and its replication reached (713), followed by communication and its replication reached (661), followed by the field of mental growth and its replication reached (512), followed by the economic field and its replication reached (166), followed by the field of technology and its replication reached (75), followed by the national field as the least field included, its replication reached (62). The Jurisprudence curriculum (1) Came as the most curriculum of the forensic science involved in the features of knowledge economy where the total of its replication reached (996), followed by the curriculum of Hadeeth (1) A total of its replication reached (865), followed by the curriculum of unification (1) and its replication reached (742), followed by interpretation (1) A total of its replication reached (742). The study found a list of features to the knowledge economy, which should include the content of the curriculums of forensic science from the specialists point of view, that reached (27) features.

The study concluded a set of recommendations for those in charge of the preparation of curriculums and the formation of forensic science curriculums and the preparation programs for teachers and researchers who interested in these aspects in the field of education.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

يعد التفوق والنجاح والرقي, والمنافسة في مجالات التنمية هدفاً تسعى لتحقيقه العديد من دول العالم.ولاشك أن التربية تعد أداة لنهضة الأمم ورقيها,وتطورها وتنمية مواردها, كما أنها تعد عنصراً مهماً وعاملاً فعالاً في دفع حركة المجتمع وتطوره باتجاه تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وقد تنبهت الأمم إلى التربية ودورها في مواجهة الأزمات والتحديات؛فباتت تراجع أنظمتها وسياساتها التربوية باستمرار لتحقيق الأهداف المناطة بها, ولتتواكب مع تحديات العصر ومتطلباته.

كما فطن علماء التربية في السنوات الأخيرة إلى أهمية الاقتصاد واعتبروه عماد كل مشروع تربوي يهدف إلى وضع خطط استشرافية من شأنها أن تسهم في رقي البلدان على أساس المعرفة والمهارة والإبداع والابتكار.

ويرى المختصون أن التطور الأبرز في هذا المشهد هو ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقاً لدور المعرفة والرأسمال البشري في تطور الاقتصاد, وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه الاقتصاد القائم على المعرفة.

ومع تفاقم أزمات الجوع والفقر والجهل والتخلف, وارتفاع منسـوب الجـرائم والتطرف والإرهاب شكلت التنمية هاجساً لكثير من الدول والمنظمـات والهيئـات الدولية؛ مما دفع بالحكومـات إلـى العمـل الـدؤوب والقيـام بوضـع الخطـط والاستراتيجيات التي تسهم في تحسين معدلات التنمية البشرية, وتحديد السياسـات التي تهدف إلى تخفيض معدلات الأمية, وتطوير آليات التعليم والعلوم؛ بهدف بنـاء مجتمع معرفي يقوم على تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع (الحسيني, 2008).

ويقدر الاقتصاديون أن أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصدره في التقدم المعرفي, ويؤكد ذلك تصاعد

أهمية الصناعات المبنية على المعلومات بشكل ملحوظ في معظم الدول المتقدمة بالنسبة إلى مجمل الصناعة خلال العقود الثلاثة الماضية,وتنامي مساهماتها في صادرات هذه الدول, حيث بلغت 36% في اليابان و37% في الولايات المتحدة و43% في أيرلندا و32% في المملكة المتحدة(منتدى الرياض الاقتصادي, 2009).

كما تمكنت الصين من تحقيق معدلات إيجابية في التنمية تراوحت بين 11% و13% بعدما تمكنت من تحقيق رؤيتها من خلال العلوم والتكنولوجيا, كما تمكنت ماليزيا من بناء اقتصاد معرفي ناشط من خلال استثمارها في التعليم والعلوم, حيث شكلت الصادرات الصناعية 76.7%من إجمالي صادراتها و30.6% منها هي صادرات تكنولوجية متقدمة(الحسيني, 2008).

وهكذا أصبح الإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزاً عن ولوج بوابة الاقتصاد المعرفي, والدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي العامل الأكبر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور,ومن الفقر إلى الغنى ستجد نفسها حتماً على هامش مسيرة التقدم.

وعليه فقد أصبح لزاماً على منظومة التربية والتعليم أن تقوم بتجويد منطلقاتها وأساليبها وغاياتها؛ بهدف الارتقاء بكفايات مريديها من الطلاب, وتعمل على تخريج أفراد قادرين على دخول سوق العمل بمهارات عالية الأداء, ومتناسبة مع احتياجاته المتجددة, بل ينبغي من التربية وفي ظل تحديات العصر أن تخرج أفراداً قادرين على صناعة وقيادة التغيير في مجتمعهم, مبدعين منتجين, يعرفون كيف يتعلمون ذاتياً, ويتعلمون باستمرار.

ويشير تقرير لجنة (اليونسكو، 1996) إلى أنه يجب على التربية أن تنتظم حول أربعة محاور أساسية ؛من أجل أن تفي بكل مهامها تجاه المتغيرات المحلية والعالمية:

أولاً: التعلم للمعرفة:من خلال اكتساب أدوات الفهم, واستعمال المعرفة الجديدة, وإيجاد الطرق الصحيحة للتعلم بفعالية؛ إذ أن التطبيق النظري والتحليلي للمعرفة يعد من القدرات المهمة لعمال المعرفة, والذي يقود إلى تعزيز قدراتهم على تطوير المعرفة واكتساب المعارف الجديدة .

ثانياً: التعلم للعمل: من خلال تطوير مهارات الاتصال, والمهارات الشخصية, والقدرة على العمل التعاوني؛ ليتسنى للمتعلم التأثير في بيئته, إذ أن مجتمع الاقتصاد المعرفي مجتمع مشارك تسود فيه شبكات العمل على المستوى المحلي والعالمي, كما يتميز بوجود أعضاء فاعلين في تنظيمات العمل وفي المجتمع.

ثالثاً: التعلم للتعايش والتكيف مع الآخرين: ومع التكنولوجيا الحديثة التي تعتبر مفتاح الحصول على المعلومات غير المحدودة, ويتطلب ذلك إعداد مجتمع قادر على التكيف مع هذه التكنولوجيا, وتحويل المعلومات إلى معارف وقيم جديدة.

رابعاً: التعلم للكينونة: من خلال التعلم الذاتي الذي يعتبر من أشكال الكفاءة التي تساعد الفرد ليصبح جاهزاً لاستقبال المعرفة وتوظيفها مدى الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المصادر الرئيسة لتطوير أي نظام تربوي مراعاة طبيعة العصر واتجاهاته، ومتطلباته التنموية التي يحتاجها، والعمل على رسم ملامح النظام التعليمي وسماته من واقع العصر بكل ما يحمله من تغيرات وأحداث (الألمعي, 2009).

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن مسايرة هذه التغيرات والتحولات المختلفة حيث تبنت خطة التنمية التاسعة2010-2014 التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة, من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة, والتي تؤسس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الخطة كذلك إلى أن التعليم يشكل المنظومة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع, وتتطلب منظومة التعليم معالجة مجموعة من القضايا تتعلق بتطوير المناهج، والتعلم مدى الحياة، وربط التعليم بالتنمية، وتعريب المعرفة، وتخصيص التعليم، وذلك للإسهام في تنمية القدرات التحليلية وامتلاك المهارات العملية (وزارة الاقتصاد والتخطيط, 2010).

وتتسم الجهود التربوية الوطنية الحالية والمستقبلية بالتركيز على النوعية من خلال تطوير ما يقّدم للطلاب والطالبات في مدارسهم وتجويده، وذلك بالبناء على ما تحقق خلال مسيرة التعليم الطويلة الماضية، وما استجد من خبرات وتطورات عالمية في العصر الحديث؛ نتيجة للتقدم التقني والعلمي المذهل, ومن ثم تحقيق

طموحات الوطن في إستراتيجيته التنموية الكبرى نحو "مجتمع المعرفة" الذي يصنع الحضارة اليوم، ومحركاته القوية الموهبة، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتميز, في سبيل أن تصبح المملكة العربية السعودية مجتمعاً معرفياً مبدعاً ومنتجـاً(وزارة التربية والتعليم، 2010).

ولهذا تبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً مضاعفة لإعادة النظر في صياغة النظام التعليمي بالمملكة والتأمل في عملياته بطريقة تحقق التنمية الشاملة في عصر الاقتصاد المعرفي؛ بتأهيل جيل المستقبل وزيادة فرص نجاحه.

وسعياً منها لدعم هذا التوجه نظمت وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية عام 2011 المؤتمر الدولي الأول للجودة الشاملة في التعليم العام والذي سعى من خلال جلساته وورش العمل المصاحبة له وحلقات النقاش، إلى ما هو أبعد من نشر ثقافة الجودة وتنمية الوعي بأهمية مفهومها لدى صانعي القرار في مؤسسات التعليم العام، إلى التأكيد على ممارسات الجودة وتطبيقاتها والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بما يسهم في رفع كفاءة النظام التربوي وجودة مخرجاته في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرين, وإلى التحقق من صحة الممارسات الحالية في مجال تطبيق الجودة وجاءت أهداف المؤتمر منسجمة مع الرغبة الجادة لوزارة التربية والتعليم في المملكة في البحث عن الأفكار الجديدة والمبادرات والابتكارات التي تسهم في تطوير جودة التعليم العام، والتركيز على الفرص التحسينية فيه، وتوجيهه نوعياً نحو تعزيز الاقتصاد المعرفي والاستثمار في الإنسان (الفايز, 2011).

وفي إطار حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز على تحقيق التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية أطلق حفظه ا (مشروع الملك عبد ا بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام) الذي يمثل دعماً كبيراً لجهود وزارة التربية والتعليم وتحقيقا لرؤيته في أن التعليم هو الأساس لبناء اقتصاد معرفي يسهم في الوصول بالمملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة, وتحقيق المشاركة المستقبلية للنشء في بناء مجتمع متقدم في جميع المجالات (وزارة التربية والتعليم, 2010).

لقد انطلق برنامج الملك عبد ا لتطوير التعليم" تطوير "الذي من شأنه أن يعالج أوضاعا راهنة تخص التعليم بكل مراحله وتتطلب المزيد من الاهتمام مثل: نوعية التعليم، وتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج بالتركيز على المواد العلمية والتقنية والرياضية، والتوسع في نشاطات تنمية المهارات وخاصة مهارات الفكر التحليلي والمهارات اليدوية، وروح المبادرة، والعلوم المستقبلية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010).

ويأتي نموذج مشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات) كأحد الأنظمة التعليمية الحديثة الذي يهدف إلى تنمية شخصية المتعلم بوجه شمولي: معرفياً وجسدياً, ونفسياً, ومهارياً, وليمثل رافداً للتنمية، وليؤكد على أهداف التعليم المنبثقة من سياسة التعليم: مثل العمل المنتج، والمساهمة في تنمية المجتمع، واستثمار المعرفة الإنسانية النافعة، واستثمار العام والتقنية لتحقيق التنمية بشتى أشكالها من أجل رفع مستوى البلاد، ومواكبة التقدم العلمي والثقافي العالمي، والتأكيد على الدور الوطني التعليمي بحيث يكون الأداة الرئيسية للتنمية المستدامة(وزارة التربية والتعليم, 2011 أ).

وبما أن المرحلة الثانوية تعد المرحلة الثالثة في بنية التعليم العام, والحلقة الوسطى بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، فقد اختيرت كبيئة تعليمية لهذا المشروع؛ لكون هذه المرحلة تتميز بجملة من الخصائص المهمة التي تتطلب من القائمين على النظام التعليمي ترجمتها إلى برامج علمية وتربوية تحقق الطموحات من جهة، وتستوعب التجديدات العالمية من جهة أخرى (وزارة التربية والتعليم، 2011 ب).

مما سبق يتضح جلياً أن مجتمعات الغد ستكون قائمة على المعرفة وهيمنتها، كما أن التعليم يعد أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي، خاصة في مجتمع المعرفة؛ فالتعليم مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة، وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية.

وبما أن المجتمع يتعرض لهذا الكم من عمليات التغيير المستمرة والتي تشمل أساليبه وحاجاته ومشكلاته، كما تشمل تطلعاته وطموحاته؛ كان لزاماً على المنهج

المدرسي أن يخضع لعمليات مراجعة, وتقويم مستمر لمواكبة هذه التغيرات, وتلبية هذه الحاجات، وتحقيق تلك الطموحات والتطلعات, ولذا تسعى هذه الدراسة لاستقصاء ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية.

2.1 مشكلة الدراسة:

شغلت مناهج التربية الإسلامية منذ زمن طويل العاملين في حقلها والمعنيين بشؤونها لكونها في حاجة مستمرة للتطوير؛ لتواكب المستجدات والقضايا المعاصرة، ويشير (الحوسني، 1997)إلى أن نواة ذلك كان في السبعينات من القرن العشرين حيث نوقشت جملة من قضايا مناهج التربية الإسلامية في البحوث التي قدمت إلى المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة سنة 1977م,ثم تلاها كثير من المؤتمرات والندوات التي تطالب بتطوير كتب التربية الإسلامية المدرسية في ضوء متطلبات العصر, وحاجات المجتمع ومشكلاته.

وقد نادى التربويون بضرورة إحكام الصلة بين مناهج التربية الإسلامية وبين حاجات المتعلمين والمجتمع بأسره؛باعتبارها الأكثر فاعلية وتأثيراً, كما نادوا بوجوب توسيع دورها وتطوير وظيفتها حتى تتمكن من مواجهة التحديات الراهنة, ومواكبة تطور أنماط التفكير والتحليل والاستدلال (بوهلال, القاسم, سخانة, النهدي, البلوشي, الزين وآخرون, 2011).

نتيجة لذلك, واستجابة لمتطلبات التنمية وإنمائها، ومواكبة حركة النمو العالمية التي تجتاح المجتمعات كافة، في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية وتتفاعل معها إيجابيا شهدت المملكة العربية السعودية منذ عام2006 مراجعة شاملة استهدفت الواقع التربوي بمختلف أشكاله، حيث تمت دراسة واقع التعليم وتم التوصل إلى ضرورة التطوير الذي يراعي تلبية حاجات المتعلمين وحاجات المجتمع والتهيئة لسوق العمل (وزارة التربية والتعليم، 2009).

وقد تزامن ذلك مع رؤية وزارة التربية والتعليم وتوجهها نحو تعزيز الاقتصاد المعرفي والاستثمار في الإنسان.

وقد نالت المناهج الدراسية حظاً وافراً من هذا التطوير لاسيما مناهج التربية الإسلامية؛ حيث بنيت المناهج قبل فترة من الزمن وكانت في ذلك الحين مناسبة للظروف الاجتماعية، وأدت دوراً بارزاً في خدمة المجتمع، ولكن التطور السريع والتغير الذي طال العالم المعاصر بأسره من حيث المستوى الاقتصادي والتقني, وأساليب الحياة اليومية استدعى الاهتمام بالمناهج لتلاحق هذا التطور والتغير(وزارة التربية والتعليم، 2009).

إن مثل هذه التحديات بدورها تجعل من الأهمية بمكان إخضاع مناهجنا التعليمية للمراجعة المفتوحة, والتحليل والتقويم المستوعب طبيعة هذا العصر ومتغيراته ومفاجآته وتوقعاته (سالم، 2006).

من أجل هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة التحليلية للتعرف على ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المجالات الرئيسية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟
2. ما المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟
3. هل تعتبر مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتـوى مقـررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السـعودية كافية من وجهة نظر المختصين؟وما الملامح المقترحة في حالة كونهـا غيـر كافية؟.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. أهمية الموضوع الذي تناولته الدراسة وهو الاقتصاد المعرفي، حيث يعتبر من الاتجاهات الحديثة الطارئة على الميدان التربوي.
2. استجابة لنداء الخطط التنموية التي نادت بضرورة إجراء مثل هذا النوع من الدراسات.
3. القيمة العلمية لأسلوب تحليل المحتوى؛ حيث يتيح هذا النوع من الدراسات الفرصة لتنمية المنهاج، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيه.
4. حاجة وزارة التربية والتعليم لمثل هذا النوع من الدراسات؛ حتى تستطيع تقييم أنظمتها التربوية والمتمثلة في المنهاج، ومن ثم التوصل إلى القرار المناسب.
5. كونها أول دراسة – في حدود علم الباحث- تناولت تحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) من جهة.ومن جهة أخرى تناولها لملامح الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب التربية الإسلامية في المراحل التعليمية المختلفة.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تقديم إطار نظري يسلط الضوء على مفهوم الاقتصاد المعرفي ومكوناته ومتطلباته وعناصره, وبناء المنهج في ظل الاقتصاد المعرفي.
2. التعرف على أبرز ملامح التطوير، والمشاريع التي أسهمت في تحسين نوعية التعليم، والرفع من مستوى جودة النظام التربوي والمناهج بالمملكة العربية السعودية.
3. تقديم قائمة بأبرز ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة والتي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات).
4. التعرف على درجة تضمين محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي لملامح الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى, ومدى كفايتها من وجهة نظر المختصين, وهم عدد من

الأكاديميين والمشرفين التربويين في عدد من إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.

5. من المؤمل أن تسهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة في تحقيق الفاعلية في المنهاج الدراسي.

6.1 التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمصطلحات الدراسة:

1.6.1 ملامح الاقتصاد المعرفي:

عبارات أو جمل تدل على الاقتصاد المعرفي والذي يمكن تعريفه اصطلاحاً بأنه: الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو، وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكّل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع ،وتوليد الأفكار الجديدة؛ وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة (وزارة الاقتصاد والتخطيط ،2010).

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه: مجموعة من المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات والخبرات المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية, والتي تزيد من قدرة الطالب على الإبداع والابتكار والتفكير وحل المشكلات, والتفاعل, باستخدام وسائط متعددة معلوماتية لتعلم المعرفة وتوظيفها واستخدامها.

2.6.1 مشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات):

خطة جديدة للتعليم الثانوي توجت بموافقة المقام السامي رقم 7م ب/701 وتاريخ 1425/10/11هـ (2005م),ويتكون من برنامج مشترك يدرسه جميع الطلاب، ومن ثم يتفرع إلى مسارين تخصصيين أحدهما للعلوم الإنسانية والآخر للعلوم الطبيعية، يتجه الطالب للدراسة في أحدهما, وتتبنى هذه الخطة في هيكلها الجديد جوانب عديدة من أهمها :نظام الساعات الدراسية المقننة التي يسجلها الطالب في كل فصل دراسي, ونظام المعدلات الفصلية والتراكمية [أنظر الملحق هـ] (وزارة التربية والتعليم،2011 أ).

3.6.1 محتوى مقررات العلوم الشرعية:

مقررات مواد التربية الإسلامية والمنفذة في مشروع تطوير التعليم الثانوي, ومشروع الملك عبد ا لتطوير التعليم العام للعام الدراسي (2011/2010) وتشمل مقررات العلوم الشرعية في البرنامج المشترك:تفسير1, حديث1, توحيد1, فقه1. ويدرس كل مقرر منها بواقع خمس حصص دراسية في الأسبوع. مع الأخذ بالاعتبار أن الخطة تتيح للطالب الفرصة في اختيار المقرر الدراسي وتسجيله في الزمن الذي يريد مع مراعاة متطلباته, كما هو الحال في الأنظمة الجامعية والأكاديمية المختلفة (وزارة التربية والتعليم, 2011 أ).

7.1 حدود الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية, وقد اقتصرت الدراسة على تحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية (البرنامج المشترك) المنفذة في مشروع تطوير التعليم الثانوي للعام الدراسي, ومشروع الملك عبد ا لتطوير التعليم الثانوي(2011/2010) باستثناء دليل المعلم الخاص بمقرر القرآن الكريم1، وقد شملت عملية تحليل المحتوى جميع الأفكار الواردة في عناصر هذه المقررات (المقدمة, المحتوى, الأنشطة, التقويم).

ولم تتناول الدراسة مقررات العلوم الشرعية المنفذة في مسار العلوم الإنسانية. كما أنها لم تتناول تحليل الطرق والأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في تدريس مقررات العلوم الشرعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

عند الحديث عن الاقتصاد المعرفي لابد أن يسبقه عرض للمعرفة وإدارتها ومجتمعها؛ نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط بين هذه المفاهيم(القرني, 2009). فاقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة مدخلان متكاملان, والحديث عن أحدهما مرتبط بالحديث عن الآخر؛ فإدارة المعرفة تعني إدارة اقتصاد المعرفة, واقتصاد المعرفة يعني إدارة المعرفة على أنها أرصدة ورأس مال فكري. كما أن العلاقة بين اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وثيقة جداً؛ إذ أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب مجتمعاً معرفياً يدعمه ويوفر له البيئة المناسبة(الثبيتي, 2002).

ويرى (توفيق، 2007) أنه إن كان للبشرية أوجه صراع عديدة فإن واجهة هذه المجالات هو صراعها واستباقها على معرفة المزيد عن المعرفة, ومصادرها وكيفية إدارة هذا الكم الهائل من المعلومات, وعن كيفية إقامة مجتمع معرفي متميز.

1.1.2 المعرفة(Knowledge):

لعبت المعرفة دوراً أساسياً في حياة الإنسان, بل هي خاصـة جوهريـة مـن مقوماته, وأداة ضرورية لوجوده؛ فبالمعرفة ميز ا الإنسان في السماء عن الملائكة قـــــــــــــال تعــــالى: ❒◆⬂♦🖬✵☠⬈◆✂⑩⍓🏲♦
✂👓🏵☞🙞⇳🪟☐👓✎⬈◆📬⬈🖬✵♑⍓👓❦⌘♦ (البقـــرة: 31).
وبالمعرفة يتميز الإنسان عن باقي الموجودات والمخلوقات (الخوالدة, 2007).

وبنظرة عامة في بعض معاجم اللغة العربية نجد أن المعرفة في اللغة مصـدر للفعل (عرف) والعين والراء والفاء أصل صـحيح يـدل علـى العلـم. وعرفـه بمعنى:علمه أي أدركه بتدبر وتفكر من خلال الحواس(الأصـفهاني, 1992, ابـن فارس, 1995).

ولم يتفق التربويون على تعريف واحد لمفهوم المعرفة شـأنه شـأن المفـاهيم التربوية الأخرى التي تخضع لفلسفة التربويين وميولهم واتجاهاتهم, والزاوية التـي ينظرون من خلالها للمفهوم.

ومن التعريفات التي ذكرت للمعرفة: أنها مجموعة من المعـاني والمعتقـدات والأحكام والمعلومات والحقائق والمفاهيم والتصورات الفكرية في الحقول المختلفـة التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به (مرعي والحيلة, 2011).

ويرى (نور الدين، 2010) أن المعرفة هي العلم بالأشياء ومضامينها, وتفسير الظواهر, وهي مرتبطة بكافة مناحي الحياة؛ كالمعرفة بالطبيعة, والمعرفة بـالعلوم والآداب, والمعرفة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع, والمعرفـة بالمنـاهج والتربيـة والتعليم, والمعرفة بالزراعة والصناعة والتجارة.

وهناك بعد آخر للمعرفة يتمثل في أن المعرفة مزيج من المعلومات التراكميـة التي يمكن تطبيقها واستخدامها في شتى مجالات الحياة لتحقيق أهداف معينة, وهـذه المعلومات إن لم تخضع للتطبيق والاستخدام فإنها لن تكون معرفة(القرني, 2009).

ولم يرد لفظ المعرفة في القرآن والسنة وإنما وردت له اشتقاقات كثيرة بصيغ اسمية وفعلية وبمعان عديدة (القرالة, 2009).

واشتقاقات المعرفة في القرآن الكريم تأتي في بعض معانيها للدلالة على إدراك الشيء. كما قال تعالى: [illegible] (البقرة:146). وقد تأتي بمعنى البيان والعلم كمـا قـال تعـالى: [illegible] (التحريم:3).

ويفرق (علي، 1993) بين العلم والمعرفة من جهة اللفظ والمعنى؛فمن جهة اللفظ:نجد أن فعل المعرفة يقع على مفعول واحد, وفعل العلم يقتضي مفعولين. أما من جهة المعنى: فالمعرفة تستخدم للدلالة على ما تدرك به آثاره, وإن لم تدرك ذاته. أما العلم فلا يطلق إلا على ما تدرك ذاته.يقال: الإنسان يعرف ربه ولا يقال يعلم ربه, والمعرفة بهذا المعنى أخص من العلم.

2.1.2 موقف الإسلام من المعرفة:

دعا القرآن الكريم الإنسان في أكثر من موضع إلى طلب المعرفة واستيعاب ثمراتها, وقد خاطب أولي الألباب والذين يعقلون ويتفكرون ويتذكرون.

وهو في ذات الوقت يثير طاقة العقل الإنسـاني ويوجهـه إلـى المشـاهدة والملاحظة والإدراك لشتى ظواهر الكون الواضحة (علي, 1993).

وأول آياته نزولاً كانت أمراً للنبي صلى ا عليه وسلم بالقراءة التي تعتبر مصدراً من مصادر المعرفة والعلم. قال تعالى: ▭📖♦❷⬂🔔🙦✂
♦📭■🖬⍓🏵 ❽🙰🔔⅄✏🙦✂ ⍓🖮🙰■📨♦❻ 🖘🏱⬄🙣🙦🙦🙰📨
🙪📭■🖬♦⬉ ⇳♊🙰👌 ⌘♊🕔✿○♦♦🙪“🙦✂ ♦📭■🖬⍓🏵 ⮈⮊⮉
⬉🏲♦❷⬂📩📄☞🏵🙦✂ ⍓🖮🙰📨♦❻♦❒ ▭📖♦❷⬂🔔🙦✂ ⮈🙵⮉
🖘🏱■🖬⬩☽⬂🙬🙦🙦🙰📨 ⌘🏱✵🖬♦⬊ ❽🙰🔔⅄✏🙦✂ ⮈🞺⮉
⬄🏱⬩🙬 🙦♦👌 ⌘♊🕔✿○♦♦🙪“🙦✂ ⌘🏱✵🖬♦⬊ ⮈🙼⮉
③♦➔⬀☸⬩☹⬀ (العلق:1-5).

ويؤكد (الزيادات، 2008) على أنه منذ ذلك اليوم برع المسلمون في نقل معارف الحضارات الأخرى في محاولة جادة لإخضاعها للتجربة والبرهان, فكان للعرب إسهاماتهم الجادة في توليد المعرفة الجديدة عندما فهموا العلم على أنه معرفة نظرية تستهدف أغراضاً عملية تطبيقية.

وأكدت السنة النبوية على هذا المبدأ في أحاديث كثيرة منها قوله صلى ا عليه وسلم "وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"(الترمذي، 3641).

وقال صلى ا عليه وسلم:" ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل ا له به طريقاً إلى الجنة"(مسلم، 2699).

ويبرز (الأسمر، 1997) مكانة المعرفة في الإسلام بأن الإسلام يعتبر العلم صاحب الأولوية الأولى للمجتمع الإسلامي؛ فبالعلم يعرف ا ويعرف رسوله صلى ا عليه وسلم, وتُعرف العقائد, وتعرف الشرائع, وتعرف آيات ا في الأنفس والآفاق, وتعرف صفات ا , ولذلك ورد العلم والمعرفة ومشتقاتهما في القرآن الكريم في أكثر من تسعمائة موضع, وتكررت الأحاديث الشريفة حاثة على العلم نادبة إليه.

وبالمعرفة يحقق الإنسان ذاته, ويظهر خصائصه العقلية والنفسية والروحانية والوجدانية والجسمانية والإبداعية، وبها ينمو في صورته الفردية, وبها يصل إلى الغاية التي خلق من أجلها,ألا وهي إعمار الأرض بعبادة ا -عز وجل-(الخوالدة, 2007).

ويرى الشافعي (1984) أن وظيفة الدين الإسلامي بالنسبة للجانب المعرفي من الإنسان تتمثل في كونه:

1. يشبع لدى الإنسان حب المعرفة والاستطلاع, ويزوده بكثير من الحقائق والمعلومات المرتبطة بجوانب حياته المتعددة والتي يتطلع إلى معرفتها.
2. يمد الإنسان بحقائق ومعلومات لا يستطيع عقله أن يصل إليها؛لأنها خارجة عن نطاقه وفوق إمكانياته مثل المعلومات والحقائق المتصلة بالإلهيات واليوم الآخر والعوالم الأخرى غير العالم الحسي.
3. يطلق الحرية للعقل من أجل الوصول إلى الحقائق المتعلقة بالمجالات الحسية والعقلية والتي يستطيع العقل البشري الوصول إليها, فعلى الإنسان أن يبحث وينقب ويجرب ويستنتج ويتحقق مما يستنتج في إطار التوحيد, ولذلك يعتبر الاجتهاد والقياس مصدران من مصادر التشريع, وفيهما يقوم العقل بنشاط كبير.
4. يشجع العقل على اكتساب المعرفة وتحصيل العلم. قال تعالى: 🔔➔✍⬀
♦×⇦⊗🔔⅄✏✍✂ ❽✍❑♦☝⬄○□④ ⬀✍◰♎
♦♦ ♦×⇦⊗🔔⅄✏✍✂◆❐ ♦♌❑🡐✋♦☢⇳➔♦③
↖❷⅄✍☒⓿♦☝♦③ ✍◰☺❋☼⊗◑ ▤ ♦♌❑🡐☺■🖬⇳➔♦③
🕮🡑❐🕯♐❑✂☎ ✂✍❀☞♐⬂⌨♦🕔🖬✍ (الزمر:9).

5. يدعو المسلم إلى الانفتاح وعدم الانغلاق, ويربيه على سماع رأي غيره ويتفهمه ويناقشه دون حرج, وله مطلق الحرية في أن يقبله أو يرفضه.

ولقد أخذ المسلمون الأوائل بهذا التشجيع في طلب العلم وفي البحث وانتشروا في كل مجالات الحياة ينقبون ويبحثون, ويكشفون عن طبائع الأشياء, وحقيقة الظواهر حتى حققوا للإنسانية حضارة مرموقة شملت جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الشافعي, 1984, مرسي, 1996). وقد بلغ من حرصهم على دراسة العلوم والصناعات ومزاولتها أن اشتقت ألقاب كثير منهم من تلك الصناعات مثل: السراج والزجاج والفراء والدهان والحداد والخياط والساعاتي والبواب والجزار (عيال سلمان, 2003).

يتبين مما سبق أن للمعرفة مكانة عظيمة في الإسلام ؛فقد كان الإسلام نصيراً للعلم وداعياً إليه, وليس في التاريخ الطويل ما يدل على أن الحضارة الإسلامية حاربت العلم أو تصدت له, وعلى المسلمين إذا ما أرادوا التقدم والرقي والاستقلال الحقيقي والنهوض من كبوتهم أن يقدروا للمعرفة قدرها وأهميتها ؛ فهي أساس كل تربية وسياسة ناجحة, كما أنها أساس لكل اقتصاد فعال.

3.1.2 مكانة وأهمية المعرفة:

أدرك الإنسان منذ زمن قيمة المعرفة ومكانتها, وأدرك أنها السلاح القوي والفعال والأداة التي تؤدي إلى السيادة والريادة, ومن خلالها سار العقل البشري لينظر في البيئة المحيطة حوله من أجل الكشف عن القوانين, ومن أجل الإبداع والابتكار والاكتشاف من خلال المعرفة الجديدة التي يكتسبها (اسماعيل, 2009).

وفي هذا العصر الذي سمي باسم المعرفة تلعب المعرفة دوراً حاسماً فهي عماد التنمية, وبوابة العبور إلى مستويات التقدم, كما أنها أسهمت في صعود الأمم وهبوطها, وصياغة توجهاتها في الحاضر والمستقبل(القرني, 2009).

ويمكن إبراز أهمية المعرفة في النقاط التالية(خلف, 2007):

1. الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال وفي الإنتاج السلعي, وفي الخدمات, وفي كافة النشاطات الاقتصادية وفي غيرها.
2. أن المعرفة العلمية والعملية تمثل الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية.
3. الزيادة المستمرة في الاستثمارات ذات الصلة المباشرة بالمعرفة, والتي ينتج عنها تكوين رأس مال معرفي تمثله الأصول غير المادية وغير الملموسة.
4. الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليداً وإنتاجاً واستخداماً, والتي تمثلها شركات المعلومات والاتصالات والبرمجيات والبحوث والاستشارات.
5. الزيادة المستمرة في أعداد العاملين في مجالات المعرفة, وفي الأعمال كثيفة العلم وبالذات من ذوي القدرات والمهارات المتخصصة عالية المستوى, سواء الذين يقومون بتوليد المعرفة وإنتاجها, أو في استخدامها والذين يزداد عددهم باستمرار.
6. إسهام المعرفة في مرونة المنظمات من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة.
7. إتاحة المجال للمنظمة للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعاً, وتحفيز الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها.
8. إسهام المعرفة في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المنظمة لتتكيف مع التغيير المتسارع.

تتضح مما سبق مكانة وأهمية المعرفة التي تبرز في الوقت الحاضر نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات المتقدمة, واستخدام نتائج وإفرازات ومعطيات المعرفة العلمية في كافة مجالات عمل الاقتصاد ونشاطاته ونموه, و أهمية المعرفة جعلتها مورداً اقتصادياً, وعنصراً أساسياً من بين عناصر الإنتاج.

4.1.2 مصادر المعرفة:

هناك مصادر متعددة للمعرفة لكل مصدر منها مجال يناسبه؛ فالمعارف الحسية تعتمد على الإدراك الحسي, والمعارف الفكرية والعقلية تعتمد على القوى العقلية, والمعارف الوجدانية يناسبها الحدس, والمعارف الدينية تقوم على الإيمان بالقلب والتصديق والعمل(عيال سلمان, 2003). ويمكن تحديد مصادر المعرفة فيما يلي (الخوالدة, 2007 , مرعي والحيلة, 2011):

أولاً: المصدر الإلهي(الوحي): وهي المعرفة التي منحها ا للإنسان, ومنها ما أخبرنا به الدين الإسلامي عن طريق القرآن الكريم من قضايا غيبية لا يمكن للإنسان معرفتها, ومن واجب المنهاج أن يفسر مفردات هذه المعرفة, ويبين مقاصدها, ويعد المتعلمين للعمل بها.

ثانياً: الحواس: فالحواس وسيلة هامة من وسائل اكتساب المعرفة, وهي بمثابة النوافذ التي نطل من خلالها على ما يقع في البيئة المحيطة وقد أكد القرآن الكريم في أكثر من موضع على أهمية الحواس قال تعالى•: ❒◆•• ✍♦◑⬂✁🡐👌♦✍📾♦⑩⬂▪“📾♦⌨⮹📤🙰⚪🙵⌛ ⬃🙵🖫⚐⬋🗐 ◑🙰⚪🙸☐ ✁✍📾♦⚪⚪☺⇳⬈⮹ ❒◆✁✍📾♦⬂⌨♦⮊✿❸◆ ❒◆✁✍📾♦⬂⊞→♦☒✁⑩⮹ 🖏⬈🙦❻ 🕮⬆❒🕯📾♦🕔✵⯑🙼⌨⮹ 🖏☒🔔♌♦ ⬉♦✡⬀◑🡐 👌♦⚪⬄★⬈❑♦☪ (الإسراء: 36). وهذا يؤكد على أهمية الحواس للإنسان فبدون الحواس لا يستطيع الإنسان اكتساب المعرفة, وعن طريق التعلم والنماء والامتداد في أبعاد الطبيعة والبيئة المحيطة يكتسب المعرفة والخبرة.

ثالثاً: القوى العقلية :فالعقل الإنساني قادر على الربط بين الإحساسات التي تنتقل إليه وبين ما لدى صاحبه من معلومات عن الشيء المدرك, وعملية التفكير التي يقوم بها الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدراك الحسي, وينبغي على المربين إبعاد المتعلمين عن الآفات التي تصيب العقل وتضعفه وتقعده عن أداء دوره، ويشير (الخوالدة، 2007) إلى أنه يترتب على اشتراك العقل مع الحواس في تحصيل المعرفة فوائد لعملية التعلم منها:

1. أن العقل يقوم بوظيفة مهمة للحواس, وذلك بتوجيه الإدراك الحسي وإرشاد الملاحظة إلى الطرق المفيدة.
2. أن العقل بمعنى التفكير المنهجي يزيد من كفاية الحواس بسبب التنظيم الذي يقلل من العشوائية, ويرفع من كفاية الملاحظة المنظمة.
3. أن العقل يوجه الانتباه إلى الطرق التي أثبتت الخبرة السابقة قيمتها وفائدتها لحياة الإنسان.
4. أن العقل يقوم بوظيفة تنسيق بين المدركات الحسية من أجل بناء نمط من التفكير والخيال.

رابعاً: الحدس: ويشكل الحدس مصدراً آخراً للمعرفة, ويحدث داخل الإنسان دون وسيط, ويعتبر الحدس شكلاً من أشكال التعلم الذاتي, ولا يعتبر عملية عقلية منظمة, بل هو عملية ذاتية مباشرة.

خامساً: التقاليد: وهي التراث الثقافي الذي خلفه السلف من الآباء والأجداد كاللغة والعادات والأخلاق والفنون. وهذه المعرفة التقليدية يتم استقبالها عن طريق العقل والحواس. ويضيف (القرني، 2009)عدداً من مصادر المعرفة منها:

1. الخبرة المباشرة والملاحظة.
2. التجارب العلمية الدقيقة والمنظمة.
3. القراءة والاطلاع على تجارب السابقين من ذوي الخبرات العلمية.

5.1.2 خصائص المعرفة وسماتها:

المعرفة نتاج عمل إنساني, يمتاز بالسمو والرقي؛ حيث منح ا سبحانه وتعالى الإنسان القدرة على التفكر والتدبر والتأمل, فأصبح الإنسان هو صانع المعرفة ومن يتولى توليدها ونشرها بعد ذلك, وتتميز المعرفة عن سائر مظاهر النشاط الفكري والإنساني بعدد من الخصائص والسمات منها (الزيادات, 2008):

1.التراكمية: فالمعرفة تظل صحيحة في المرحلة الراهنة,لكن ليس بالضرورة أن تبقى كذلك في مرحلة قادمة, وهذا يعني أن المعرفة متغيرة, ولكن بصيغة إضافة المعرفة الجديدة إلى المعرفة القديمة.

2. **التنظيم:** فالمعرفة المتولدة ترتب بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها, وانتقاء الجزء المقصود منها.

3. **البحث عن الأسباب:** فالتسبيب والتعليل يهدفان إلى إشباع رغبة الإنسان إلى البحث, ومعرفة أسباب الظواهر, لأن ذلك يمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل.

4. **الشمولية واليقين:** فشمولية المعرفة لا تسري على الظواهر التي تبحثها فحسب بل على العقول التي تتلقاها, واليقينية لا تعني أن المعرفة ثابتة, بل تعني الاعتماد على أدلة مقنعة ودامغة, لكنها لا تعني أنها تعلو على اليقين.

5. **الدقة والتجريد**: فالدقة تعني التعبير عن الحقائق رياضياً.

ويشير هوسيل وبيل(Housel & Bell,2001) والمشار إليه في جوتشالك (Gottschalk, 2007) إلى مجموعة أخرى من الخصائص الأساسية للمعرفة:

1. **إمكانية توليد المعرفة:** وتشير إلى حركة المعرفة من خلال عمليـات البحـث العلمي التي تتضمن الاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب.

2. **إمكانية موت المعرفة:** وتشير إلى المعلومات الساكنة والراكدة الموجـودة بـين طيات الكتب الموضوعة على رفوف المكتبات, أو الموجودة في رؤوس مـن يمتلكونها ولم يعلموها لغيرهم فماتت بموتهم.

3. **إمكانية امتلاك المعرفة**: وذلك من قبل كل فرد, فالمعرفة ليست محصورة بفرد, أو مقتصرة على جهة دون غيرها.

4. **إمكانية تخزين المعرفة**: فالمعرفة في السابق كانت تخزن على الورق ولا زالت إلى الآن, ولكن التركيز الآن ينصب على تخزين المعرفة باسـتخدام الطـرق الاليكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة, وهو ما يسـمى بقواعـد المعرفة (Knowledge Bases).

5. **إمكانية تصنيف المعرفة**: وذلك حسب مجالات متعددة .

6. **إمكانية تقاسم المعرفة**: وتشير إلى إمكانية نشر المعرفة والانتقال عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك.

7. **المعرفة لا تستهلك بالاستخدام**: بل على العكس فهي تتطور وتولـد كلمـا زاد استخدامها .

6.1.2 تصنيف المعرفة:

المعرفة ليست نوعاً واحداً متجانساً ونمطياً, ولا يمكن أن توضع في إطار واحد (القرني, 2009).

وقد صنف بولاني (Polanyi) والمشار إليه في (نور الدين، 2010) المعرفة لفرعين أساسيين هما: المعرفة الضمنية(Tacit Knowledge) والمعرفة الظاهرة (Explicit Knowledge) وتشير المعرفة الضمنية إلى المعرفة التي تتعلق بالمهارات التي هي في حقيقة الأمر توجد في داخل عقل وقلب كل فرد, ومن الصعب نقلها أو تحويلها للآخرين, وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية, أي أنها تعتمد على الخبرة الشخصية والقواعد الاستدلالية والحدس والحكم الشخصي.

أما المعرفة الظاهرة فتشير إلى المعرفة الرسمية والمنظمة التي يمكن ترميزها وكتابتها ونقلها إلى الآخرين(القرني, 2009).

ويؤكد (نور الدين، 2010) على أن المعرفة الظاهرية تشمل:

1. **البيانات:** وهي مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة يتم إبرازها وتقويمها دون أحكام أولية مسبقة.
2. **المعلومات**: وهي عبارة عن بيانات تمنح صفة المصداقية, ويتم تقديمها لغرض محدد, ويمكن تقديمها في أشكال متعددة ومنها الشكل الكتابي والصور والرموز.
3. **القدرات**: فالمعرفة بجانب المعلومات تحتاج لقدرة على صنع معلومات من البيانات التي يتم الحصول عليها لتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها والاستفادة منها, وقد منح ا بعض الأفراد القدرة على التفكير بطرق إبداعية, ومنحهم القدرة على تحليل وتفسير المعلومات, ومن ثم التصرف بناء على ما يتوفر من معلومات, وإذا لم تتوفر القدرات والكفاءات لدى الأفراد, فإنه يمكن القول بأن أحد محاور المعرفة الأساسية مفقود. ويعزو (إسماعيل، 2009)

اختلاف الأفراد في القدرات والكفاءات إلى عوامل مختلفة كالخبرات المختلفة, والتدريب المختلف, ووجهات النظر المختلفة.

4. **الاتجاهات**: بالإضافة إلى البيانات والمعلومات والقدرات فالمعرفة وثيقة الصلة بالاتجاهات؛ حيث تمثل الاتجاهات أحد المحركات الرئيسة والتي تدفع الأفراد للرغبة في التفكير والتحليل والتصرف, ويشكل عنصر الاتجاهات عنصراً أساسيا من خلال حفز فضول الأفراد, وإيجاد الرغبة وتحفيزهم للإبداع.

7.1.2 أهداف المعرفة:

لقد أثير جدل بشكل واسع حول أهداف ووظائف المعرفة, ويمكن تحديد أبرز أهداف المعرفة فيما يلي: (إسماعيل, 2009)

1. الوصف والتفسير والفهم للظواهر المتعلقة بمجال تخصص تلك المعرفة.
2. التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل قبل وقوعه؛ طالما أن الظواهر الحالية قد تم تفسيرها وتحليلها وفهمها.
3. التحكم والسيطرة على الأحداث المتوقعة لمنفعة الأفراد والمنظمات.
4. التغيير والتطوير ومراجعة الأوضاع القائمة.

8.1.2 المعرفة والتربية:

هناك علاقة وثيقة بين التربية والمعرفة؛ فالمعرفة تشكل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى التربية إلى إكسابها المتعلمين (مرسي, 1996), وفي سبيل إحكام العلاقة بين المعرفة والتربية يقترح (الخوالدة، 2007)عدداً من النقاط:

1. ضرورة تحديد المعايير التي نستعملها في اختيار صحة المعرفة والكشف عن المعاني التي تتضمنها.
2. ضرورة التمييز بين طرق اكتساب المعرفة, واختيار الطريقة المناسبة لكل لون من ألوان المعرفة؛ فطريقة الحواس تتلاءم مع العلوم الطبيعية, ولا تتناسب مع المعرفة الدينية التي تتعلق بالغيبيات, والطريقة العقلية تتلاءم مع الرياضيات والمنطق ولا تتناسب مع التاريخ والعلوم الاجتماعية.

3. ضرورة الملاءمة بين طرق اكتساب المعرفة وطرق تقييمها.
4. يجب على التربية أن توضح طرق اكتساب المعرفة بصورة جلية؛ لأن عدم تحديد طرق المعرفة يؤدي إلى اضطراب في المعاني وتقليل قيمها.
5. ضرورة الاهتمام بإدخال طرق مختلفة لاكتساب المعرفة؛ لأن ذلك يكسب المتعلمين خبرات واسعة في مواجهة مواقف التعلم, وتحصيل المعرفة على اختلاف أنواعها.
6. ضرورة المواءمة بين الأهداف التربوية وطرق تحصيل المعرفة.
7. من الضروري أن تقوم التربية بتصنيف المعرفة إلى أنماطها المختلفة, ومن ثم تزويد المتعلمين بالمصادر الملائمة لكل نمط من أنماط المعرفة.

9.1.2 إدارة المعرفة(Knowledge Management):

لقد تغيرت النظرة المعاصرة إلى عناصر الإنتاج التقليدية المكونة للثروة (العمل, المواد الأولية, رأس المال) وذلك بإضافة عنصر جديد هو المعرفة التي تعتبر أهم عامل في الإنتاج خاصة مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة (إسماعيل, 2009).

ومع التقدم التكنولوجي الهائل وتطور ثورة المعلومات, وفي ظل الأهمية المتزايدة للمعرفة ظهرت وسائل كثيرة متطورة لإدارة المعلومات واستخدامها في تحقيق أهداف المنظمات, وبأسلوب علمي قائم على وسائل التكنولوجيا الحديثة ومنها ما يسمى بإدارة المعرفة (نور الدين, 2010) التي ستظل لعدة عقود هي الموضوع الأكثر أهمية لأنه مجال يجتذب ألمع العقول وأكثرها حيوية ويستحوذ على أكبر الاستثمارات (نجم, 2004). وهذا ما أكده توماس(Thomas, 2001) في إشارته إلى أن المنظمات التي ستنتصر في القرن الحادي والعشرين, ومن سيكتب لها التفوق والغلبة في ساحة المنافسة هي من يدرك تماماً أن المعرفة أصبحت عامل الإنتاج الأكثر أهمية, وأن الأصول المعرفية هي عوامل إنتاج الثروة الأشد قوة وفاعلية.

وقد تنوعت آراء الباحثين والخبراء في إيجاد تعريف مناسـب لمفهـوم إدارة المعرفة, ومن التعريفات التي ذكرت لمفهوم إدارة المعرفة: أنها هندسة وتنظيم البيئة الإنسانية, والعمليات التي تساعد المنظمة على إنتاج المعرفة وتوليدها مـن خـلال اختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها, بالإضافة إلى نقل وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة للأشخاص المناسبين فـي الوقـت المناسـب ليـتم توظيفها في صنع القرارات وحـل المشـكلات, والـتعلم التنظيمـي, والتخطـيط الاستراتيجي (الغامدي, 2008, نور الدين, 2010).

ويعرفها (إسماعيل، 2009) بأنها جهد منظم للحصول على المعرفة بأشكالها ومن مصادرها المتنوعة, وتخزينها واستخدامها بتحويلها إلى سلع وخدمات؛ من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية بكفاءة وفاعلية.

وحول أهمية إدارة المعرفة يرى (القرني، 2009)أن أهمية إدارة المعرفة تكمن في أنها مدخل من مداخل الإدارة الحديثة التي تساعد على توليـد ونشـر وإنتـاج

المعرفة فيما يحقق أهداف المنظمات ويساعدها على اتخاذ القرارات وحل المشكلات, ووضع الخطط الإستراتيجية لاستثمار رأس المال الفكري لزيادة الإنتاجية, وتحقيق الميزة التنافسية في عصر يتجه نحو اقتصاد المعرفة.

10.1.2 مجتمع المعرفة (The knowledge society**):**

أصبح من المسلم به أن مجتمعنا يواجه متغيرات وتحديات جديدة, جعلت التحول من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المعرفة أمراً لابد منه؛ حيث يتميز مجتمع المعرفة بسرعة التغير, والنمو الهائل في كافة المعارف والمعلومات, وفي كافة فروع العلم والمعرفة.

كما أن مجتمع المعرفة يمثل حالياً التحدي الحقيقي أمام المجتمع أجمع؛ فتقدم المجتمعات في المستقبل القريب والبعيد مرهون بقدرة أي مجتمع على الاستثمار الفعال في المعرفة, وذلك من خلال التعليم والبحث العلمي والتطبيق التكنولوجي للمعرفة النظرية (رسلان وأبو لبن, 2008). ومثل هذه التحديات دعت عدداً من الدول إلى الاهتمام بإنشاء وإقامة مجتمع المعرفة.

ويعرف مفهوم مجتمع المعرفة كما في تقرير التنمية الإنسانية العربية(2003، ورسلان وأبو لبن، 2009) بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي: إقامة التنمية الإنسانية.

ويعرفه (تركماني، 2004) بأنه ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره, وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة, وهو المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ليس في بلده فحسب بل في أرجاء العالم كله.

بينما يعرفه (القرني، 2009) بأنه ذلك المجتمع إلي تتعدد فيه مناهل العلم والمعرفة والثقافة, وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية, بما يمكنه من التعليم والتعلم, والتواصل والابتكار والتقدم في كافة مجالات الحياة, من خلال

استخدام التقنية الرقمية التي تجعله قادراً على اكتساب وإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة لخدمة التنمية.

ويفرق (رسلان وأبو لبن، 2008) بين مفهومين في هذا المجال هما مجتمع المعرفة, ومجتمع المعلومات, فالمعلومات بيانات ولكنها غير موظفة, أما إذا وظفت وتم استخدامها في المجتمع تحول المجتمع من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

11.1.2 الاقتصاد المعرفي(Knowledge Economy)**:**

تعود بدايات اقتصاد المعرفة إلى الخمسينيات على يد الاقتصادي ماكلاب (Machulp) حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة حينما كانت الدراسات تعتمد على أنواع أخرى من المنتجات, وقد كان الاهتمام بمنتجات المعرفة ضعيفاً آنذاك (خضري, 2005, الزيادات, 2008).

ويشير بيتر(Peter, 2002) إلى أن مصطلح الاقتصاد المعرفي ثبت وجوده في الأدب المتنوع منذ 50 عاماً؛ حيث بدأ عام 1959 فيما يسمى بتنبؤات دركر(Land Marks Of Tomorrow) وفي بداية الستينات كان ماكلاب (Machulp) أول من نظّر في أهمية المعرفة والتربية ودورها في الاقتصاد الحديث, أما في عام 1997 أكد سايمون مارجنسون(Simon Marginson) على أن الاقتصاد المعرفي العالمي يستند انتشاره على اتصالات جديدة, بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات, وفي التسعينات أيضاً برز الفرق بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي؛ حيث يتميز الاقتصاد المعرفي بأنه اقتصاد وفرة, يلغي المسافات, ويتجاوز الحدود, ويشكل أهمية للمعرفة المحلية ويستثمر رأس المال البشري.

ويمكن تصنيف مراحل تطور الاقتصاد المعرفي إلى ثلاث مراحل(القرني, 2009):

1. **مرحلة التكوين:** وفيها كانت المعرفة من أجل المعرفة والتنوير والحكمة, وهذه المرحلة ظهرت في عصر التنوير قبل قيام الثورة الصناعية.

2. **مرحلة النمو:** وفيها كانت المعرفة منظمة ومنهجية وهادفة, وهي ما تسمى بالمعرفة التطبيقية, والتي تميز بها عصر الثورة الصناعية.
3. **مرحلة النضج:** وفيها أصبح تطبيق المعرفة من أجل المعرفة ذاتها, ولمعرفة كيف يمكن تطبيقها في أفضل صورة لتحقيق أهداف محددة, وتميز بها عصر المعرفة, وهذه المرحلة هي مرحلة ذيوع اقتصاد المعرفة, وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

12.1.2 مفهوم الاقتصاد المعرفي:

يعد الاقتصاد المعرفي فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة فأصبح كلاً فاعلاً في ذاته, وأصبح جزءاً فاعلاً في كل اقتصاد, وفي كل نشاط,وفي كل عمل, وأصبح عنصراً أساسياً في كل مشروع يعطي له مزيداً من الفاعلية ويجعله أكثر توافقاً مع احتياجات الناس والمجتمع (الهاشمي والعزاوي, 2007).

لقد اعتمد الاقتصاد في فترات مضت على عاملين في الإنتاج هما رأس المال البشري والعمالة الرخيصة, وكان ينظر إلى المعرفة والإنتاجية والتعليم ورأس المال الفكري كعوامل ثانوية (الجوارنة, 2007). أما الآن أصبحت المعرفة مصدر قوة هائلة دفع إلى التقدم والارتقاء, وأصبحت مقياساً لقوة وسيطرة الأمم (الخضيري, 2001). فالقوة بمعناها التقليدي قد تحولت بما يتناسب مع التطور الحضاري للمجتمعات الإنسانية، فبينما كانت القوة العسكرية هي الحاسمة في عصر الزراعة، أصبحت القوة الاقتصادية هي المهيمنة في عصر الصناعة، والمعرفة بدورها أصبحت مورداً اقتصادياً يفوق بأهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية (أبو حلاوة, 2009).

وقد ظهرت آراء متعددة في تعريف الاقتصاد المعرفي إلا أنها في جوهرها واحدة, ومن أهم تعريفاته: أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها, بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة, من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية, وتطبيقات تقنية

متطورة, واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين وتوظيف البحث العلمي,لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه (الخضيري 2001, الصافي, قارة ودبور, 2010).

بينما يعرفه (العمري، 2004): بأنه المصطلح الذي يصف الإبداع كأساس في الاقتصاد العالمي الحالي حيث أصبح التركيز على العمليات الفكرية بدلاً من من الموارد الطبيعية, والجهد البشري في الإنتاج والخدمات.

ويرى (الهاشمي، 2004) والمشار إليه في (الهاشمي والعزاوي، 2007) بأن الاقتصاد المعرفي نظام تعليمي قائم على الوسائل التقنية, والبحث العلمي للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة؛ بوصفها الثورة الاقتصادية الفاعلة للتمكن المعرفي الوظيفي؛ تطويراً للحياة الوطنية والإنسانية باكتساب المعرفة, واستخدامها وإنتاجها.

ويعرفه البنك الدولي بأنه اقتصاد عالمي للمستقبل, الذي يركز على التعلم لما له من أهمية أساسية كوسيلة للاستثمار الإنساني, والبحث في إنتاج المعرفة (Peter, 2002).

ويعرفه ترايل وكرمب(Teriel& Grump,2004) بأنه الاقتصاد الذي يتعلق بالاستراتيجيات, وأساليب التعلم الحديثة, والموجودة في الدول المتقدمة, وكذلك المدارس الجيدة والحديثة, والمزودة بالتكنولوجيا والاتصالات الحديثة.

أما (الشمري والليثي، 2008) فقد عرفا الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري, من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير, والموارد الاقتصادية المتاحة, باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويرى (الحمود، 2011) أن الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) تعبير يستخدم في عصرنا الحاضر إما في معرض الحديث عن الاقتصاد المركز في إنتاج وتوليد وإدارة المعرفة ونشرها, وإما في معرض الاقتصاد ذي الأساس

المعرفي (Knowledge –based – Economy) وهذا الأخير هو المعنى الأكثر استخداماً, ويعني استخدام المعرفة من أجل إنتاج فوائد اقتصادية.

بينما يرى (فاروق، 2005) أنه في ظل التحولات والتغيرات الطارئة لا يوجد فرق بين تعبيري (اقتصاد المعرفة) و(الاقتصاد القائم على المعرفة) فكلاهما تشغل المعرفة بكل أشكالها وتجلياتها من تكنولوجيا وبحوث وأعمال ذهنية مساحة أوسع وأكبر من حيث العمق والحجم.

ولعل السبب في حدوث الالتباس في المفاهيم يعود إلى حداثة حقـل اقتصـاد المعرفة الذي مازالت كثير من مفاهيمه في مرحلة التبلور والإنضاج, فلقـد ارتـبط مفهوم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) بمفاهيم أخرى مثل الاقتصاد القائم علــى المعرفــة(Knowledge –based – Economy), واقتصــاديات المعرفــة (Economics of Knowledge), واقتصـاد المعلومـات (Information Economy) واقتصاديات البحث (Economics Of Research), واقتصاديات الابتكار Innovation (Economics) وحضـارة التكنولوجيـا العاليـة(High Technology Civilization) (Makarov, 2004, المبسلي, 2011).

مما سبق يمكن أن يتوصل الباحث إلى تعريف مناسب للاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة المكون الأساسي في العملية الإنتاجية, من خلال توظيفها وتوليدها ونشرها,في مجالات الحياة المختلفة.

ويظهر من خلال هذه التعريفات أن الاقتصاد المعرفي لـيس مفهومـاً بـديلاً للسيطرة على التصنيع أو خدمة الصناعات, وإنما يمثل البنية التحتيـة التكنولوجيـة للمعرفــة (Technological infrastructure of knowledge) والتحــول المتزايــد باستخدام المعرفة نفسها(Drummond,2002).

13.1.2 أهمية الاقتصاد المعرفي:

يمتلك الاقتصاد المعرفي القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل, ولا توجد حواجز للدخول إليها بل هو اقتصاد مفتوح,فمن يمتلك المعرفة هو المتقدم والمتفوق (سلمان, 2009).

وتبرز أهمية الاقتصاد المعرفي من خلال الدور الذي تؤديه مضامين الاقتصاد المعرفي, ومعطياته, وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات, والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع (خاف,2007).

ويمكن تحديد أهمية الاقتصاد المعرفي في الفوائد التي يجنيها ومن ذلك (الهاشمي والعزاوي, 2007, الصافي وآخرون, 2010):

1. أنه يساعد على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات كلها دون حدود على المدى البعيد.
2. يحقق التبادل الإلكتروني ويحدث التغيير في الوظائف القديمة, ويستحدث وظائف جديدة.
3. يساعد المؤسسات على التطور والإبداع, والاستجابة لاحتياجات المستهلك.
4. يحقق الاقتصاد المعرفي النواتج التعليمية المرغوبة والجوهرية.
5. يؤثر في تحديد درجة النمو, وطبيعة الإنتاج,واتجاهات التوظيف للمهن المطلوبة, والمهارات التي يجب توافرها.

14.1.2 خصائص الاقتصاد المعرفي:

يتميز الاقتصاد المعرفي بأن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضـمنها أي عمل أو نشاط وخاصة ما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافـة, وكافـة الأنشـطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة علـى تـوافر كـم هائـل مـن المعرفـة والمعلومات.

وحينما نطلق وصف المعرفة على مجتمع فهذا يعني أن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المجتمع (الفنتوخ, 2010). ويشير (المنير، 2009) إلى عدد من خصائص الاقتصاد المعرفي منها:

أولاً: الانفجار المعرفي: حيث يعيش العالم انفجاراً معرفياً غير مسـبوق, وأصـبح التراكم المعرفي يتزايد يوما بعد يوم ويتضاعف كل 18 شهراً.

ثانياً: التسارع: فالتغير كان وما زال سنة الكون وقانون الوجود الأبرز, والتغير في فجر التاريخ كان بطيئاً وغير ملحوظ, أما الآن فيتميز ويتسم بتزايـد سـرعته باستمرار.

ثالثاً: التطور التكنولـوجي : فقد اقتحمت التكنولوجيا المجتمعات من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات جديدة, والمعرفة والمعلومات اللازمة لإنتاجها أكثر كثافـة, وتتطلب ارتفاعاً متزايداً للقدرات البشرية من علماء ومطورين.

رابعاً: انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في نفس الوقت: فلم تعد هناك حدود أو مكانية لتوفير الخدمات والمنتجات,وأصبح الناس في تنافس مفتوح في الفاعلية والوقت.

خامساً: ارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونـات الماديـة: حيـث تتميـز المنتجات الجديدة بتوظيف كثيف للمعلومات والمعارف, وتتضاءل شيئاً فشـيئاً قيمة المكونات المادية, ويعود السبب إلى قيمة المكون المعرفي فـي المنـتج, وارتفاع تكلفة البحث والتطوير اللازمة لتوفير منتجات جديدة.

كما أن هناك عدداً من خصائص الاقتصاد المعرفي والمتعلقة بالتربية منها (حيدر, 2004):

1. المعرفة التخصصية (Specialized knowledge):

لكي تكون المعرفة ذات أثر إيجابي يجب أن تكون على درجة عالية من التخصص, أما المعرفة الحرة فلا تسمى معرفة.

2. منظمات التعلم (Learning organizations):

يعرف دركر وسينج (Druker & senge) منظمة التعلم بأنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم, ومع العالم الخارجي المحيط بهم, حيث يعملون كفريق ضمن مؤسسة, ويشعرون بالانتماء إليها, وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها, ويتصفون بأن لهم قدرة ودافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين.

3. العمل في فريق(Team Work):

وهذا ما دعت إليه الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل, ومنها التقرير الذي نشرته وزارة العمل الأمريكية (الاستثمار في الناس: استراتيجية لمواجهة أزمة القوى العاملة الأمريكية، 1998) وقد أكدت الدراسة على أن ضرورة العمل في مجموعات متعاونة, كما أكدت على ضرورة تعديل أساليب التعلم والتعليم لتتفق مع سيواجهه خريجوها في مواقفهم مستقبلاً.

4. الاستقصاء(Inquiry):

حيث يتسم مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها, ولا يمكن أن يكون منتجاً للمعرفة بدون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً .

5. التعلم المستمر (Continuous Learning) :

حيث أثبت تقرير (البنك الدولي، 2002) أن هناك حاجة ماسة إلى تقوية برامج التعلم المستمر بحيث يصبح رديفاً للتعليم النظامي ويقوم بمساعدة المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصورة مستمرة.

6. تقنيات الاتصالات والمعلومات(ICT):

فمن أبرز سمات الاقتصاد المعرفي التقدم الذي حدث ويحدث في ميدان الاتصالات وتقنيات المعلومات, فقد فرضت نفسها بشكل بارز في كافة مناحي الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية.

15.1.2 ملامح الاقتصاد المعرفي:

تشير الكتابات المعنية بهذا الجانب إلى عدد من الملامح والسمات يمكن إجمالها وتصنيفها فيما يلي (بكران، 2006, الحامد وآخرون ,2007, الهاشمي والعزاوي, 2007, الصافي وآخرون, 2010):

1. أن المعرفة وما تتضمنه من بيانات ومعلومات, وصور ورموز, وثقافة هي الآن المصدر الرئيس للاقتصاد, وهي المدخل الرئيس للإنتاج في القرن الحادي والعشرين.

2. تكمن قوة أي مجتمع في اكتساب المعرفة, وتوليدها وتوزيعها, وتطبيقها في واقع الحياة.
3. التكنولوجيا هي رمز مجتمع المعرفة, ووسيلة التواصل, والعمل والإنجاز, ومحور لنظام وتوزيع واسترجاع وتوظيف المعلومات في كافة المجالات.
4. الابتكارات المستمرة من أجل التنافس والعيش تستغرق مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق والتمويل.
5. التنظيم ملمح رئيسي, ويجري البحث حول أشكال جديدة للتنظيم منها(إعادة الهندسة) التي تصلح للتنظيمات الإدارية الحديثة.
6. العمل العقلي هو نوعية العمل المطلوبة, مع استمرار الضرورة أيضاً للأعمال اليدوية والمهارية.
7. علو الجودة؛ فهو يستهدف التميز والإبداع كما هو.
8. يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة.
9. الاعتماد على القوة العاملة الماهرة(المؤهلة والمدربة والمتخصصة).
10. الانفتاح والمنافسة العالمية واعتماد نظام فاعل للتسويق لاستشعار حاجات الأسواق والمستهلكين باستمرار.
11. الإسهام في تطور النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها وصولاً إلى الخدمات المعرفية وصناعتها, إضافة إلى استثمار الطاقة المتجددة.
12. الإسهام في ارتفاع دخل صناعة المعرفة, بما يتناسب مع المؤهلات وتنوع الكفايات والخبرات.
13. توظيف شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بفاعلية من أجل بناء نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة والاستجابة.
14. اعتماد عملية البحث العلمي والتطوير كمحرك للتغير والتنمية.
15. يرتبط الاقتصاد المعرفي بالذكاء وبالقدرة الإدراكية وبالخيال الجامح وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة؛ لتحقيق ما هو أفضل وأرقى.

16. القوة في الاقتصاد المعرفي يمكن الوصول إليها من خلال وسائل وطرق متنوعة. والاجتهاد والمثابرة والبحث والدراسة واستخدام العقول وسائل مهمة للوصول إلى القمة.
17. لا يعرف الاقتصاد المعرفي عوامل العشوائية، ولا يعتمد على قوانين الصدفة, فكل شيء فيه مخطط ومنظم ومراقب ومتابع.

16.1.2 متطلبات الاقتصاد المعرفي:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً كبيراً نحو نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية, تزداد فيه قيمة الأشياء بالمعرفة لا بالجهد, كما أن الاستثمار في المعلومات أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية وفرص العمل (Etienne, Richard & William, 2002).

ويتطلب الاقتصاد المعرفي التصدي لفجوات المعرفة مابين البلدان وداخلها, والتصدي لمشكلات المعلومات التي تضعف الأسواق, وتعرقل الإجراءات الحكومية, وهو ما أكد عليه تقرير البنك الدولي عن التنمية عام 1998(عربيات, 2005).

ويشير (رسلان وأبو لبن، 2008) إلى أن هناك مطالباً أساسية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي بداية من تكوين شبكة كثيفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال, مع الاعتماد على البحث العلمي الموجه لخدمة التنمية, بالإضافة إلى العقول الماهرة المزودة بمؤهلات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفي ظل توجه الأنظمة التربوية نحو الاقتصاد المعرفي فإنه يلزم (الصاوي, 2007):

1. الاستعداد الرقمي الذي يعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.
2. الإدارة الإليكترونية والتي تهدف إلى العمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
3. الأعمال الإليكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع رقمي لا ورقي.
4. التعليم الإليكتروني لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسية.

وعن دور المناهج الدراسية في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة يرى (رسلان، وأبو لبن، 2008) أن ذلك يتم عن طريق التأكيد على إكساب المعلمين مهارات التواصل المختلفة, والاهتمام بالمواد العلمية المؤهلة للدخول إلى هذا المجتمع, وتدريب المتعلمين على التفكير العلمي وإكسابهم مهاراته, مع تنمية الاتجاه الإيجابي نحو التعلم الذاتي لدى المتعلمين انطلاقاً من مبدأ الحرية والممارسة.

17.1.2 عناصر الاقتصاد المعرفي:

يتشكل الاقتصاد المعرفي من مجموعة من العناصر الأساسية والمتكاملة والمترابطة, والتي تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي, والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (الهاشمي والعزاوي, 2007، القرني،2009، الصافي وآخرون، 2010, المبسلي، 2011):

أولاً: توافر بيئة تحتية مجتمعية داعمة للتطور والإبداع.

ثانياً: قوة بشرية مؤيدة؛ فالمجتمع أكبر قاعدة داعمة لاقتصاد المعرفة, وهو المستهلك لهذه المعرفة, وهو المستفيد من ثمراتها.

ثالثاً: تهيئة رأس المال البشري القادر على صناعة المعرفة, وامتلاكها وتوظيفها, وامتلاك القدرة على التساؤل والربط والتحليل, والابتكار, والتطوير, والتركيب والتصميم.

رابعاً: توظيف منظومة فاعلة للبحث العلمي والتطوير, إضافة إلى الربط الالكتروني الواسع الانتشار, وسهولة الوصول إلى الانترنت لأفراد المجتمع جميعهم.

خامساً: نشر ثقافة المجتمع المتعلم(فكراً وتطبيقا) في مختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية والخاصة.

18.1.2 أبعاد الاقتصاد المعرفي:

يرى الخبراء أن للاقتصاد المعرفي أبعاداً مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي حتى لا نبقى في هامش المجتمع الدولي(تركماني,2004). ومن أهم هذه الأبعاد (تركماني, 2004, أبو حلاوة, 2009, القرني, 2009, نور الدين, 2010):

أولاً: البعد الاقتصادي: إذ تعتبر المعلومة في الاقتصاد المعرفي هي السلعة والمصدر الرئيس للقيمة المضافة, وإيجاد فرص العمل, وترشيد الاقتصاد, وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده, ونشاطاته المختلفة يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

ثانياً: البعد التكنولوجي: إذ أن الاقتصاد المعرفي يعني انتشار وسيادة التكنولوجيا, وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة, وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط المعلوماتية, وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: إذ يعني الاقتصاد المعرفي سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع, وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات, وأهميتها ودورها في الحياة اليومية للإنسان.

رابعاً: البعد الثقافي: إذ يعني الاقتصاد المعرفي إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة, والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص, وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع, والعدالة في توزيع العلم والمعرفة, كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

مما سبق يتبين أن الاقتصاد المعرفي لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها فحسب, بل يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة, ويستغلها في المجال الصحيح, مما يتطلب إيجاد محيط اجتماعي وثقافي وسياسي يؤمن بالمعرفة, ويؤمن بدورها في كافة مناحي الحياة.

19.1.2 الأنظمة التربوية والاقتصاد المعرفي:

تعد التربية عملية استثمارية ذات مردود إيجابي, فهي دعامة أساسية لتقدم أي مجتمع وتطوره, ونموه وازدهاره, وتزداد أهميتها في عصر الانفجار المعرفي الذي نعيشه في الوقت الحاضر(المبسلي, 2011).

ويؤكد (تيشوري، 2005) على أنه كي نغير نظام المجتمع كله يجب أن نغير التربية شريطة أن يكون التغيير حقيقيا لبناء إنسان جديد قادر على تجديد البناء الاجتماعي والحضاري, لأن التربية شاملة لكل جوانب الحياة، حيث إن الدور الأهم والرئيس للتربية هو دورها في تنمية القوى البشرية بالذات كهدف وطني باعتباره أداة في يد الدولة والمجتمع من إعداد مواطنين صالحين, قادرين على تحقيق مصالحهم, ومصالح أسرهم, ومصالح المجتمع بصورة عامة, ويأتي هذا الدور للتربية بعد أن أدركت أغلب المجتمعات بأن قوة الأمم والشعوب لا تقاس بالكم, ولا بعدد سكانها, أو بالثراء المالي, بل بما تملك من كفاءات بشرية مدربة, حيث أصبح الإنسان المتفوق المبدع المؤهل إدارياً وتقنياً هو رأس المال الحقيقي, وحجر الزاوية في أي عملية بناء أو تطوير أو إصلاح, وقد أكدت الدراسات أن سبب النمو الكبير في الاقتصاد الأوروبي هو تطور ونمو المستوى التعليمي بها.

ويتطلب الاقتصاد المعرفي من الأنظمة التربوية أن تستجيب لمتطلباته بمرونة, وأن تتلاءم مع القوى العاملة وأن تسعى بجد لتحقيق الارتقاء الاجتماعي, وأن تكون قادرة على مواجهة التحديات (النعيمات, 2009) .

كذلك يتطلب الاقتصاد المعرفي جهوداً كبيرة في مجالات التعليم والتدريب, كما يتطلب أنواعاً جديدة منهما؛ حيث إن أعداد العاملين في مجال المعلومات تزداد باطراد, فالأمية المعلوماتية أصبحت من الظواهر المعيقة للتقدم, ويتطلب هذا التطور المعرفي التدريب مدى الحياة, ويتطلب مستوى علمياً للقائمين على التعليم (الخضيري, 2001).

ولابد أن يكون التعليم في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي للعمل والحياة؛ فالحاجة إلى التنسيق بين التعليم والصناعة أصبح مطلباً ملحاً للوصول إلى مهارات واسعة ومؤهلة(Houghton & Sheehan ,2000).

ولعملية التعليم في عصر الاقتصاد المعرفي خصائص عديدة تتمثل في المعلم الذي يجب أن يكون موجهاً ورئيساً لعملية التعليم والتعلم, فلا بد من إيلائه عناية خاصة من حيث التدريب والتأهيل, والتخلص من سلبية التلقي والاستقبال بتقليل

التركيز على مهارات الحفظ والتذكر, والتوجيه نحو إيجابية المشاركة والبحث والتجريب (الهاشمي والعزاوي, 2007).

وقد أشار التقرير الذي أعده فريق البحث في مركز البحوث والدراسات في جامعة كوينزلاند(Queensland) في استراليا والمشار إليه في (النعيمات، 2009) إلى أن التلاميذ يواجهون تحديات في القرن الحادي والعشرين, وأن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في النماذج التقليدية في التعليم لتتلاءم مع نموذج الاقتصاد المعرفي, كما أنه في الاقتصاد المعرفي هناك دور جديد للمعلم يقع على عاتقه, وهو ضرورة إعادة وتحديث مهاراته وصقلها؛ لتواكب الاقتصاد المعرفي من حيث التدريب على مهارات أصول التدريس.

ويرى سماير (Smyre, 2002) أن الاقتصاد المعرفي أدخل باباً واسعاً من التغيير في كل المجالات .ففي مجال التربية والتعليم نجد أن الاقتصاد المعرفي حول الموقف التعليمي التقليدي ليصبح ذا بيئات تعلمية متعددة منها: التعلم الفعال, وتبادل التعلم عن طريق الشبكة العنكبوتية, وتمركز التعلم حول احتياجات المجتمع.

ولا بد من إكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي, وتوجيههم نحو الإبداع والتميز, واتباع استراتيجيات تعلم جديدة تغرس في الطلبة العمل بروح الفريق, والتوسع في توظيف التكنولوجيا واستخدامها(الهاشمي والعزاوي,2007).

ويشير (القرني، 2009) إلى أنه عند الحديث عن دور النظام التربوي في إعداد الشعوب لمجتمع اقتصاد المعرفة، نجد أن المدرسة تحتل قلب النظام التعليمي أينما وجد، كما أن الكليات والجامعات وباقي مؤسسات التعليم تشكل عنصرا رئيسا في أي نظام تعليمي. إلا أن المدرسة هي التي تبدأ بتشكيل عقول المتعلمين وتوجيه اهتماماتهم بل هي التي تحفز الإلهام لديهم، وترسي القواعد المتينة للانطلاق نحو مجتمع اقتصاد المعرفة؛ فإذا ما استطاعت المدرسة أن تكون المنتج الأول للمعرفة فإن هذا يعد مؤشرا لتحسين التعليم. وبناء على ذلك كله؛ يمكن القول أن مدارسنا وجامعاتنا هي التي ستقرر مستقبلنا، لذا لا نبالغ إن قلنا إن التحول نحو اقتصاد المعرفة يجب أن ينطلق من إصلاح النظام التعليمي بشكل عام والمدرسة بشكل خاص.

20.1.2 المنهاج والاقتصاد المعرفي:

إن تطوير التعليم يتطلب إعادة تشكيل المنهج لاقتصاد المعرفة، حيث يعد المنهاج الخطوة الأولى في تطوير التعليم, وقد ذكر تاين ويم (Tine & Yim,2004) والمشار إليه في (النعيمات، 2009) خصائص المنهج الجيد، وركزا من خلالها على مفهوم التدريب على مهارات القدرة الوظيفية واعتبراها مهارات أساسية وجوهرية, تستطيع نقل المتعلم من قالب وظيفي إلى آخر,وعلى المنهج أن يعمل على تحقيق مخرجات تعليمية مرغوبة في المجتمع؛ ليعزز قدرة المتعلم ورغبته في متابعة التعلم مدى الحياة, وعلى المنهج أن يتيح للمتعلم التدريب الفاعل الذي يمكن المتعلم من تطبيقه، وتحليله في مهارات عملية ومعرفية، وعلى المنهج أن يتبنى إجراء ملائماً؛ لتحقيق النتائج التعليمية المرغوب فيها, ويحول الإجراء الجديد دور المعلمين من موزعين للمعلومات إلى مسهلين لعملية التعليم.

ومع تكامل المنظومة التكنولوجية, لا بد أن يتيح تخطيط المناهج وما يتصل بها من وسائل للتعليم والتعلم المناخ الملائم لتوظيف ما تمليه ضرورات المواكبة لمتغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي, وهذا يعني أن تتسع آفاق المناهج في مراحل التعليم المختلفة وبدرجات من التفاوت بين العام والخاص, لترسيخ المفاهيم الأساسية للمنظومات المعرفية, وإنضاج مختلف المهارات والقدرات, وتنمية التفكير, وإعمال العقل, والإلمام بأساليب البحث العلمي, وممارسة تطبيقاته, وفي ضوء ذلك أيضاً تتجدد وتتطور المناهج مع ما يستجد من معارف ومصادر للبحث العلمي وآلياته وأساليبه(عمار, 2003).

ويرى (الهاشمي والعزاوي، 2007) أن المناهج المبنية على اقتصاد المعرفة تتميز بما يأتي:

1. بناء المنهج بطريقة وظيفية مع مراعاة طبيعة العلوم في هذه المرحلة وخصائص المتعلم وصفاته.
2. يتناول المنهج للخبرات كافة والمقدمة للمتعلم داخل المدرسة وخارجها, مع الاهتمام بالجانب التطبيقي العملي.

3. اعتماد المنهج المحوري المتمحور حول الطالب وميوله وحاجاته.
4. تنمية مهارات الطلبة واتجاهاتهم وميولهم.
5. مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
6. التنوع في استراتيجيات التعلم والتعليم.
7. إكساب الفرد المهارات الضرورية للتأقلم مع متطلبات العصر.
8. تكييف المنهج لعصر ثورة الاتصالات والمعلومات وتهيئة الطلبة للعيش في الزمن القادم والتكيف معه.

21.1.2 التجارب العالمية والعربية في الاقتصاد المعرفي:

لقد تسابقت أمم الأرض ومازالت تتسابق في التوجه نحو اقتصاد المعرفة؛ لتجني من وراء ذلك فوائد سياسية واجتماعية واقتصادية, وقد لعبت الحكومات دوراً كبيراً في خلق الرؤية الاستراتيجية الوطنية من أجل هذا الانتقال, كما استثمرت في إقامة مجتمع المعرفة, وحددت رؤى المستقبل المأمول بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية, واستخدمت التقنيات الجديدة والمختلقة لبلوغ هذه الأهداف (الحمود, 2011). ولقد حظي مشروع تطوير النظام التربوي نحو الاقتصاد المعرفي بشكل إيجابي وواضح في الدول المتقدمة وفيما يلي عرض لأهم التجارب على سبيل المثال لا الحصر:

1. **التجربة الأمريكية:**

لقد اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة صناعة المعرفة, وأوجدت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة كبيرة من التأثيرات الإيجابية على مجمل الواقع الأمريكي سواء الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي (المبسلي,2011).

كما أصبحت أكثر مجتمعات العالم تقدماً في المعلومات, وأول بلد تصل فيه الشبكة العنكبوتية(Internet) إلى مستوى جماهيري, حيث إن خمس البيوت الأمريكية على اتصال مباشر بالشبكة, كما أن(30) مليون أمريكي يمكن لهم التواصل عن طريق الشبكة من خلال المدرسة أو الجامعة أو مكان العمل, كما أن 10% منهم

يستخدمون الانترنت بانتظام لشراء منتجات وسلع وخدمات, كما تمكنت من إحلال منتجات الاستهلاك الكبير بمنتجات معقدة جديدة تتضمن رأس مال فكري معرفي, وأصبحت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن بالدرجة الأولى منتجات ذات قيمة تقنية عالية, وهي تسيطر على 90% من مواقع الشبكة العنكبوتية (الحمود, 2011) .

ولقد دأبت الثقافة الأمريكية على الإبداع والابتكار, وتمجيد الفرد وريادة الأعمال, وتربية المبدعين وفتح أذرعها للمواهب والطاقات الجديدة .

2. التجربة الكندية:

قدم المجلس الاستشاري لطريق المعلومات السريع بكندا (IHAC) في سبتمبر (1995) كما في (الحمود، 2011) استراتيجية محدداً فيها مبادئ خمسة من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

1. شبكة مترابطة وهادفة وأمينة, وتضمن الخصوصية.
2. تنمية وطنية بالتعاون مع المجتمع والقطاع الخاص.
3. تنافس في التسهيلات وفي المنتجات والخدمات.
4. تعليم مدى الحياة.

ولقد اعترفت هذه الاستراتيجية بالدور المحوري للتعليم وحاجة الشباب الكندي إلى التعلم متعدد المهارات في اقتصاد المعرفة ففي عام 1999 أعلنت الحكومة الكندية استثمار (1.5) مليار دولار في مشاريع تقنية المعلومات منها(134) مليون دولار في منظومة التعليم وبرامج تتعلق باستخدام الإنترنت من قبل المجتمع, كما ربطت كندا المدارس والمجتمع بشبكة طريق المعلومات السريع. وكان من نتائج هذا الاهتمام أن حظيت كندا بمرتبة عالية في عدة مجالات(الحمود, 2011):

1. الإنفاق على قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثه وتحرير سياساته وتسعير خدماته.
2. الدخول في التقنيات الجديدة .
3. تحقيق نتائج هامة في مجال التعليم.

3. التجربة الايرلندية :

تحولت إيرلندا خلال عقد من الزمن من اقتصاد متعثر إلى اقتصاد يعتبر من أكثر الاقتصاديات نمواً وحيوية في البلدان المتطورة(الحمود,2011).

ويرى (المبسلي، 2011) أن السبب في ذلك يعود إلى استثمارها في الموارد البشرية من خلال جودة التعليم، وتحسين المستوى الثقافي, وتعزيز الكفاءات بما يتناسب مع سوق العمل وضمان وصول الإنترنت لكل المدارس, وتأهيل المعلمين وتطبيق نظام الخريطة المدرسية الإليكترونية.

لقد أصبحت لدى إيرلندا صناعة تقنية معلوماتية مزدهرة مع صادرات في الإليكترونيات والبرمجيات تصل إلى 40% من مجموع الصادرات. كما أنها استثمرت على نحو كبير في التعليم وبخاصة التعليم الفني, وأعدت استراتيجية واضحة في هذا المجال (الحمود,2011).

4. التجربة اليابانية :

تعد اليابان من أهم المجتمعات الصناعية المتقدمة في حقول العلم والتكنولوجيا, وقد شهدت حقبة الثمانينات والتسعينات انطلاق اليابان في صناعة الاليكترونيات, والتقدم في مجال التقانة؛ من أجل تنمية القدرات المحلية, حيث أسهمت تكنولوجيا المعلومات في نمو وزيادة الناتج المحلي لليابان, مما حفز الحكومة اليابانية إلى زيادة الإنفاق على التعليم والبحث وتطوير المناهج, مما أدى إلى احتواء كل القطاعات الإنتاجية والخدمية على وظائف مبنية على التعامل مع المعرفة والمعلومات, ولذلك نجد أثر تكنولوجيا المعلومات قد طال كل القطاعات في اليابان(الشمري والليثي, 2008).

5. التجربة الماليزية :

تبنت ماليزيا شعار"اقتصاد المعرفة" وتمكنت فعلاً من بناء اقتصاد معرفي قوي وناشط يعتمد على المعرفة في تكوينه.

وقد أولت ماليزيا أهمية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي, على قاعدة أن التعليم حق للمواطنين, والتدريب المهني هو الوسيلة

البناءة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة, قادرة على البناء الصناعي, وتطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في خدمة بناء المجتمع والاقتصاد المعرفي(الحسيني, 2008)

وقد انعكست تلك الرؤية في رسالة وزارة التربية والتعليم الماليزية حيث ارتأت بناء نظام تعليمي باقتصاد معرفي ذي جودة عالمية يطلق الإمكانات للفرد ويحقق طموحات الأمة الماليزية؛ بغرض بناء ماليزيا كمركز إقليمي للتميز الأكاديمي وتحويل التعليم إلى سلعة تصدير عالية الجودة (المبسلي,2011).

أما ما يتعلق بالتجارب العربية فعلى الرغم من أن كثيراً من البلدان العربية تنبهت إلى موضوع الاقتصاد المعرفي وأهميته في تكوين اقتصاد عالمي فعال, إلا أننا نجد أن كثيراً منها مازال يفتقر إلى استراتيجيات وسياسات واضحة من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي, رغم الثروة المالية الكبيرة الناتجة عن عائدات النفط التي تجنيها بعض الدول العربية.

ويشير (الحسينى، 2008) و(المبسلي، 2011) إلى أنه وعلى الرغم من أن البلدان العربية تشكل 5% من مساحة العالم ويشكل سكانها3.5% من تعداد سكان العالم إلا أن معظمها قد فوجئ على غرار بقية البلدان النامية بالمعطيات الجديدة على الساحات العالمية, مما أدى بالعديد منها إلى الإسراع باعتماد توجهات السوق العالمية.

أما في الجانب العربي فقد ظهرت بعض التجارب التي نادت بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة,

1. التجربة الأردنية:

ظهر في الأردن مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي(ERFKE) الذي بدأت بتطبيقه وزارة التربية والتعليم بعد إيمانها بأن رأس المال المعرفي هو الأثمن والأقدر على إحداث التنمية المجتمعية بمختلف أبعادها. ويسعى المشروع إلى إحداث التطوير في أربعة مكونات واضحة ومترابطة يمكن تلخيصها وإبراز عناصرها فيما يلي (المرايات, 2008):

المكون الأول: إعادة السياسة التربوية, والأهداف الاستراتيجية من خلال الإصلاح الحكومي والإداري, ويشمل إعادة تحديد الرؤية المستقبلية والاستراتيجية



المتكاملة, وتحديد آليات الإدارة التربوية, وصنع القرارات وبناء نظام متكامل لدعم القرار التربوي, وتفعيل البحث التربوي, وتطوير السياسات والإدارة الفاعلة وتنمية الاستثمار في مجال التطوير.

المكون الثاني: تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي, ويتضمن تطوير المناهج الدراسية, وأساليب قياس التعلم , وتطوير برامج التطوير المهني والتدريب, بالإضافة إلى تطبيق التكنولوجيا وتوفير المصادر لدعم التعلم الفعال.

المكون الثالث: توفير الدعم لتجهيز أبنية تعليمية مادية تتميز بالجودة والنوعية ويتضمن استبدال الأبنية المدرسية غير الآمنة, والمكتظة بالطلبة, والارتقاء بالمدارس القائمة لدعم التعليم وتحسينه, وتوفير المباني المدرسية الملائمة لتواكب الزيادة السكانية.

المكون الرابع: تنمية الاستعداد للتعلم من خلال التربية بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة, ويتضمن رفع الكفاءة المؤسسية العاملة في هذا المجال, والتنمية المهنية لمعلمات رياض الأطفال, ونشر الوعي المجتمعي, والفهم العام بأهمية العناية بهذه المرحلة العمرية الهامة. وترى وزارة التربية والتعليم أن هذا النظام يتطلب تطبيقه ربط التطوير المهني بالتدريب, والإبداع, والابتكار, وجودة الأداء, وتحفيز كل من المشرف والمدير والمعلم لامتلاك الكفايات المتخصصة وتنميتها باستمرار, وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأساليب والنماذج الحديثة في العملية التربوية.

2. التجربة الإماراتية:

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أطلقت إستراتيجية جديدة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي تقوم على شراكة مع القطاع الخاص, ووضعت إستراتيجية تعليمية قائمة على فهم أكثر عمقاً لواقع الميدان التربوي, والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية, والاهتمام بدور المعرفة ورأس المال الفكري في تطور

الاقتصاد, وذلك تحقيقاً لهدف استراتيجي واحد هو تهيئة المناخ الملائم لإعداد إنسان مبدع معتز بهويته قادر على الإسهام في صناعة المستقبل(المبسلي,2011) .

وقد أكد مؤتمر المعرفة الأول والمشار إليه في (الحسيني، 2008) والذي انعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام(2007) على أهمية توفير مصادر المعرفة ونشرها, وتسهيل الوصول إليها, ورعاية المشاركين في إنتاجها, ودعم المبدعين والمبتكرين والموهوبين. وكانت نتيجة ذلك أن حققت الإمارات تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة على صعيد الصادرات الصناعية لاسيما الصناعات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت 10.2% من إجمالي صادراتها.

ويرى (الحمود، 2011) أن هناك معالم مشتركة بين الاستراتيجيات الوطنية المختلفة لبناء الاقتصاد المعرفي فقد عملت هذه الدول على الإنفاق السخي على البحث العلمي والتطوير التقني, وبث ثقافة الإبداع على المستوى الوطني, والاستثمار المركز في التعليم والتدريب, وخاصة التعليم الفني, وكذلك التعليم مدى الحياة, وتحسين المهارات, والمدعوم بالدور القيادي من قبل الحكومات.

22.1.2 المملكة العربية السعودية والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي:

لم تعد أي دولة قادرة على تجاهل التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال التقنية والإبداع, كعنصر أساسي يعطي للمجتمعات القدرة على التنافس, ونجد كذلك أن استمرار الدول في إتباع النهج التقليدي اقتصاديا واجتماعيا يؤدي إلى تهميشها في ظل إعادة صياغة النظام العالمي الجديد.

وتتمتع المملكة العربية السعودية بالعديد من المزايا التي تجعلها قادرة على اختصار المسافة في سبيل تحولها نحو الاقتصاد المعرفي, وقد حددت خطة التنمية التاسعة 2010-2014 عدداً من الأهداف العامة من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

1. تعزيز التنمية البشرية ،ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.
2. تعزيز جهود نقل المعرفة وتوطينه في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

3. رفع مستوى قدرات المملكة في إنتاج المعرفة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية.
4. رفع مستوى المعرفة ومحتواها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.
5. توفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية، فضـلاً عـن البنيـة التحتيـة لتقنيـة المعلومات والاتصالات.
6. تقليص الفجوة المعرفية بين المناطق، وزيادة وعي المواطن بأهمية المعرفة، فضلاً عن زيادة المحتوى الرقمي العربي (وزارة الاقتصاد والتخطيط, 2010).

ولأجل تحقيق هذه الأهداف دأبت المملكة العربية السعودية على تحديد السياسات والاستراتيجيات, وتنفيذ العديد من المشروعات التي تمهد للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة, ومنها المشروعات الاستثمارية التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية, وتحقيق التنمية المتوازنة, ووضعت على عاتقها بعض القضايا التي تتعلق بتطوير المناهج والتعام مدى الحياة, وربط التعليم بالتنمية, وتعريب المعرفة, وتخصيص التعليم؛ وذلك للإسهام في تنمية القدرات التحليلية, وامتلاك المهارات العملية, فضلاً عن تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال, وتطوير منظومة التعليم في مختلف مراحلها بدءاً من الطفولة المبكرة التي تتطلب جهوداً كبيرة, وانتهاء بالتعليم ما بعد الجامعي الذي يتطلب توسعاً واهتماماً أكبر(وزارة الاقتصاد والتخطيط, 2010).

وقد خلص منتدى الرياض الاقتصادي(2009) في دورته الرابعة إلى عدد من التوصيات المتعلقة بتحول المملكة نحو الاقتصاد المعرفي منها:

التوصية الأولى: إنشاء كيان مؤسسي تحت مظلة المجلس الاقتصادي الأعلى, واقترح أن يكون تحت مسمى اللجنة الوطنية للاقتصاد المعرفي.

التوصية الثانية: إصلاح منظومة التعليم والتدريب؛ لرفع كفاءة الاستثمار ورأس المال البشري تمهيداً للتحول نحو الاقتصاد المعرفي .

التوصية الثالثة: زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لترتفع تدريجياً من (0.3%) إلى (3%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1450هـ, مع ضرورة مضاعفة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث الأكاديمية.

التوصية الرابعة: زيادة الإنفاق على تنمية وتطوير الاتصال, وتقنية المعلومات لترتفع تدريجياً من (0.50%) لتصل إلى(2.5%) من الناتج المحلي عام 1450هـ /2029م.

كما أبرز المنتدى حاجة المملكة العربية السعودية الماسة إلى صياغة رؤية جديدة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي, وتحديد الأولويات والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والبرامج والأهداف للخطط التنموية.

وحسب الرؤية المستقبلية لخطة التنمية التاسعة 2010-2014 فإن المملكة العربية السعودية وبحاول عام 1446 هـ/2025م سيكون اقتصاد المملكة قد خطا خطوات كبيرة نحو الاقتصاد المعرفي, معتمداً على مجتمع يعمق من المستوى المعرفي لأفراده علماً ومهارة وخبرة, وسيكون قد اقترب من المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة في هذا المجال.

2.2 الدراسات السابقة:

تناول هذا القسم الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع الدارسة, حيث سيتم تناولها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وفيما يلي عرض لذلك:

قام جال بيرث(Gal Bearth,1999) بدراسة عنوانها: نوعية الاقتصاد الذي سيسود في القرن الحادي والعشرين, وقد تكونت عينة الدراسة من(20) مديراً لمؤسسة, استخدم الباحث أسلوب التحليل الكيفي(المقابلة), وأظهرت نتائج الدراسة أن قطاع الخدمات لم يعد يعتمد على الوظائف ذات المهارة البسيطة والأجور المتدنية, وأن معظم الوظائف الجديدة تعتمد على المهنيين الذين سيأتون من ميادين العلوم والحاسبات والهندسة والإدارة والاستشارات والتعليم والإعلام. أما الأعمال التي يقوم بها ذووا المهارات المتدنية سوف تستبدل بالأعمال التقنية(الآلات المفكرة) وسيتم تقييم الفرد مستقبلاً على ما يتعلم لا على مقدار ما يعرف, وهذه السمة المميزة للقوة

العاملة المعرفية وسوف يتحول النوع الجديد من الوظائف بشكل سريع من إعداد المنتجات المادية المحسوسة إلى ابتكار المعلومات وتحويلها إلى معرفة لحل المشكلات.

كما قام موليباش(Molebash,1999) بدراسة عنوانها استطلاع رأي مديري المدارس في ولاية فيرجينيا (Virginia) حول مستقبل التربية في ضوء الاقتصاد المعرفي, وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلبة بحاجة إلى أن يتزودوا بمدى واسع من المعلومات المتوافرة من خلال التقنية المتقدمة, ولديهم القدرة على معالجة المعلومات, كما أشارت الدراسة إلى أنه يجب على الطلبة أن يتعلموا كيفية استخدام الحواسيب, ويلموا بأنواع التقنية المختلفة, وأظهرت نتائج الدراسة أن قلة عدد القوة العاملة ذات الطلاقة التقنية تعتبر مشكلة حقيقية وقائمة.

وهدفت دراسة (عربيات، 2005) التي بعنوان: تقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء معايير الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين, وقد تكونت عينة الدراسة من (80) معلماً ومعلمة و(4) من المشرفين التربويين, وأعد الباحث استبانة مكونة من(67) فقرة توزعت على(8) مجالات, وكانت نتائج ترتيب تقديرات المعلمين لأبعاد مقياس تقدير تمثل معايير الاقتصاد القائم على المعرفة مرتبة ترتيباً تنازلياً(شكل الكتاب وطريقة الإخراج- لغة الكتاب- الوسائل التعليمية- مقدمة الكتاب- المحتوى- وسائل التقويم- الأنشطة- الأسلوب وطريقة الإخراج). أما فيما يتعلق بالمشرفين التربويين فقد أوضحت النتائج أن تقديرات المشرفين لتمثل معايير الاقتصاد القائم على المعرفة مرتبة ترتيباً تنازليا(شكل الكتاب وطريقة الإخراج- لغة الكتاب- الوسائل التعليمية- وسائل التقويم-مقدمة الكتاب- المحتوى- الأنشطة- الأسلوب وطريقة الإخراج).

كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين والمعلمات في تقديراتهم لتمثل معايير الاقتصاد القائم على المعرفة في كتاب الأحياء على جميع أبعاد المقاييس.

وقامت (الحاج محمد، 2006) بدراسة بعنوان" الملامح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي المطورة حديثاً ومدى توافقها مع منحى الاقتصاد المعرفي,

وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الملامح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي المطورة حديثاً ومدى توافقها مع منحى الاقتصاد المعرفي, وتكونت عينة الدراسة من(40) معلماً ومعلمة ممن يحملون المؤهل التقني (Intel) ويدرسون منهاج الصف الرابع الأساسي المطور في الأردن, وقد توصلت الدراسة إلى أن الملامح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي ركزت على: استخدام الانترنت واستخدام برامج الحاسوب وتطوير مهارات البحث العلمي وعمل التجارب, كما أشارت الدراسة إلى وجود توافق بين الملامح التقنية الموجودة في الصف الرابع الأساسي المطورة حديثاً, وبين كل هدف من أهداف الاقتصاد المعرفي الذي يدعو إلى توظيف التكنولوجيا الحديث في التعليم, وكان هذا التوافق بدرجة متوسطة.

وأجرى (موسى، 2006) دراسة بعنوان: مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين, وتكونت عينة الدراسة من(90) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية, والقيادات التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم, وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم, كما أظهرت الدراسة درجة عالية في توجه الإدارة في تحقيق أهداف التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم, وأظهرت أيضاً درجة عالية في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي, ومحاولة تجاوزها, كما أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية على الموقع الوظيفي بين عضو هيئة التدريس ومدير إدارة لصالح مدير إدارة, وبين مدير إدارة ومدير مختص لصالح مدير.

كما أجرت (أبو لبدة، 2007) دراسة بعنوان: "ملامح التطوير في كتاب العلوم للصف الثامن أساسي في ضوء الاقتصاد المعرفي والصعوبات التي تواجه تدريسه, وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ملامح التطوير في كتاب العلوم للصف الثامن أساسي في ضوء الاقتصاد المعرفي والصعوبات التي تواجه تدريسه, وتكونت عينة الدراسة من (72) درساً في كتاب العلوم المطور للصف الثامن الأساسي في الأردن والمقرر عام 2006/2005 بجزأيه(106) درساً في كتاب العلوم والمقرر عام

1995/1994 بجزأيه وشملت الثانية(28) معلماً ومعلمة لمبحث العلوم للصف الثامن الأساسي, وقد خلصت الدراسة إلى أن التطوير تناول(73) ملمحا منها (6)ملامح للمحتوى المعرفي, و(18) للأهداف, و(33) للأساليب والمواد والوسائل التعليمية, و(9) للتقويم, و(7) لأسئلة نهاية الفصل والوحدة, كما خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه المعلمين أثناء تدريس كتاب العلوم مثل: طول المنهاج, وصعوبة تنفيذ الاستراتيجيات الحديثة للتقويم والتدريس, وكثرة المواقع الإليكترونية وورودها باللغة الانجليزية, وكثرة النشاطات والتجارب العلمية وقضايا البحث والمناقشة, وعدم كفاية المهارات الحاسوبية عند الطلاب.

وقام (الذيابات، 2007) بدراسة بعنوان: "دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة في الأردن, وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية؛ لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة في الأردن وتكون مجتمع الدراسة من (507) قائداً تربوياً في (13) مديرية تربية وتعليم, و(8) خبراء في مراكز تنمية الموارد البشرية, وتكونت عينة الدراسة من (350) قائداً تربوياً, و(8) خبراء في مركز تنمية الموارد البشرية, وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خصائص يجب أن يتميز بها المورد البشري في عصر الاقتصاد المعرفي وهي تشكل الكفايات الضرورية ومنها: التفكير الإبداعي، والمرونة في العلم, والتعلم والتدريب المستمر, والتعلم الذاتي, والتعلم مدى الحياة, والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, كما توصلت الدراسة إلى أن المورد البشري في عصر الاقتصاد المعرفي يفرض متطلبات على النظام التربوي منها: إعادة النظر في المناهج, والبرامج, والسياسات التربوية, والتعليمية بشكل مستمر وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات, والاتصالات في العمل, والتعلم والتدريب والإدارة, كما أظهرت نتائج الدراسة بعض التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في عصر الاقتصاد المعرفي تتمثل في: تحديات بشرية, واقتصادية, واجتماعية, وإدارية, ومنها: الفقر والبطالة, والقدرة على التكيف, والاندماج الثقافي, ومشكلات البيئة, والطاقة والمياه.

وأجرت (الجوارنة، 2007) دراسة بعنوان: مدى تضمين مبادئ الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن ,وخلصت الدراسة إلى قائمة بمبادئ الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية تغطي الجوانب(التكنولوجية, الاتصال, المعرفية, العقلية, الاجتماعية, الوطنية, الاقتصادية), وأشارت الدراسة إلى وجود قصور في تغطية جوانب المضامين السابقة نظراً لتباين طبيعة المحتوى.

وأجرى (الرفاعي، 2008) دراسة بعنوان " مناهج التربية الفنية المطورة وفق رؤية الاقتصاد المعرفي في الأردن" هدفت إلى التعرف على النواحي الإيجابية والسلبية في الكتب القديمة والكتب الجديدة والتي ألفت وفقاً لاقتصاد المعرفة, بغرض تطوير مبحث التربية الفنية مستقبلاً, وقام الباحث بإجراء دراسة تحليلية لكتب مبحث التربية الفنية المطورة وفق رؤية اقتصاد المعرفة, وكتب التربية الفنية القديمة للصفين التاسع والعاشر الأساسيين للأعوام الدراسية الممتدة من(1994-2008) ,ثم قام الباحث بإجراء مقارنة بين كتب مبحث التربية الفنية المطورة وفق رؤية اقتصاد المعرفة المستخدمة في الأعوام(2006- 2008), وبين الكتب القديمة المستخدمة في الأعوام(1994 -2005) توصلت الدراسة من خلالها إلى أن هناك اختلافاً كبيراً وواضحا في النتاجات التعليمية العامة لكتب منهاج التربية الفنية القديمة والجديدة المطورة حسب اقتصاد المعرفة, حيث إن النتاجات العامة للكتب القديمة كانت تركز على الزاوية النظرية للفن, بينما ركزت الكتب الحديثة على الجانب العملي التطبيقي, كما لاحظ الباحث أن الكتب الحديثة تعتمد بشكل أساسي على أسلوب الحوار والمناقشة بين الطالب والمعلم.

وقام (القرالة، 2009) بدراسة بعنوان: مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية والثانوية في الأردن, وقد عمد الباحث إلى تطوير وبناء معيار خاص بهذه الدراسة, ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة: عدم تضمين كتب التربية الإسلامية للصفوف (الأول والثاني والرابع والخامس والثامن والتاسع) من المرحلة أساسية لمقدمات تبرر فيها مسوغات التطوير وفق الاقتصاد المعرفي, كما أسفرت الدراسة عن عرض كتب التربية

الإسلامية وفق الاقتصاد المعرفي الجنسين(الذكر والأنثى) بشكل متساو, كما أشارت الدراسة إلى أن كتب التربية الإسلامية لا ترشد المعلم إلى المواقع الإليكترونية التي يمكن الاستفادة منها بشكل مناسب, وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع في استراتيجيات التقويم في كتب التربية الإسلامية المطورة وفق الاقتصاد المعرفي, ووازنت مابين الواجبات المنزلية والصفية,وكانت هذه الاستراتيجيات تستثير تفكير المتعلمين أحياناً.

كما قام (القرني، 2009) بدراسة بعنوان: متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية التي يتطلبها عصر اقتصاد المعرفة, ومن ثم وضع آلية مقترحة لتنفيذه, وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من الأكاديميين وعددهم(160), وعينة قصدية من مدراء ونواب إدارات التعليم وعددهم(32) خبيراً, وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم التحولات التربوية تتمثل في الآتي مرتبة ترتيباً تنازلياً: التحول نحو المدرسة الالكترونية E-SCHOOL بنسبة(89.2%), المعرفة,ثم التحول نحو التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين بنسبة (88.8%), ثم التحول نحو إنتاج وابتكار المعرفة بنسبة(88.6%), ثم التحول نحو التعلم المستمر بنسبة(87.8%), ثم التحول نحو المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة بنسبة(87.6%), ثم التحول نحو التعلم للعمل بنسبة(86.6%),وأخيراً التحول نحو التمكين الإداري بنسبة(83.8%).

وأجرى (النعيمات، 2009) دراسة بعنوان: أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية في الأردن من وجهة نظر المعلمين والخبراء التربويين في الأردن, كما هدفت إلى التعرف على أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية باختلاف الجنس والمؤهل العلمي والخبرة التعليمية والمرحلة التعليمية والإقليم بالنسبة للخبراء التربويين والمعلمين, وقد استخدم الباحث أداتين (الاستبانة والمقابلة), وقد تكونت عينة الدراسة من(1542) معلماً و(2530) معلمة و(32) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)لمتغير الجنس ولصالح فئة الإناث في جميع المجالات, وفي الأداة ككل, ولمتغير المؤهل ولصالح فئة المؤهل دبلوم في الأداة

ككل, ولمتغير الخبرة ولصالح فئة الخبرة أكثر من(10) سنوات, ولمتغير المرحلة ولصالح فئة المرحلة الأساسية وفئة المرحلة الثانوية في الأداة ككل, ولمتغير الإقليم ولصالح إقليم الوسط والجنوب في الأداة ككل. كما أظهرت الدراسة تنوعاً في آراء الخبراء التربويين لأثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية في الأردن.

1.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحث أن موضوع الاقتصاد المعرفي يشكل أحد الموضوعات التي اهتمت بها الدراسات العلمية؛ لاسيما في ظل توجه الأنظمة التربوية نحو الاقتصاد المعرفي. ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة ما يلي:

1. كشفت الدراسات السابقة عن الدور البارز للاقتصاد المعرفي في تحسين العملية الإنتاجية, وإعداد الموارد البشرية, لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. لأن المعرفة تمثل عصب العملية الإنتاجية في العصر الحاضر.
2. أشارت الدراسات السابقة إلى ضرورة تزويد الطلاب بمدى واسع من المعارف والمعلومات والقيم والاتجاهات التي بدورها تخدم توجه الأنظمة التربوية نحو الاقتصاد المعرفي, وتساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى تكوين اتجاه إيجابي للتقنيات والوسائط المتعددة التي تمثل بعداً هاماً من أبعاد الاقتصاد المعرفي.
3. اتفقت معظم الدراسات السابقة مع نتائج هذه الدراسة على التدني الملحوظ في تضمين المجال التكنولوجي للاقتصاد المعرفي كما في دراسة, أبو لبدة، 2007), ودراسة (الرفاعي، 2008),ودراسة (القرالة، 2009) باستثناء دراسة (الحاج محمد، 2006) التي أشارت إلى أن الملامح التقنية, وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم جاءت بدرجة متوسطة.
4. أوصت بعض الدراسات كدراسة مولي باش(Molebash,199) ودراسة (الحاج محمد، 2006) ودراسة (الجوارنة، 2007) ودراسة (القرالة، 2009) بالتأكيد على إكساب المتعلمين مهارات التواصل المختلفة, والاهتمام بالمواد العلمية

المؤهلة للدخول إلى مجتمع المعرفة,وتدريب المتعلمين على التفكير العلمي وإكسابهم مهاراته,مع تنمية الاتجاه الإيجابي نحو التعلم الذاتي لدى المتعلمين انطلاقاً من مبدأ الحرية والممارسة. وقد شكلت هذه الدراسة استجابة سريعة لنتائج وتوصيات الدراسات السابقة مما ساعد الباحث على بلورة مشكلة دراسته.

ولهذا يمكن القول بأن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي, ودوره في رقي وتقدم المجتمعات, وبيان متطلباته وعناصره ,وعلاقة الاقتصاد المعرفي بالأنظمة التربوية.كما تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها أول دراسة -في حدود علم الباحث-تعتمد على أسلوب تحليل المحتوى في مشروع تطوير التعليم الثانوي.كما أنها أول دراسة- في حدود علم الباحث- تناولت ملامح الاقتصاد المعرفي في محتوى مقررات العلوم الشرعية بالمملكة العربية السعودية.وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

1. تشكيل الأدب النظري وصياغته.
2. بناء أداة تحليل المحتوى ؛ من خلال الاطلاع على الأدوات والدراسات السابقة.
3. طريقة وإجراءات الدراسات السابقة شكلت دليلاً لهذه الدراسة.
4. في مناقشة نتائج الدراسة ربط الباحث بين ما يتفق مع دراسته وما يختلف معها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي استخدمها الباحث من أجل تحقيق أهداف الدراسة, كما يتضمن تعريفاً بمجتمع الدراسة وعينتها, والأداة المستخدمة وكيفية بنائها, وإجراءات تطبيقها ,والتأكد من صدقها وثباتها, إضافة إلى وصف المعالجات الإحصائية التي استخدمتها الدراسة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1.3 مجتمع الدراسة :

تألف مجتمع الدراسة من جميع مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) ويتكون من (11) مقرراً,(5) مقررات تدرس في مسار البرنامج المشترك والذي يدرسه جميع الطلاب وهي: قرآن1, تفسير1, حديث1, توحيد1, فقه1.و(4) مقررات تدرس في مسار العلوم الشرعية وهي: تفسير2, حديث2, توحيد2, فقه2, بالإضافة إلى مقرري قرآن 2, وفقه3 حيث يدرسان كمقررين اختياريين.

2.3 عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فتكونت من مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) الخاصة بالبرنامج المشترك, والتي يدرسها الطلاب في العام الدراسي 2011/2010, وتتألف من أربعة مقررات هي تفسير1, حديث1, توحيد1, فقه1, ويدرس كل مقرر منها بشكل مستقل بواقع خمس ساعات/حصص دراسية في الأسبوع, للطالب حرية اختيار الفصل الذي يدرس فيه هذه المقررات. ويبلغ مجموع الوحدات الدراسية لهذه المقررات(43) وحدة دراسية تضمنت(232) درساً.

3.3 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد أداة للدراسة وهي عبارة عن استمارة تضم عدداً من ملامح الاقتصاد المعرفي تم بناؤها وفق الإجراءات التالية:

1. مراجعة الأدب التربوي, والدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالاقتصاد المعرفي مثل دراسة (عربيات، 2005), و(الحاج محمد، 2006), و(أبو لبدة، 2007) و(الجوارنة، 2007), و(القرالة، 2009).
2. مراجعة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية, ووثائق مناهج العلوم الشرعية للمراحل المختلفة.
3. الاستفادة من آراء المحكمين والمختصين التربويين.
4. الاطلاع على بعض التجارب والمشاريع العالمية والعربية التي لها علاقة بالاقتصاد المعرفي– موضوع الدراسة- ومن ذلك الاطلاع على استراتيجية المجلس الاستشاري لطريق المعلومات السريع(IHAC) بكندا, ومشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي(ARFKE) بالأردن والذي بدأت وزارة التربية والتعليم الأردنية بتطبيقه في 2003/7/1.
5. الاطلاع على بعض الدراسات السابقة في مجال تحليل المحتوى للاستفادة من منهجيتها في بناء قوائم التحليل كدراسة (الشريف، 2010) ودراسة (الحارثي، 2011).

وفي ضوء الأسس السابقة قامت الدراسة بتحديد (7) مجالات رئيسة لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات) يندرج تحت كل مجال ما يشكله من الملامح الفرعية حيث تضمنت الأداة في صورتها الأولية(76) فقرة توزعت على (7) مجالات.

أما في صورتها النهائية فقد تكونت من(78) فقرة مقسمة على سبع مجالات على النحو التالي: مجال التكنولوجيا وعدد فقراته(12) فقرة, ومجال الاتصال وعدد فقراته (11) فقرة, والمجال المعرفي وعدد فقراته(14) فقرة, ومجال النمو الاجتماعي وعدد فقراته(14) فقرة, ومجال النمو العقلي وعدد فقراته(12) فقرة, والمجال الاقتصادي وعدد فقراته(10), بينما تكون المجال الوطني من (5) فقرات.

4.3 صدق الأداة:

للتحقق من صدق محتوى أداة التحليل قام الباحث بصياغة بنود قائمة التحليل في ضوء الغرض المنشود من الدراسة, وعلى غرار ما يتم في الدراسات الأخرى, ومن ثم تصنيفها في مجالات, وتوزيع العناصر الفرعية التي تتصل بكل مجال من هذه المجالات. بعد ذلك قام الباحث بعرضها في صورتها الأولية والمكونة من (76) فقرة على لجنة من المحكمين وهم (3) من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم التربوية قسم المناهج والتدريس بجامعة مؤتة, و(2) من أعضاء لجنة التأليف بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية والسعودية, و(3) من فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية والسعودية, و(4) من مشرفي ومشرفات التربية الإسلامية في عدد من إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية, بالإضافة إلى (2) من المعلمين من حملة الماجستير في المناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية وممن يقوم بتدريس مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي, وقد طلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم في أداة تحليل المحتوى من حيث:

1. مدى ارتباط الملامح بموضوع الدراسة.
2. مدى انتماء الملامح للمجال.
3. ملاءمة الصياغة اللغوية ووضوحها.

وبعد معرفة آراء المحكمين ومقترحاتهم وإضافاتهم, قام الباحث بإجراء التعديلات الضرورية منها وذلك بحذف بعض الفقرات, وتعديل صياغة بعضها, وإضافة بعض الملامح التي اقترحتها لجنة التحكيم, وقد بلغ عدد الفقرات التي حذفت(4) فقرات, كما عدلت صياغة(10) فقرات, وأضيفت (6) فقرات؛ لتتضمن الأداة في صورتها النهائية(78) فقرة تشكل ملامح الاقتصاد المعرفي توزعت على (7) مجالات.

كما قام الباحث بسؤال المختصين وعددهم(15) مختصاً: هل مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية كافية؟ وفي حالة كونها غير كافية طلب الباحث من كل مختص إضافة الملامح التي يرى تضمينها

في مقررات العلوم الشرعية.وقد اعتمد الباحث محكاً وهو أن يأخذ بكل مجال اتفق عليه أكثر من (3) من المختصين.

وبذلك تم التأكد من وضوح الفقرات, وتطويرها بصورتها النهائية, والتأكد من تحقيق الغاية التي وضعت من أجلها, وهذا يعني بأن دلالة الصدق المنطقي والداخلي قد أضحت متوفرة بدرجة كافية لأغراض الدراسة.

5.3 ثبات التحليل:

للتحقق من ثبات التحليل ؛ قام الباحث بتحليل عينة وهي عبارة عن(وحدة دراسية) من كل مقرر من مقررات العلوم الشرعية – عينة الدراسة- بهدف رصد ملامح الاقتصاد المعرفي المتوافرة فيها, والتي تغطي مجال التكنولوجيا, ومجال الاتصال, والمجال المعرفي, ومجال النمو الاجتماعي,ومجال النمو العقلي, والمجال الاقتصادي, والمجال الوطني. وأوكل الباحث هذه المهمة لأحد مشرفي التربية الإسلامية من ذوي الخبرة في عملية تحليل المحتوى؛ بهدف حساب ثبات التحليل الذي يعتبر ثبات استقرار, بعد ذلك استخدم الباحث معادلة هوليستي (Holisty) والتي تحسب معامل الثبات عن طريق نسبة الاتفاق بين المحلل الأول والمحلل الثاني كما في المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق بين المحلل الأول والثاني}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times 100$$

والجدول (1) يوضح معاملات الثبات بين نتائج المحلل الأول والمحلل الثاني لمقررات العلوم الشرعية.

جدول(1)

معاملات الثبات بين نتائج المحلل الأول والمحلل الثاني لمقررات العلوم الشرعية

المقرر	عدد الفقرات	مرات الاتفاق	مرات الاختلاف	معامل الثبات
التفسير (1)	41	38	3	0.93
الحديث (1)	68	64	4	0.94
التوحيد (1)	59	56	4	0.94
الفقه (1)	78	73	6	0.92
المجموع	**246**	**229**	**17**	**0.93**

يظهر من الجدول (1) أن معاملات الثبات بين نتائج تحليل الباحث الأول ونتائج المحلل الثاني لتكرارات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية تراوحت بين(0.92) و(0.94) وهي معاملات تدل على درجة ثبات كافية لأغراض البحث العلمي.

6.3 وحدة التحليل:

بما أن الأسلوب الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة هو الأسلوب الكمي؛ فإن الباحث اعتمد على وحدة(الفكرة) كوحدة للعد والتسجيل؛ وذلك لسهولة حصرها بدقة ولكونها تتضمن وحدات التحليل الأخرى.

7.3 المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث في هذه الدراسة عدداً من المعالجات الإحصائية وهي:

1. الحساب الوصفي (حساب التكرارات والنسب المئوية) للإجابة على السؤال الأول والثاني.
2. الإحصاء الكيفي للإجابة على السؤال الثالث, وعرض مقترحات المختصين في الملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرفعلى ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, كما يتناول أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

1.4 عرض النتائج:

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المجالات الرئيسية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟.

للإجابة عن السؤال قام الباحث بتحديد المجالات الرئيسية لملامح الاقتصاد المعرفي وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة, بالإضافة إلى الرجوع إلى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات), وتم تحديدها بسبعة مجالات رئيسية:مجال التكنولوجيا, ومجال الاتصال, والمجال المعرفي, ومجال النمو الاجتماعي, ومجال النمو العقلي, والمجال الاقتصادي, والمجال الوطني, وتم تحديد درجة تمثيل كل مجال بحساب التكرارات والنسبة المئوية لكل مجال, والجدول (2) يبين المجالات السبعة وعدد التكرارات والنسب المئوية لكل مجال, ولجميع مقررات العلوم الشرعية -عينة الدراسة- التفسير(1), والحديث(1), والتوحيد(1) والفقه(1).

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الرئيسية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية 3138
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية		
1	**التكنولوجيا**	29	%38.67	36	%48	-	%0.00	10	%13.33	**75**	**%2.36**
2	**الاتصال**	89	%13.46	152	%23	243	%36.76	177	%26.78	**661**	**%21.06**
3	**المعرفي**	205	%21.69	216	%22.76	218	%22.97	310	%32.66	**949**	**%30.24**
4	**النمو الاجتماعي**	122	%17.11	230	%32.26	164	%23	197	%27.63	**713**	**%22.72**
5	**النمو العقلي**	72	%14.06	145	%28.32	95	%18.55	200	%39.06	**512**	**%16.31**
6	**الاقتصادي**	8	%4.82	67	%40.63	-	%0.00	91	%54.82	**166**	**%5.29**
7	**الوطني**	10	%16.13	19	%30.64	22	%35.48	11	%17.74	**62**	**%1.97**
	المجموع	**535**	**%17.65**	**865**	**%27.56**	**742**	**%23.64**	**996**	**%31.74**	**3138**	**%100**

يتضح من الجدول (2) ما يلي: أن أكثر مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي تضميناً في محتوى مقررات العلوم الشرعية كان المجال المعرفي حيث بلغت نسبة تضمينه(30.24%), يليه مجال النمو الاجتماعي وبلغت نسبة تضمينه(22.72%), يليه مجال الاتصال وبلغت نسبة تضمينه (21.06%), يليه مجال النمو العقلي وبلغت نسبة تضمينه(16.31%), يليه المجال الاقتصادي وبلغت نسبة تضمينه (5.28%), يليه مجال التكنولوجيا وبلغت نسبة تضمينه(2.39%), أما أقل المجالات تضميناً فكان المجال الوطني وبلغت نسبة تضمينه(1.97%).

كما يتضح من جدول(2) أن أكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لمجال التكنولوجيا كان مقرر الحديث (1) حيث بلغت نسبة تضمينه(48%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه(38.67%), يليه مقرر الفقه(1) وبلغت نسبة تضمينه (13.33**%**) **, أما** مقرر التوحيد(1) فلم يتم تضمينه مجال التكنولوجيا.

أما أكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لمجال الاتصال فكان مقرر التوحيد (1) حيث بلغت نسبة تضمينه(36.76%), يليه مقرر الفقه (1) وبلغت نسبة تضمينه

(26.78%) يليه مقرر الحديث (1) وبلغت نسبة تضمينه(23%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه(13.46%).

وجاء مقرر الفقه (1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً للمجال المعرفي حيث بلغت نسبة تضمينه(32.66%),يليه مقرر التوحيد(1) وبلغت نسبة تضمينه (22.97%), يليه مقرر الحديث(1) وبلغت نسبة تضمينه (22.76%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه (21.69%).

أما أكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لمجال النمو الاجتماعي فكان مقرر الحديث(1) حيث بلغت نسبة تضمينه(32.26%), يليه مقرر الفقه,(1) وبلغت نسبة تضمينه(27.63%), يليه مقرر التوحيد(1)وبلغت نسبة تضمينه(23%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه (17.11%).

وجاء مقرر الفقه(1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لمجال النمو العقلي حيث بلغت نسبة تضمينه(39.06%)، يليه مقرر الحديث(1) وبلغت نسبة تضمينه(28.32%), يليه مقرر التوحيد وبلغت نسبة تضمينه(18.55%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه(14.06%).

أما ما يتعلق بالمجال الاقتصادي فجاء مقرر الفقه (1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لهذا المجال حيث بلغت نسبة تضمينه(54.82%), يليه مقرر الحديث(1) وبلغت نسبة تضمينه(40.36%), يليه مقرر التفسير(1) وبلغت نسبة تضمينه (4.82%) أما مقرر التوحيد(1) فلم يتم تضمينه المجال الاقتصادي.

وجاء مقرر التوحيد(1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً للمجال الوطني حيث بلغت نسبة تضمينه (35.48%), يليه مقرر الحديث(1) وبلغت نسبة تضمينه(30.64%) يليه مقرر الفقه (1) وبلغت نسبة تضمينه(17.74%) , يليه مقرر التفسير (1) وبلغت نسبة تضمينه(16.13%).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: مـا المجـالات الرئيسـية لملامـح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشـرعية فـي مشـروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟.

دلت نتائج هذا السؤال على أن ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية تتوزع على سبعة مجالات هي: مجال التكنولوجيا, ومجال الاتصال, والمجال المعرفي, ومجال النمو الاجتماعي, ومجال النمو العقلي, والمجال الاقتصادي, والمجال الوطني .

كما دلت نتائج هذا السؤال كما هو موضح بالجدول (2) على أن مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي جاءت مرتبة تنازليا بناء على نسبة تضمينها في جميع مقررات العلوم الشرعية – عينة الدراسة – كما يلي: (المجال المعرفي, مجال النمو الاجتماعي, مجال الاتصال, مجال النمو العقلي, المجال الاقتصادي, مجال التكنولوجيا, المجال الوطني).

وبناء عليه يمكن تفسير النتيجة المتعلقة بهذا السؤال على النحو التالي:

دلت النتائج المتعلقة بهذا السؤال كما هو موضح في الجدول(2) على أن المجال المعرفي جاء في المرتبة الأولى وبنسبة(30.24%) وقد جاءت هذه النتيجة في سياقها الطبيعي؛ فالمعرفة تعني: مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمعلومات والحقائق والمفاهيم والتصورات الفكرية, وقد حوت مقررات العلوم الشرعية عدداً كبيراً من هذه العناصر, ويرى الباحث أن ذلك ينسجم مع طبيعة مقررات العلوم الشرعية في ظل دعوة الشريعة الإسلامية إلى العلم والبحث عن المعرفة في كثير من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية, والتي تدعو إلى المعرفة والعلم.كما أنه ينسجم مع وظيفة الدين الإسلامي الذي يشبع لدى الإنسان حب المعرفة والاستطلاع, ويزوده بكثير من الحقائق والمعلومات المرتبطة بجوانب حياته المتعددة والتي يتطلع إلى معرفتها.

أما مجال النمو الاجتماعي فقد جاء في المرتبة الثانية وبنسبة(22.72%). ويرى الباحث أن ذلك يتفق مع خصائص التربية الإسلامية؛ باعتبارها تربية شاملة للفرد والجماعة, وتقوم على منهج تربوي شامل, هدفه غرس القيم الاجتماعية,

ويهدف إلى بناء مجتمع تسوده مجموعة من القيم والمثل والفضائل, كما أن الطالب في هذا الوقت بحاجة ماسة إلى اكتساب مهارات اجتماعية عملية تساعده على التكيف مع التغير المستمر, والتعامل مع المواقف المختلفة(الخوالدة, 2005). كما أن ذلك ينسجم مع خصائص سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية والتي انطلقت من مبادئ وقيم الدين الإسلامي والذي يحث على جمع ووحدة كلمة المسلمين, وتعاونهم, ودرء الأخطار عنهم.

ولأهمية مهارات الاتصال بأنواعه, وفي ظل توجه المملكة العربية السعودية إلى فتح آفاق الحوار, وتعزيز قنوات الاتصال؛ جاء مجال الاتصال في المرتبة الثالثة وبنسبة(21.06%) وهذا يتفق مع أهداف مشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات)؛ حيث هدف إلى تنمية المهارات الحياتية من خلال طرح الأنشطة والتطبيقات التي تنمي مهارات التواصل, والعمل الجماعي, والتفاعل مع الآخرين, والحوار والمناقشة, وقبول الرأي الآخر في إطار من القيم المشتركة والمصالح العليا للمجتمع والوطن (وزارة التربية والتعليم,2011). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرفاعي، 2008) والتي أظهرت أن كتب التربية الفنية الحديثة والمطورة وفق رؤية الاقتصاد المعرفي في الأردن ركزت وبشكل واضح على جوانب متعددة تتعلق بمجال الاتصال كاعتمادها على أسلوب الحوار والمناقشة بين الطالب والمعلم.

أما مجال النمو العقلي فقد جاء في المرتبة الثالثة وبنسبة(16.31%), وهذا يتفق مع دعوة كثير من الآيات القرآنية, والأحاديث النبوية إلى استخدام العقل, وإعمال الفكر من أجل التوصل إلى الحقائق المختلفة كما في قوله تعالى:

☑❼⍉× ☎✁❐⇱❷⅄▤☒▦♦✌♦③ ⬀☠⬧⍓◆❐❐🕮
✦✐✍✁ ♦📭■🖬⍄🏵 ✍❑✌ ▤☠⌀⅋⬁❍→▦☼❐🕮
✍♦✌◆❐ ◆✓⬀❻☞🏵✍✁◆❐ ⍣☠🕓◆❑🕓◆☺❍❍⍓✍✁
⬀♎📭⍄⬧⬂⍓✍✍⍉📨 ⬩⬧⍉☽ ✐✍⍄☺⬃⅋⬧☸⬂⑩♦📨
✁☪❸❷⍣✞☒📩 ❑♌⍉☽◆❐ ▤❻⬧☹✿❍❿✌ ⍓🙭⍄♉❐🕮◆❐
⬲⬿✐✍⬧☽⍉🖬⍉📨 ⬁❑✍❑☪⍓✍✁ ⌘♊⍣♓✌
❻◆📨■⍉♑⍉☠⬀ ⍓⬧▤⬧🕓▦⍣❷⇱❐♌♦ (الروم:8). كما أنه يحقق جزءاً من الأهداف العامة للتعليم بالمملكة العربية السعودية والتي تهدف إلى: تربية فكر المسلم بإيقاظ التفكير العلمي, والبحث الموضوع لديه, وتقوية قدرته على

المشاهدة والتأمل, وتكوين الفكر الإسلامي المنهجي لديه ليصدر عن تصور إسلامي موحد لما يتعلق بالكون والإنسان والحياة وما يتفرع عنها من تفصيلات (الألمعي, 2009).

وجاء المجال الاقتصادي في المرتبة الخامسة وبنسبة(5.28%) وهـذا يؤكـد جانباً من اهتمام مؤلفي مقررات العلوم الشرعية بهذا المجال؛ لاسيما في بيان بعض الأحكام الشرعية المتعلقة ببعض المسائل الاقتصادية المعاصرة, وبيان بعـض مـن صور الكسب الحرام بالقدر الذي تسمح به طبيعة مقررات العلوم الشرعية.

وجاء في المرتبة السادسة مجال التكنولوجيا وبنسبة(2.39%). وقـد يرجـع سبب هذا التدني إلى أن هذا المجال يقع ضمن اهتمامات مقررات أخرى كمقـررات الحاسب والتقنية(1) و(2). ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية لا تنفصل عن واقـع الحياة, بل إنها لا تغفل التقنية المعاصرة في خدمة الإسلام والمسلمين, فهي إزاء ذلك لها موقفها الخاص والذي يستمد من روح التشريع القرآني, والهدي النبوي, ومناهج التربية الإسلامية وكتبها ما هي إلا انعكاس لعلاقة الشريعة وارتباطها بمناحي الحياة المختلفة(عيال سلمان, 2003).

أما المجال الوطني فجاء في المرتبة الأخيرة وبنسبة(1.97%) وقد يعزى هذا التدني إلى أن مقررات العلوم الشرعية ليست معنية بالدرجة الأولى بإبراز الملامح المتعلقة بالمجال الوطني؛ والمعني بها مقررات أخرى كمقررات التربية الوطنية, أو جهات أخرى غير الكتاب المدرسي كالبرامج التي تطرحها المدرسة.

وبالنظر إلى كل مقرر نجد أن هناك تبايناً في درجة تضمين هذه المجالات؛ فنجد تكرارات المجالات الرئيسية لملامح الاقتصاد المعرفي جاءت مرتبة تنازلياً في مقرر التفسير1 كما يلي:(المجال المعرفي, مجال النمو الاجتماعي, مجال الاتصال, مجال النمو العقلي, مجال التكنولوجيا, المجال الوطني, المجال الاقتصادي).

بينما جاءت في مقرر الحديث1 مرتبة تنازلياً كما يلي:(المجال الاجتماعي, المجال المعرفي, مجال الاتصال, مجال النمو العقلي, المجال الاقتصادي, مجال التكنولوجيا, المجال الوطني).

وجاءت مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً في مقرر التوحيد كما يلي: (مجال الاتصال, المجال المعرفي, مجال النمو الاجتماعي, مجال النمو العقلي, المجال الوطني, مجال التكنولوجيا, الاقتصادي).

أما مقرر الفقه(1) فجاءت مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً كما يلي (المجال المعرفي, مجال النمو العقلي, مجال النمو الاجتماعي, مجال الاتصال, المجال الاقتصادي, المجال الوطني, مجال التكنولوجيا).

وربما يعود السبب في وجود هذا الاختلاف في درجة تضمين المجالات من مقرر لآخر إلى حداثة موضوع الاقتصاد المعرفي في مجال التربية والتعليم, وقد يعزى السبب كذلك إلى عدم وجود تصور واضح عند واضعي المنهاج لمجالات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها مقررات العلوم الشرعية(الجوارنة, 2007) وبالتالي جاء توزيعها بشكل غير متوازن فيما بين المقررات, وقد يعزى السبب كذلك إلى اختلاف طبيعة كل مقرر عن الآخر لذلك جاءت هذه النسب متفاوتة، وبذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة (الجوارنة، 2007) التي أظهرت أن هناك تفاوتاً في نسبة تضمين هذه المجالات لمبادئ الاقتصاد المعرفي في مقرر الاجتماعيات لمرحلة التعلم الأساسي بالأردن.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟.

للإجابة عن السؤال تم تحديد المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة بالإضافة إلى استقراء مقررات العلوم الشرعية, وتم تحديد مجموعة من المجالات الفرعية التي تندرج تحت المجالات الرئيسة السابقة, وتم تحديد درجة تمثيل كل مجال بحساب التكرارات والنسبة المئوية لكل مجال, والجداول (9,8,7,6,5,4,3) تبين عدد التكرارات والنسبة المئوية لكل مجال من المجالات الفرعية ولجميع مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية- عينة الدراسة-.

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (مجال التكنولوجيا)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية		
1	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة.	6	%8	8	%10.67	-	-	4	%5.33	**18**	**%24**
2	توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها.	1	%1.33	2	%2.67	-	-	1	%1.33	**4**	**%5.33**
3	توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه.	1	%1.33	7	%9.33	-	-	1	%1.33	**9**	**%12**
4	أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم.	2	%2,67	1	%1.33	-	-	1	%1.33	**4**	**%5.33**
5	مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية وفردية.	1	%1.33	3	%4	-	-	1	%1.33	**5**	**%6.67**
6	استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات.	-	-	1	%1.33	-	-	-	-	**1**	**%1.33**
7	استخدام الموسوعات العلمية للوصول إلى المعارف والمعلومات	11	%14.67	1	%1.33	-	-	1	%1.33	**13**	**%17.33**
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار.	1	%1.33	4	%5.33	-	-	-	-	**5**	**%6.67**
9	أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.	-	-	3	%4	-	-	1	%1.33	**4**	**%5.33**
10	إبراز العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.	3	%4	3	%4	-	-	-	-	**6**	**%8**

11	تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الالكتروني.	2	%2.67	-	-	-	-	-	-	**2**	**%2.67**
12	إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها.	1	%1.33	3	%4	-	-	-	-	**4**	**%5.33**
	المجموع	**29**	**%38.67**	**36**	**%48**	**0**	**0**	**10**	**%13.33**	**75**	**%100**

يتضح من الجدول (3) والمتعلق بمجال التكنولوجيا أن أكثر المجالات الفرعية تضميناً في مقررات العلوم الشرعية كان: (تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة) حيث بلغت نسبة تكراره (24%), أما أقل المجالات تضميناً فكان: (استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات) حيث بلغت نسبة تضمينه(1.33%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسير(1): (استخدام الموسوعات العلمية للوصول إلى المعارف والمعلومات), حيث بلغت نسبة تكراره (14.05%), وأقل المجالات تضميناً كان (توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها), و(توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه), و(مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية), و(استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار), و(إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (1.33%), ولم يتم تضمين المجالات (استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات), و(أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الحديث (1): (تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة), حيث بلغت نسبة تكراره (10.67%), وأقل المجالات تضميناً كان(أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم), و(استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات), و(استخدام الموسوعات العلمية للوصول إلى المعارف والمعلومات), حيث بلغت نسبة تضمين كل منها (1.33%), ولم يتم تضمين مجال (تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الاليكتروني).

أما بالنسبة لمقرر التوحيد (1) فلم يتم تضمينه أي مجال من مجالات التكنولوجيا.

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الفقه (1): (تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة), حيث بلغت نسبة تكراره (5.33%), وأقل المجالات تضميناً كانت (توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها), و(توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه), و(أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم), و(مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية), و(استخدام الموسوعات العلمية للوصول إلى المعارف والمعلومات) و(أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى), حيث بلغت نسبة تضمين كل منها (1.33%), بينما لم يتم تضمين المجالات: (استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات), و(استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار), و(إبراز العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع), و(تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الاليكتروني) و(إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها).

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (مجال الاتصال)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية		
1	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغير المسلمين.	3	%0.45	11	%1.66	47	%7.11	11	%1.66	72	**%10.89**
2	أهمية الاستماع والملاحظة والتساؤل.	1	%0.15	8	%1.21	1	%0.15	7	%1.06	17	**%2.57**
3	أهمية التعبير عن الأفكار والأحاسيس والمشاعر بشكل واضح ومحدد.	6	%0.91	23	%3.48	8	%1.21	32	%4.84	69	**%10.43**
4	استخدام طرائق متعددة في التواصل.	3	%0.45	7	%1.06	7	%1.06	16	%2.42	33	**%5**
5	إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها.	26	%3.26	28	%4.24	70	%10.60	46	%6.96	170	**%25.72**
6	تنمية مهارات التواصل اللفظي	3	%0.45	7	%1.06	3	%0.45	12	%1.81	25	**%3.78**
7	تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه.	1	%0.15	7	%1.06	2	%0.30	4	%0.60	14	**%2.12**
8	تنمية القدرة على إدراك الفكرة العامة التي يدور حولها موضوع الدرس.	42	%6.35	27	%4.08	49	%7.14	17	%2.57	135	**%20.42**
9	تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة.	2	%0.30	9	%1.36	48	%7.26	17	%2.57	76	**%11.50**
10	إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصال الثقافي بين الشعوب المختلفة	1	%0.15	13	%1.97	7	%1.06	2	%0.30	23	**%3.48**
11	تنمية مهارات التفاوض والإقناع.	1	%0.15	12	%1.81	1	%0.15	13	%1.97	27	**%4.08**
	المجموع	**89**	**%13.46**	**152**	**%23**	**243**	**%36.76**	**177**	**%26.78**	**661**	**%100**

يتضح من الجدول (4) والمتعلق بمجال الاتصال أن أكثر المجالات الفرعية تضميناً في مقررات العلوم الشرعية كان: (إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها)، حيث بلغت نسبة تكراره (25.72%). أما أقل

المجالات تضميناً فكان: (تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه)، حيث بلغت نسبة تكراره(2.12%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسير(1) كان: (تنمية القدرة على إدراك الفكرة العامة التي يدور حولها موضوع الدرس), حيـث بلغـت نسـبة تكراره(6.35%), وأقل المجالات تضميناً كانت: (أهميـة الاسـتماع والملاحظـة والتساؤل), و(تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحـدث, وإبـداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه.), و(إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصال الثقافي بين الشعوب المختلفة) و(تنمية مهارات التفاوض والإقناع), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.15%).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الحديث(1) فكان (إبراز الآثار الإيجابيـة لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها), حيث بلغـت نسـبة تكـراره (4.24%), وأقل المجالات تضميناً كانت (استخدام طرائق متعددة فـي التواصـل), و(تنمية مهارات التواصل اللفظي) و(تنمية بعض الاتجاهـات السـلوكية السـليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه) حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (1.03%).

وأكثر المجالات تضميناً في مقرر التوحيد (1) (إبراز الآثار الإيجابية لتأمـل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكـار منهـا), حيـث بلغـت نسـبة تكـراره (10.60%), وأقل المجالات تضميناً كانت (أهمية الاستماع والملاحظة والتساؤل), و(تنمية مهارات التفاوض والإقناع), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.15%).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الفقه(1) فكان: (إبراز الآثـار الإيجابيـة لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها), حيث بلغـت نسـبة تكـراره (6.96%), وأقل المجالات تضميناً كان: (إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصـال الثقافي بين الشعوب المختلفة), حيث بلغت نسبة تضمينه (0.30%).

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (المجال المعرفي)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
1	التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستجدة والمعاصرة.	-	-	1	0.10	-	-	20	%2.10	21	**%2.21**
2	الربط بين المنهج والمواقف الحياتية التي يمر بها الطلاب.	20	%2.10	36	%3.80	24	%2.53	72	%7.60	152	**%16.02**
3	طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم مدى الحياة.	5	%0.52	15	%1.58	3	%0.32	1	%0.10	24	**%2.53**
4	تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب	56	%5.90	33	%3.48	70	%7.38	49	%5.16	208	**%22**
5	تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجارية.	2	%0.21	10	%1.05	-	-	3	%0.32	15	**%1.58**
6	تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية.	7	%0.74	2	%0.21	-	-	-	-	9	**%0.95**
7	التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية.	2	%0.21	-	-	-	-	1	%0.10	3	**%0.31**
8	طرح خيارات واسعة تساهم في حل المشكلات بطرائق إيجابية.	-	-	2	%0.21	3	%0.32	13	%1.37	18	**%1.90**
9	إبراز محاسن الشريعة الإسلامية وسماحته وصلاحيته لكل زمان ومكان.	14	%1.47	30	%3.16	10	%1.05	28	%2.95	82	**%8.64**
10	عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي.	63	%6.64	48	%5.06	42	%4.42	78	%8.22	231	**%24.34**
11	التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة.	2	%0.21	1	%0.10	-	-	1	%0.10	4	**%0.42**
12	التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة.	3	%0.32	6	%0.63	2	%0.21	1	%0.10	12	**%1.26**
13	استثارة دافعية الطلاب إلى استخدام مصادر المعرفة المختلفة.	27	%2.84	25	%2.63	37	%3.90	26	%2.74	115	**%12.12**
14	تزويد المتعلمين بالأخلاق الإسلامية للباحث.	4	%0.42	7	%0.74	27	%2.84	17	%1.79	55	**%5.80**
	المجموع	**205**	**%21.60**	**216**	**%22.76**	**218**	**%22.97**	**310**	**%32.66**	**949**	**%100**

يتضح من الجدول (5) والمتعلق بالمجال المعرفي أن أكثر المجالات تضميناً في مقررات العلوم الشرعية كان(عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي) وبلغت نسبة تكراره (24.34%), أما أقل المجالات تضميناً فكان (التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصـر فـي حـدود الشـريعة الإسلامية) حيث بلغت نسبة تكراره (0.31%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسـير(1) كـان: (عـرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي), حيـث بلغت نسبة تكراره (6.64%), وأقل المجالات تضميناً كانت(تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجارية.), و(التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية) و(التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية فـي التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة.), حيث بلغت نسبة تكرار كل منهـا (0.21%), ولم يتم تضمين المجالات (التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المسـتجدة والمعاصرة.), و(طرح خيارات واسعة تساهم في حل المشكلات بطرائق إيجابية).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الحديث(1) فكان: (عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي), حيث بلغت نسبة تكراره (5.06%), وأقل المجالات تضميناً كان: (التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستجدة والمعاصرة) و(التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة) حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.10%), ولم يتم تضمين المجال: (التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر التوحيد (1) فكان: (تنمية مهارات الـتعلم الذاتي لدى الطلاب), حيث بلغت نسبة تكراره (7.38%), وأقل المجالات تضـميناً: (التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة)، حيث بلغت نسبة تكـراره (0.21%), ولم يتم تضمين المجالات: (التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المسـتجدة والمعاصرة), و(تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجاريـة), و(تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية), و(التأكيد على أهميـة

مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية) و(التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة).

أما بالنسبة لمقرر الفقه (1) فكان مجال (عرض المحتوى واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي) أكثر المجالات تضميناً, حيث بلغت نسبة تكراره(8.22%), وأقل المجالات تضميناً: (طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم مدى الحياة), و(التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية), و(التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة) و(التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.10%), ولم يتم تضمين مجال (تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية).

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (مجال النمو الاجتماعي)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
1	تشجيع الطلاب على الاقتداء بسيرة النبي صلى ا عليه وسلم	15	%2.10	25	%3.50	21	%2.94	3	%0.42	**64**	**%8.98**
2	تنمية المهارات الدينية والحياتية.	3	%0.42	7	%0.98	3	%0.42	21	%2.94	**34**	**%4.77**
3	تنمية الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها.	3	%0.42	10	%1.40	10	%1.40	11	%1.54	**34**	**%4.77**
4	بيان أهمية القيم الإيجابية والالتزام بها.	28	%4	42	%5.90	18	%2.52	31	%4.34	**119**	**%16.70**
5	التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية .	-	-	10	%1.40	-	-	11	%1.54	**21**	**%2.94**

6	بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله.	-	-	10	1.40	8	%1.12	2	%0.28	**20**	**%2.80**
7	التأكيد على رفض الظواهر الاجتماعية السلبية.	3	%3.22	30	4.20	23	%3.22	37	%5.19	**113**	**%15.90**
8	تنبيه المتعلمين إلى تمثل تعاليم الدين الإسلامي في واقعهم وحياتهم.	5	%0.70	17	%2.38	10	%1.40	6	%0.84	**38**	**%5.32**
9	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلماء.	7	%0.98	17	%2.38	12	%1.68	8	%1.12	**44**	**%6.17**
10	بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات.	3	%0.42	18	%2.52	4	%0.56	-	-	**25**	**%3.51**
11	التأكيد على موضوع الاحتساب وخدمة الآخرين.	5	%0.70	5	%0.70	3	%0.42	3	%0.42	**16**	**%2.24**
12	بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية.	-	-	3	%0.42	-	-	8	%1.12	**11**	**%1.54**
13	بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية.	-	-	5	%0.70	2	%0.28	-	-	**7**	**%0.98**
14	العناية بممارسة الأنشطة الجماعية و أساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق.	30	%4.20	31	%4.34	50	%7.01	56	%7.85	**167**	**%23.42**
	المجموع	**122**	**%17.11**	**230**	**%32.25**	**164**	**%23**	**197**	**27.03 %**	**713**	**%100**

يتضح من الجدول (6) أن أكثر مجالات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية: (العناية بممارسة الأنشطة الجماعية وأساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق) حيث بلغت نسبة تكراره(23.42%), أما أقل المجالات تضميناً فكان: (بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية) حيث بلغت نسبة تضمينه(0.98%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسير(1): (العناية بممارسة الأنشطة الجماعية وأساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق), حيث بلغت نسبة تكراره (4.20%), وأقل المجالات تضميناً كانت: (تنمية المهارات الدينية والحياتية), و(تنمية الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها) و(بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.42%), ولم يتم تضمين المجالات: (التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية), و (بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله), و(بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية) و(بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية).

أما أكثر المجالات تضميناً في مقرر الحديث(1): (بيان أهمية القيم الإيجابية والالتزام بها), حيث بلغت نسبة تكراره (5.90%), وأقل الملامح تضميناً كان (بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية), حيث بلغت نسبة تضمينه (0.42%).

أما بالنسبة لمقرر التوحيد (1) فقد كان أكثر المجالات تضميناً: (العناية بممارسة الأنشطة الجماعية وأساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق), حيث بلغت نسبة تكراره(7.01%), وأقل الملامح تضميناً كان : (بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية) حيث بلغت نسبة تكراره (0.28 %), ولم يتم تضمين المجالين: (التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية), و (بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية) في مقرر التوحيد(1).

أما بالنسبة لمقرر الفقه (1) فقد كان أكثر المجالات تضميناً: (العناية بممارسة الأنشطة الجماعية وأساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق), حيث بلغت نسبة

تكراره (7.85%), وأقل المجالات تضميناً كان: (بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله) حيث بلغت نسبة تكراره (0.28%), ولم يتم تضمين المجالين: (بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات), و (بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية) في مقرر الفقه(1).

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (مجال النمو العقلي)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
1	تنمية القدرة على النقد البناء وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات.	18	%3.51	20	%3.90	10	%1.95	23	%4.49	**71**	**%13.87**
2	تزويد المعلمين بمهارات البحث والاستقصاء.	7	%1.36	12	%2,34	28	%5.47	19	%3.71	**66**	**%12.90**
3	تنمية القدرة على تحمل المسؤولية وحل المشكلات.	8	%1.56	12	%2.34	7	%1.37	26	%3.64	**53**	**%10.35**
4	التأكيد على أهمية الاكتشاف والإبداع والابتكار.	-	-	10	%1.95	-	-	8	%1.56	**18**	**%3.51**
5	بيان أهمية الموضوعية والحياد العلمي في طرح الأفكار ومناقشتها.	2	%0.40	4	%0.78	1	%0.20	4	%0.78	**11**	**%2.15**
6	تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها.	-	-	1	%0.20	1	%0.20	5	%0.98	**7**	**%1.37**
7	تشجيع الطلاب على التفكير بعمق وإبداع في قضايا الأمة الإسلامية ومشكلاتها.	5	%0.98	22	%4.30	8	%1.56	27	%5.27	**62**	**%12.11**

8	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين.	18	%3.51	18	%3.51	14	%2.73	28	%5.47	**78**	**%15.23**
9	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى المتعلمين.	10	%1.95	15	%2.93	15	%2.93	27	%5.27	**67**	**%13.08**
10	تشجيع الطلاب على إتقان عمليات العلم الأساسية والتكاملية.	1	%0.20	10	%1.95	4	%0.78	10	%1.95	**25**	**%4.88**
11	طرح القضايا التي تثير التفكير لدى المتعلمين وتدفعهم نحو استخدام الأسلوب العلمي القائم على وضع الفروض والتأكد منها والوصول إلى أحكام من خلالها.	3	%0.58	18	%3.51	6	%1.17	21	%4.10	**48**	**%9.73**
12	تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما.	-	-	3	%0.58	1	%0.20	2	%0.40	**6**	**%1.17**
	المجموع	**72**	**%14.06**	**145**	**%28.32**	**95**	**%18.56**	**200**	**%39.06**	**512**	**%100**

يتضح من الجدول (7) أن أكثر المجالات تضميناً: (تنمية مهارات التفكير الناقد) حيث بلغت نسبة تكراره(15.23%), أما أقل المجالات تضميناً فكان: (تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما)، حيث بلغت نسبة تكراره(1.17%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسير(1): (تنمية القدرة على النقد البناء وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات) و(تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين)، حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (3.51%), وأقل المجالات تضميناً كان: (تشجيع الطلاب على إتقان عمليات العلم الأساسية والتكاملية), حيث بلغت نسبة تكراره (0.20%), ولم يتم تضمين المجالات: (التأكيد على أهمية الاكتشاف والإبداع والابتكار), و(تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها) و(تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما).

أما بالنسبة لمقرر الحديث (1) فكان أكثر المجالات تضميناً: (تشجيع الطلاب على التفكير بعمق وإبداع في قضايا الأمة الإسلامية ومشكلاتها), حيث بلغت نسـبة تكراره (4.30%), وأقل المجالات تضميناً كان: (تشجيع الطـلاب علـى تفسـير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها), حيث بلغت نسبة تكراره (0.20%).

وبالنسبة لمقرر التوحيد (1) كان أكثر المجالات تضـميناً (تزويـد المعلمـين بمهارات البحث والاستقصاء), حيث بلغت نسبة تكراره (5.47%), وأقل المجالات تضميناً كانت :(بيان أهمية الموضوعية والحياد العلمي في طرح الأفكار ومناقشتها), و(تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ مـن خلالهـا), و(تشـجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما), حيث بلغت نسبة تكـرار كل منها (0.20%), بينما لم يتم تضمين المجال: (التأكيد على أهميـة الاكتشـاف والإبداع والابتكار).

أما بالنسبة لمقرر الفقه (1) فكان أكثر المجالات تضـميناً: (تنميـة مهـارات التفكير الناقد لدى المتعلمين), حيث بلغت نسبة تكراره (5.47%), وأقل المجـالات تضميناً كان: (تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشـكلة مـا), حيث بلغت نسبة تكراره (0.40%).

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (المجال الاقتصادي)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية		
1	التأكيد على أهمية تعزيز التعلم من خلال العمل.	1	%0.60	13	%7.88	-	-	4	%2.41	18	**%10.84**
2	التأكيد على أهمية امتلاك المهارات المهنية التي تعزز قدرات الفرد والمجتمع معاً.	-	-	2	%1.20	-	-	4	%2.41	6	**%3.61**
3	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها وكيفية استغلالها.	-	-	2	%1.20	-	-	7	%4.22	9	**%5.42**
4	تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج.	-	-	21	%12.65	-	-	5	%3.01	26	**%15.66**
5	التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية.	-	-	1	%0.60	-	-	3	%1.81	4	**%2.41**
6	التأكيد على كسب الرزق من خلال القنوات المشروعة.	1	%0.60	9	%5.42	-	-	14	%8.43	24	**%14.46**
7	بيان قيمة المال في الدين الإسلامي وضرورة المحافظة عليه وإنفاقه في الأمور المشروعة.	1	%0.60	8	%4.82	-	-	14	%8.43	23	**%13.85**
8	التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع.	1	%0.60	4	%2.41	-	-	35	%21.08	40	**%24.09**
9	أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة.	3	%1.81	-	-	-	-	-		3	**%1.81**
10	بيان دور الإسلام في معالجة ظاهرة الفقر.	1	%0.60	7	%4.22	-	-	5		13	**%7.83**
	المجموع	**8**	**%4.82**	**67**	**%40.36**	**-**	**-**	**91**		**166**	**%100**

يتضح من الجدول (8) أن أكثر المجالات الفرعية تضميناً في مقررات العلوم الشرعية: (التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع)، حيث بلغت نسبة تكراره (24.09%), أما أقل المجالات تضميناً ت فكان: (أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة)، حيث بلغت نسبة تضمينه(1.81%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضمينا في مقرر التفسير(1): (أهمبة الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة), حيث بلغت نسبة تكراره (1.81%), وأقل المجالات تضميناً كانت: (التأكيد على أهمية تعزيز التعلم من خلال العمل), و(التأكيد على كسب الرزق من خلال القنوات المشروعة), و(بيان قيمة المال في الدين الإسلامي وضرورة المحافظة عليه وإنفاقه في الأمور المشروعة), و(التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع) و(بيان دور الإسلام في معالجة ظاهرة الفقر), حيث بلغت نسبة تكرار كل منها (0.60%), ولم يتم تضمين المجالات: (التأكيد على أهمية امتلاك المهارات المهنية التي تعزز قدرات الفرد والمجتمع معاً), و (تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها وكيفية استغلالها), و(تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج) و(التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية) في مقرر التفسير(1).

وبالنسبة لمقرر الحديث (1) كان أكثر المجالات تضميناً: (تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج), حيث بلغت نسبة تكراره (12.65%), وأقل المجالات تضميناً كان: (التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية)، حيث بلغت نسبة تكراره (0.60%), ولم يتم تضمين المجال: (أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة) في مقرر التفسير(1).

أما بالنسبة لمقرر التوحيد(1) فلم يتم تضمينه المجال الاقتصادي.

وبالنسبة لمقرر الفقه (1) كان أكثر المجالات تضميناً: (التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع), حيث بلغت نسبة تكراره (21.08%), وأقل المجالات تضميناً كان:(التحذير من مخاطر استنزاف الثروات

الطبيعية والاقتصادية)، حيث بلغت نسبة تكراره (1.81%), ولم يتم تضمين المجال (أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة) في مقرر الفقه(1).

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (المجال الوطني)

الرقم	المجال	تفسير 1		حديث 1		توحيد 1		فقه 1		مجموع التكرارات	النسبة المئوية
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية		
1	التأكيد على احترام القوانين والأنظمة.	-	-	-	-	-	-	2	%3.22	2	**%3.22**
2	التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة.	5	%8.06	-	-	-	-	-	-	5	**%8.06**
3	التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلد والمجتمع.	1	%1.61	2	%3.22	-	-	-	-	3	**%4.84**
4	بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاختلاف.	2	%3.22	9	%14.52	8	%12.40	4	%6.45	23	**%37.10**
5	التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء.	2	%3.22	8	%12.90	14	%22.58	5	%8.06	29	**%46.77**
	المجموع	**10**	**%16.13**	**19**	**%30.64**	**22**	**%35.48**	**11**	**%17.74**	**62**	**%100**

يتضح من الجدول (9) والمتعلق بالمجال الوطني أن أكثر المجالات الفرعية تضميناً في مقررات العلوم الشرعية كان: (التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء) حيث بلغت نسبة تكراره(46.77%), أما أقل المجالات تضميناً كان: (التأكيد على احترام القوانين والأنظمة)، حيث بلغت نسبة تكراره(3.22%).

كما يتضح أن أكثر المجالات تضميناً في مقرر التفسير(1) كان: (التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة), حيث بلغت نسبة تكراره (8.06%), وأقل المجالات تضميناً كان (التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلد والمجتمع)، حيث بلغت نسبة تكراره (1.61%), ولم يتم تضمين مجال: (التأكيد على احترام القوانين والأنظمة) في مقرر التفسير(1).

أما بالنسبة لمقرر الحديث (1) فكان أكثر المجالات تضميناً: (بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاختلاف), حيث بلغت نسـبة تكـراره (14.52%), وأقـل المجالات تضميناً كان: (التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل مـا يخـدم البلد والمجتمع)، حيث بلغت نسبة تكراره(3.22%), ولم يـتم تضـمين المجـالين: (التأكيد على احترام القوانين والأنظمة), و(التأكيد علـى أهميـة المحافظـة علـى إنجازات الدولة) في مقرر التفسير(1).

وبالنسبة لمقرر التوحيد (1) كان أكثر المجالات تضميناً: (التأكيد على طاعـة أولي الأمر من الحكام والعلماء), حيث بلغت نسـبة تكـراره (22.58%), وأقـل المجالات تضميناً كان: (بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاخـتلاف), حيـث بلغت نسبة تكراره (12.90%), ولم يتم تضمين الملامح: (التأكيـد علـى احتـرام القوانين والأنظمة), و(التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة), و(التأكيـد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلـد والمجتمـع) فـي مقـرر التوحيد(1).

أما بالنسبة لمقرر الفقه (1) فكان أكثر المجالات تضميناً (التأكيد على طاعـة أولي الأمر من الحكام والعلماء), حيث بلغـت نسـبة تكـراره (8.06%), وأقـل المجالات تضميناً كان: (التأكيد على احترام القوانين والأنظمة), حيث بلغت نسـبة تكراره (3.22%), ولم يتم تضمين المجالين: (التأكيد على أهمية المحافظـة علـى إنجازات الدولة), و(التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلـد والمجتمع) في مقرر الفقه(1).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟.

دلت نتائج هذا السؤال على وجود قائمة بالمجالات الفرعية لملامح الاقتصـاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعلـيم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, ووجود مثل هذه المجالات في مقررات العلـوم الشرعية كفيل في فتح أذهان الطلاب؛ من خلال احتوائها على الأنشطة والتدريبات

التي تثير التفكير لدى الطلاب, والتي تنمي مختلف القدرات والمهارات لدى الطلاب؛ حتى يستطيعوا المساهمة في استثمار المعرفة ونشرها.

ويمكن تفسير نتائج السؤال الثاني في ضوء النقاط التالية:

1. أظهرت النتائج أن مقرر فقه(1) كان الأكثر تضميناً للمجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي, وربما يعزى السبب إلى أن مقرر الفقه(1) اشتمل على عدد كبير من الموضوعات المرتبطة بجوانب الحياة المختلفة؛ كالتعريف بالفقه ومدارسه, وأحكام الأسرة, والفرقة الزوجية, وبعض أحكام المعاملات المعاصرة والجنايات والحدود؛ ولذلك فإن طبيعة هذه الموضوعات تحمل قابلية تضمينها مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي.
2. كما أظهرت نتائج السؤال الثاني أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بمجال التكنولوجيا كما هو موضح في جدول(3) كان المجال رقم(1) والذي يشير إلى: (تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة) وقد يعزى هذا إلى التطور التكنولوجي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية, لاسيما في مجال التربية والتعليم؛ فقد أصبح لوزارة التربية والتعليم دور فعال في منظومة تكنولوجيا التعليم من خلال إصدار برامج ووسائل وتقنيات متعددة تخدم التعليم، وتخدم مدخلاته مما تسهم في النهاية إلى دفع عجلة التطور والتقدم التعليمي, وهذا بدوره أدى إلى التركيز على تكوين اتجاهات إيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة لتكتمل هذه المنظومة.

أما المجالات الفرعية التي لم تهتم بها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي كما يظهر في جدول(3) فقد كانت المجالات رقم(6) و(8) و(12) وقد يعزى السبب إلى أن هذه المجالات ينبغي أن تكون ضمن اهتمامات مقررات أخرى كمقررات الحاسب والتقنية، وبذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة (القرالة، 2009) والتي أظهرت قصوراً في تضمين كتب التربية الإسلامية لبعض مكونات الاقتصاد المعرفي المتعلقة بجانب التكنولوجيا ومن ذلك: إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها، كما أنها تختلف عن دراسة (الحاج

محمد، 2006) والتي أظهرت نتائجها: أن أكثر الملامح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي والمطورة حديثاً في الأردن ركزت على استخدام الإنترنت واستخدام برامج الحاسوب في عمليتي التعلم والتعليم.

3. كما أظهرت نتائج السؤال الثاني أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بمجال الاتصال كما هو موضح في جدول(4) كان المجال رقم(5) والذي يشير إلى: (إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها) وهذا أمر متوقع في ظل اهتمام مقررات العلوم الشرعية بالاعتماد على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة, والاستدلال بها عند إصدار الأحكام الشرعية, وتعويد الطلاب في هذه المرحلة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها كما ظهر ذلك جلياً في مقدمات لجان التأليف.

بينما كان أقل المجالات الفرعية تضميناً في مجال الاتصال المجال رقم: (7) والذي يشير إلى: (تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث وإبداء الاهتمام بحديثه والتفاعل معه)، وقد يعزى السبب إلى أن هذا المجال يقع بالدرجة الأولى على عاتق مقررات أخرى كمقرري التربية المهنية والتربية الحياتية.

4. كما أظهرت نتائج السؤال الثاني أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بالمجال المعرفي كما هو موضح في جدول(5) كان المجال رقم (10) والذي يشير إلى:(عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي) ولعل السبب في ذلك يعود إلى اهتمام لجان التأليف بهذا المجال؛ لإيمانهم بضرورة الاهتمام بالمحتوى الدراسي وان يصاغ بطريقة واضحة وبتسلسل الأفكار بشكل مترابط وبطريقة لا تحتمل اللبس والتخمين والغموض, وهذا ما أشارت إليه لجان التأليف في جميع مقررات العلوم الشرعية.

أما اقل المجالات تضميناً – حسب نتائج عملية تحليل المحتوى- فكان المجال رقم (7) والذي يشير إلى:(التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية)، وقد يعزى هذا إلى أن هذا المجال مفهوم ضمناً وليس بحاجة

إلى المزيد من التوضيح والبيان, وقد ركزت المنظومة التربوية على هذا الجانب في قنوات أخرى لا تتصل بالكتاب المدرسي، وذلك من خلال الأنشطة والبرامج المتنوعة, لتتحقق الاستفادة من المستجدات التقنية والتكنولوجية, والنظريات التربوية الحديثة, والمد المعرفي المتسارع, وبما يمكن تطويعه في المنظومة التربوية, ويتواءم مع روح الشريعة الإسلامية, ومع قيم المجتمع السعودي.

5. كما أظهرت نتائج السؤال الثاني أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بمجال النمو الاجتماعي كما هو موضح في جدول (6) كان المجال رقم (14) والذي يشير إلى: (العناية بممارسة الأنشطة الجماعية وأساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق) وهذا أمر طبيعي في ظل الاهتمام الذي توليه مناهج التربية الإسلامية بالتعلم التعاوني الذي تنبع أهميته في كونه أحد أساليب التعلم النشط والذي يسهم في إكساب الطلاب عدداً من المهارات الاجتماعية المتنوعة (الحميدي, خياط, القيسي, الصقعبي, الذروي, الجهني, وآخرون,2011).

بينما كان أقل المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي تضميناً في مجال النمو الاجتماعي المجال رقم (13) والذي يشير إلى: (بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية) وقد يعزى السبب إلى أن هذا المجال تكفي فيه إشارات يسيرة دون الحاجة إلى مزيد من البيان والتوضيح لذلك جاءت نسبته متدنية.

6. كما دلت نتائج السؤال الثاني على أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بمجال النمو العقلي كما هو موضح في جدول (7) كان المجال رقم (8) والذي ينص على (تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين) وهذا ينسجم تماماً مع خصائص التربية الإسلامية؛ فالتربية الإسلامية تقوم بجوهرها على فلسفة التفكير الناقد، وتعمد إلى إحداث ثورة فكرية على التقليد الأعمى، وأن القرآن الكريم جاء ليرسي معالم هذه الاستراتيجية، ويهدف إلى صياغة المنهج العلمي لدى العقل المسلم, وهذا ما أكدته سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية حيث هدفت إلى تشجيع وتنمية روح التفكير الناقد, وتقوية القدرة على التأمل والمشاهدة والتفكر

ليتمكن الفرد من الاضطلاع بدوره الفعال في بناء الحياة الاجتماعية وتوجيهها توجيهاً سليماً.

بينما جاء المجال رقم (12) والذي يشير إلى: (تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما) كأقل المجالات تضميناً في مقررات العلوم الشرعية، وقد يعود السبب إلى أن هذا الملمح معنية بإبرازه بالدرجة الأولى مقررات أخرى ذات التخصص العلمي كمقررات العلوم بجميع فروعه.

7. كما أظهرت نتائج السؤال الثاني أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بالمجال الاقتصادي كما هو موضح في جدول(8) كان المجال رقم (8) والذي يشير إلى: (التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع)، وقد يعزى السبب في ذلك إلى انتشار بعض الصور المعاصرة للكسب الحرام والتي تحتاج إلى بيان وتوضيح, مما جعل مؤلفي المقررات يولون هذا الأمر مزيداً من العناية والاهتمام.

أما أقل المجالات تضميناً- حسب نتائج تحليل المحتوى – في المجال الاقتصادي فكان المجال رقم (9) والذي يؤكد على:(أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة)، وقد يعزى السبب أن هذا المجال يقع ضمن اهتمامات مقررات أخرى كمقرر التربية الوطنية, ومقرر التربية الحياتية, أو إلى عناصر أخرى غير الكتاب المدرسي.

8. كما كشفت نتائج السؤال الثاني عن أن أكثر المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية والمتعلقة بالمجال الوطني كما هو موضح في جدول (9) كان المجال رقم (5) والذي يشير إلى: (التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء) وهذا يتلاءم مع طبيعة موضوعات مقررات العلوم الشرعية؛ فقد ركز مقرر التوحيد (1) على وجوب طاعة ولي الأمر في وحدة لزوم الجماعة وذم الفرقة، بينما ركز مقرر الفقه(1) على هذا المجال من خلال وحدة الجنايات الحدود.

بينما كانت أقل المجالات تضميناً في المجال الاقتصادي المجال رقم (1) والذي يشير إلى (التأكيد على احترام القوانين والأنظمة) وقد يعود السبب إلى أن هذا المجال يقع بدرجة كبيرة على عاتق مقررات أخرى كمقرر التربية المهنية, ومقرر التربية الحياتية, أو جهات أخرى غير الكتاب المدرسي كالبرامج المساندة, والأنشطة اللاصفية التي تقدمها المنظومة التربوية.

9. كشفت الدراسة عن عدم تضمين مقرر التوحيد (1) لأي مجـال مـن مجـالات الاقتصاد المعرفي والمتعلقة بالتكنولوجيا كما هو موضح في جدول (3)، وقـد يعزى السبب إلى حرص لجنة التأليف على أن يسـتقي الطالـب المعـارف و المعلومات المتعلقة بالجانب العقدي من مصادرها الأصـلية, والاعتمـاد علـى الكتاب والسنة فقط فيما يتعلق بالجوانب الغيبية، وقد يعزى السبب إلى أن مثـل هذه الملامح تقع بدرجة كبيرة على عاتق مقررات أخرى, أو جهات أخـرى لا تتعلق بالكتاب المدرسي مثل المعلمين والمدرسة والأنشـطة اللاصـفية والتـي تقدمها منظومة وزارة التربية والتعليم.

كما كشفت الدراسة عن عدم تضمين مقرر التوحيد (1) لأي مجـال ملامـح الاقتصاد المعرفي الاقتصادية كما هو موضح في جدول (8)، وقد يعزى السبب إلى أن مثل هذه الملامح تقع على عاتق مقررات أخرى, أو جهـات أخـرى لا تتعلـق بالكتاب المدرسي مثل المعلمين والمدرسة والأنشطة اللاصـفية. وعليـه فطبيعـة الموضوعات الواردة في مقرر التوحيد (1) لا تحتمل تضـمين ملامـح الاقتصـاد المعرفي المتعلقة بمجال التكنولوجيا, والمجال الاقتصادي؛ حيث لم يرصد أي ملمح ينسب إلى هذين المجالين.

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن سبب اختلاف المقررات من حيـث ورود مجالات الاقتصاد المعرفي فيها يعود إلـى طبيعـة الموضـوعات التـي تتناولهـا المقررات الأربعة, وربما عاد ذلك إلى لجان التأليف والتعديل, والمراجعة والتطوير, حيث تولت تأليف كل مقرر لجنة مستقلة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل تعتبر مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية كافية من وجهة نظر المختصين؟وما الملامح المقترحة في حالة كونها غير كافية؟

للإجابة عن هذا السؤال عرض الباحث سؤالاً مفتوحاً على (15) من المختصين التربويين وهم (أعضاء لجنة التأليف بوزارة التربية والتعليم, وأعضاء في فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية بوزارة التربية والتعليم, ومشرفي قسم التربية الإسلامية, بالإضافة إلى عدد من معلمي مقررات العلوم الشرعية) من أجل معرفة وجهة نظرهم حول مدى كفاية مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, وفي حالة كونها غير كافية طلب الباحث من كل مختص اقتراح المجالات التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية، وقد رأى (3) من المختصين التربويين كفاية مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي, بينما رأى (12) مختصاً عدم كفاية مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي, واقترحوا عدداً من المجالات, والجدول(10) يوضح مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها مقررات العلوم الشرعية حسب وجهة نظر المختصين.

جدول (10)

مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها مقررات العلوم الشرعية حسب وجهة نظر المختصين

المجال الرئيسي	رقم الفقرة	المجالات الفرعية المقترحة
مجال التكنولوجيا	1	استخدام برنامج معالج النصوص(WORD) في الإجابة على بعض الأنشطة, وكتابة التقارير.
	2	تنمية مهارات الطلاب في التعامل مع برامج التصميم الحاسوبية مثل برنامج الرسام وبرنامج الفوتوشوب (Photoshop).
	3	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك (Facebook) لطرح المشاريع والتجارب الطلابية الجديدة.
	4	تنمية قدرة الطلاب على عرض البيانات باستخدام الجداول الحسابية والرسومات والصور المعبرة ذات الدلالة في بعض الأنشطة التطبيقية.
	5	إبراز الآثار الإيجابية للتقنية , والتحذير من الاستخدام السلبي لها.
مجال الاتصال	1	تعويد الطلاب على استخدام أساليب حديثة في التواصل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإليكتروني.
	2	تنمية القدرة على استخدام لغة الجسد في التعبير عن الأفكار والمشاعر.
	3	تنمية مهارات التحدث والإلقاء من خلال استخدام وسائل الاتصال المتعددة كالإذاعة المدرسية.
	4	تنمية مهارات التعامل مع أنماط السلوك البشري .
المجال المعرفي	1	عرض الموضوعات الدراسية بطريقة تشوق الطلاب للتعلم.
	2	استخدام الجمل القصيرة, ومفردات تناسب مستوى الطلاب.
	3	اشتمال الأنشطة على إرشادات وتعليمات محددة وواضحة تختصر الزمن.
	4	طرح موضوعات تؤكد على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في مجالات الحياة المتعددة.
مجال النمو الاجتماعي	1	التأكيد على صلة الرحم والإحسان إلى الأقارب.
	2	التأكيد على تحمل الالتزامات تجاه الآخرين(المادية والاجتماعية).
	3	حث الطلاب على مساعدة المحتاجين من الطلاب وذويهم.
	4	حث الطلاب على المشاركة في اللجان المختلفة التي تنظمها المعرفة.
	5	التأكيد على احترام الناس بغض النظر عن عقيدتهم أو لونهم أو جنسهم
	6	التأكيد على حقوق الجيران ومعاملتهم بإحسان.
مجال النمو العقلي	1	بيان أهمية الاستثمار في العقل البشري
	2	تنمية مهارات ترميز وتنظيم المعلومات والاحتفاظ بها وتخزينها.
	3	تنمية قدرة الطلاب على التفريق بين الحقائق الآراء.
	4	تنمية مهارات على الاستدلال وإبراز الحجج والبراهين.
المجال الاقتصادي	1	التأكيد على مكانة الزكاة في الشريعة الإسلامية وأثرها على الفرد والمجتمع.
المجال الوطني	1	التأكيد على النصح لأئمة المسلمين وعامتهم.
	2	تنبيه الطلاب إلى عدم العبث بالممتلكات العامة وممتلكات الآخرين.
	3	التأكيد على المكانة الدينية والتاريخية للملكة العربية السعودية.
مجموع الفقرات	27	

يتضح من الجدول (10) أن عدد مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعلـيم الثـانوي

بالمملكة العربية السعودية (نظام المقررات) حسب وجهة نظر المختصـين بلغـت (27) ملمحاً مقترحاً تتوزع على (7) مجالات رئيسية، حيث اقتـرح المختصـون التربويون (5) ملامح في مجال التكنولوجيا, و(4) ملامح في مجال الاتصال, و(4) ملامح في المجال المعرفي, و(6) ملامح في مجال النمو الاجتماعي, و(4) ملامـح في مجال النمو العقلي, وملمحاً واحداً في المجال الاقتصـادي, و(3) ملامـح فـي المجال الوطني.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل تعتبر مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية كافية من وجهة نظر المختصين؟وما الملامح المقترحة في حالة كونها غير كافية؟

تبين من خلال نتائج السؤال الثالث كما هي موضحة فـي الجـدول (10) أن هناك تفاوتاً في وجهة نظر المختصين حول كفاية مجـالات الاقتصـاد المعرفـي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثـانوي, وقد يعزى هذا الاختلاف إلى أن المختصين قاموا بإبداء وجهات نظرهم, وإعطـاء تقديراتهم بناء على تخصصاتهم, وخبراتهم التدريسية والعملية, وبناء على رؤية كل واحد منهم للملامح التي يرى تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية.

كما أظهرت نتائج الإجابة عن هذا السؤال اقتراح عدد من المختصين لـ(27) ملمحاً من ملامح الاقتصاد المعرفي تتوزع على (7) مجالات رئيسية, وهذا يوحي بأن الخلفية النظرية لهذه المجالات واضحة لدى المختصين؛ حيث إن مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي لابد وأن تأخذ مساحة كبيرة من اهتمام مقررات العلوم الشرعية, لاسيما أن مناهج العلوم الشرعية ينبغي لها أن تقـوم بتوسـيع دورهـا, وتطـوير وظيفتها؛ حتى تتمكن من مواجهة التحديات الراهنة, وتواكب التطور التقني, وتطور أنماط التفكير ومهاراته, وقد أدرك المختصون أهمية هـذه المجـالات وتضـمينها مقررات العلوم الشرعية في ضوء المتغيرات الحديثة, وتوجه الأنظمة التربوية نحو الاقتصاد المعرفي .

ويرى الباحث أن ذلك ينسجم مع السمات الرئيسية للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية التي ينبغي عليها أن تستجيب لمستجدات العصر وتطوراته, واحتياجاته المتسارعة للعديد من المجالات التكنولوجية, والإليكترونية, والاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف أن يحقق التعليم مسؤوليته في الوفاء بأسس وأهداف خطط التنمية, وتوجيه وتطوير مخرجات النظام التعليمي, بما يزود المجتمع بالكفاءات القادرة على قيادة وتسيير مشاريع التنمية الطموحة.

2.4 الخاتمة:

بعد الانتهاء من تطبيق إجراءات الدراسة التي تهدف إلى التعرف على درجة تضمين ملامح الاقتصاد المعرفي في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, وقد أظهرت الدراسة قصوراً في تضمين هذه الملامح بشكل عام, وبشكل خاص في الملامح المتعلقة بمجال التكنولوجيا, ومجال النمو العقلي, والمجال الوطني وفي ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يمكن للدراسة أن تقدم التوصيات التالية:

1. ضرورة تبني وزارة التربية والتعليم لتصور مقترح في ظل توجهها نحو الاقتصاد المعرفي؛ من أجل تسهيل مهام اللجان العاملة في حقل التربية والتعليم, ومنها اللجان العاملة في تأليف وتطوير مناهج العلوم الشرعية بالوزارة.
2. ضرورة تعزيز مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي التي ظهرت نسبة تضمينها متدنية حسب نتائج تحليل المحتوى, وخاصة الملامح المتعلقة بمجال التكنولوجيا, ومجال النمو العقلي, والمجال الوطني, بالإضافة إلى ملامح الاقتصاد المعرفي التي يرى المختصون تضمينها محتوى مقررات العلوم الشرعية.
3. القيام بدراسات مماثلة في مقررات مسار العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات).
4. القيام بدراسات مماثلة في مراحل دراسية أخرى, مع إدخال متغيرات جديدة.

5. قيام وزارة التربية والتعليم بعقد دورات تدريبية للجان تأليف مناهج العلوم الشرعية تأخذ بعين الاعتبار ملامح الاقتصاد المعرفي عند تأليف وتطوير مقررات العلوم الشرعية.
6. العمل على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة عند تطوير بقية مقررات مشروع تطوير التعليم الثانوي, وذلك بإثراء الملامح التي اهتمت بها مقررات العلوم الشرعية في هذه الدراسة, والعمل على تعزيز الملامح التي لم تهتم بها, والملامح التي اقترحها المختصون.
7. إعادة النظر في محتوى مقررات العلوم الشرعية؛ بحيث يراعى ذلك في توزيع ملامح الاقتصاد المعرفي حسب أوزان محددة مسبقاً.
8. عقد دورات تدريبية للمعلمين من خلال مشروع التطوير المهني لمعلمي التربية الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار تكوين اتجاهات إيجابية لدى المعلمين والطلاب لاسيما ما يتعلق بمجال التقنية التي تشكل بعداً هاماً من أبعاد الاقتصاد المعرفي.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إسماعيل, خضر مصباح(2009).**إدارة المعرفة: التحـديات والتقنيـات والحلـول**, ط(1). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

الأسمر, أحمد رجب(1997).**فلسفة التربية في الإسلام: انتماء وارتقاء**, ط(1). دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

الأصفهاني,الراغب(1992).**مفردات ألفاظ القرآن**ط(1). دار الشامية, بيروت، لبنان.

الألمعي,علي عبده(2009).**سياسة التعليم في المملكـة العربيـة السـعودية بـين الأصالة والمعاصرة** ط(1). الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان..

بكران, أروى أبو بكر(2006).**اقتصاد المعرفة وتأثيره في تغيير البنية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**, رسالة ماجستير غيـر منشـورة, جامعـة عـدن, الجمهورية اليمنية.

بوهلال, محمد,القاسم, عبدالعزيز, سخانة, محمد, النهدي, عزالدين, البلوشي, لطفي, الزين, مختار وآخرون(2011).**منـاهج العلـوم الشـرعية فـي التعلـيم السعودي:استقراء وتحليل وتقويم**, ط(1). الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.

تركماني,عبدا (2004).مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي. **مجلة الحـوار المتمدن**, (2552), متوفر عبر:http://www.ahewar.org.

الترمذي, محمد عيسى(2009).**الجامع الكبير(سنن الترمذي),**ط (1). دار الرسـالة العالمية، دمشق، سوريا.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)**. نحو إقامة مجتمع المعرفـة**, منشـورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

توفيق, عبد الرحمن(2007).**الإدارة بالمعرفة: تغيير مـالا يمكـن تغييـره**, ط(1). مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر.

تيشوري, عبدالرحمن(2005).**دور التربية في عملية التطوير والتحـديث, مجلـة الحوار المتمدن**,(2552), متوفر عبر:http://www.ahewar.org.

الثبيتي, جويبر ماطر(2002).إدارة المعرفة والاستثمار في رأس المال المعرفي في الجامعات, **مجلة التربية والتنمية**,(63) ,10-30, الرياض, المملكة العربية السعودية.

الجوارنة, مياس إبراهيم(2007).**مدى تضمين مبادئ الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن وفاعلية تطبيق وحدة تعليمية مطورة**, أطروحة دكتوراة غير منشورة, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

الحاج محمد, سوسن جواد(2006).**الملامح التقنية في كتب مناهج الصف الرابع الأساسي المطور حديثاً في الأردن ومدى توافقها مع منحى الاقتصاد المعرفي**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

الحارثي, سلطان محمد(2011).**القيم المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة, الكرك, الأردن.

الحامد,محمد معجب, زيادة,مصطفى عبدالقادر, العتيبي, بدر جويعد, ومتولي, نبيل عبدالخالق(2007).**التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**, ط(1). مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية.

الحسيني, عبدالحسن(2008).**التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**, ط(1), الدار العربية للعلوم، لبنان.

أبو حلاوة, كريم(2009).**أين العرب من مجتمع المعرفة؟**,زيارة 10 ديسمبر, 2010, متوفر عبر: http://www.mokarabat.com

الحمود,عمر حمدو(2011).**اقتصاد المعرفة وتحديات التعليم العربي**. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الحميدي, محمد, خياط, فهد, القيسي, محمد, الذروي, منصور, الصقعبي, مروان, الجهني, حنان وآخرون(2011).**الحقيبة التدريبية الأساسية الأولى**, مشروع التطوير المهني لمعلم المشروع الشامل. منشورات وزارة التربية والتعليم،

المملكة العربية السعودية.

الحوسني, زوينة(1997).**المفاهيم الفقهية في كتب التربيــة الإســلامية المقــررة لصفوف المرحلة الثانوية في سلطنة عمان**, رسالة ماجستير غير منشـورة, جامعة السلطان قابوس, عمان.

حيدر, حسين عبداللطيف(2004).الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلـيم فـي الـوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة, **مجلــة كليــة التربيــة**,19(21) ,22-30, العين, الإمارات العربية المتحدة.

خضري, محمد(2005).**أثر الاقتصاد المعرفـي فـي تحقيـق القـدرة التنافسـية للاقتصاديات العربية**. وقائع مؤتمر اقتصاد المعرفة والتنميـة الاقتصـادية, جامعة الزيتونة, عمان، الأردن.

الخضيري, محسن أحمد(2001).**اقتصاد المعرفة**ط(1). مجموعة النيـل العربيـة, القاهرة، مصر.

خاف, فليح حسن(2007).**اقتصاد المعرفة**, ط(1). عالم الكتب الحديثة، الأردن.

الخوالدة, ناصر أحمد(2005).إسهام معلمي التربية الإسلامية فـي اكتسـاب طلبـة التعليم الثانوي للقيم الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة, **مجلة كليـة التربية**,(22) ,65-95, جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الخوالدة, محمد محمود(2007).**أسس بناء المنـاهج التربويـة وتصـميم الكتـاب التعليمي**, ط (2). دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

الخوالدة, ناصر أحمد, وعيد, يحيى إسماعيل(2007). **تحليل المحتوى في منـاهج التربية الإسلامية وكتبها**, ط(1). دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الذيابات, أحمد عبدا (2007). **دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشـرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة في الأردن**, أطروحـة دكتـوراة غيـر منشورة, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

رسلان, مصطفى, وأبولبن, الوجيه مرسي(2007).**المناهج الدراسية فـي مجتمـع المعرفة بين النظرية والتطبيق**, ط(1). المدينة المنورة: مكتبـة دار الزمـان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الرفاعي, منذر سمير(2008).**مناهج التربية الفنية المطورة وفق رؤية الاقتصاد المعرفي في الأردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

الزيادات, محمد عواد(2008).**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**, ط(1). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سالم,محمد محمد(2004).دراسة تحليلية تقويمية لمناهج الحديث والثقافة الإسلامية الثانويةفيالمملكة العربية السعودية في ضوء مفاهيم العولمة وقيمها. **دراسة مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية،** كلية التربية, جامعة الملك سعود, الرياض, المملكة العربية السعودية.

سلمان, جمال داود (2009). **اقتصاد المعرفة**. ط(1). دار اليازوري، عمان، الأردن.

الشافعي, إبراهيم محمد (1984).**التربية الإسلامية وطرق تدريسها،** ط(1). مكتبة الفلاح، الكويت.

الشريف, صالح محمد(2010). **مدى تمثل مستويات بلوم و مظاهر التفكير الرياضي في أمثلة وأسئلة كتب الرياضيات للمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة, الكرك, الأردن.

الشمري, هاشم, والليثي, ناديا(2008).**الاقتصاد المعرفي**, ط(1). مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن..

الصافي,عبدالحكيم محمود, قارة, سليم محمد, ودبور, عبداللطيف محمد (2010). **تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي**, ط(1). دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصاوي, ياسر(2007).**إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**.: الجامعة العربية المفتوحة، الكويت, الكويت.

عربيات, نهاد أحمد(2005).**تقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء معايير**

الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في الأردن, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عمـان العربيـة, عمـان, الأردن.

عطية, محمد محمد (2008).**التربية الإسلامية:مصدرها وتطبيقاتهـا**(ط3). مكتبـة الرشد، المملكة العربية السعودية, الرياض.

علي,سعيد إسماعيل(1993). **رؤية إسلامية لقضايا تربوية**ط(1). مصر, القـاهرة: دار الفكر العربي.

عمار,حامد(2003). **في آفاق التربية الحديثة من رياض الأطفال إلـى الجامعـة**. مصر,القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب.

العمري,صالح"محمـد أمين"(2004).**تـدريس الجغرافيـا وفـق رؤيـة الاقتصـاد المعرفي**ط(1).الأردن,عمان: مطابع الدستور.

عيال سلمـان, خالد عطية(2003).**المضامين العلمية في كتب التربيـة الإسـلامية للمرحلة الثانوية فـي الأردن**,رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة,جامعـة مؤتة,الكرك,الأردن.

الغامدي, نوال سعيد(2008).**إدارة المعرفة كمدخل لتطوير الإدارة التعليمية للبنـات بمحافظة جدة: دراسة على واقع استخدام إدارة المعرفة بمحافظة جدة قسم البنات**,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, المملكة العربية السعودية.

ابن فـارس, أحمد(1994).**معجم المقاييس في اللغة**, ط (1). دار الفكـر، لبنـان, بيروت.

فاروق, عبدالخالق (2005).**اقتصاد المعرفة في العالم العربـي:مشـكلاته وأفـق تطوره**. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة, أبو ظبي .

الفايز, نورة(2011).المؤتمر الدولي الأول للجودة الشـاملة فـي التعلـيم العـام: تعـزيـز الاقـتـصاد المعرفي والاستـثـمار فـي الإنسـان . **مجلـة المعرفة**,(191), 20-25 , وزارة التربية والتعليم, الرياض, المملكة العربية

السعودية.

الفنتوخ, عبدالقادر(2004).**اقتصـاد المعرفـة ودور التعلـيم العـالي**. زيـارة24 مارس,2011 , متوفر عبر:http://www.fantokhcom.

القرالة, باسل زعل(2009).**مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب التربيـة الإسلامية للمرحلتين الأساسية والثانوية في الأردن**, أطروحة دكتوراة غيـر منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

القرني, علي حسن(2009).**متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة:تصور مقترح**, أطروحة دكتوراة غير منشورة, جامعة أم القرى, مكـة المكرمـة, المملكـة العربية السعودية.

أبو لبدة, نادية عيسى(2007).**ملامح التطوير في كتـاب العلـوم للصـف الثـامن الأساسي في الأردن في ضوء الاقتصاد المعرفي والصعوبات التـي تواجـه تدريسه**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, إربد, الأردن.

المبسلي, خلفان محمد(2011).**تصورات الإداريين التربويين حول إمكانيـة تطبيـق مبادئ الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي بسلطنة عمـان**, ط(1). عـالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن.

مدارس تطوير(2009). المملكة العربية السعودية, الرياض: منشـورات مشـروع الملك عبدا لتطوير التعليم العام، المملكة العربية السعودية, الرياض.

المرايات, سفانة أحمد(2008).**اتجاهـات مـدراء المـدارس الحكوميـة الثانويـة والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطـوير المهنـي والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعـة مؤتة, الكرك, الأردن.

مرسي, محمد منير(1996).**التربية الإسلامية: أصـولها وتطورهـا فـي الـبلاد العربية**ط(1). عالم الكتب، مصر.

مرعي, توفيق أحمد, والحيلة, محمد محمود (2011).**المناهج التربويـة الحديثـة:**

مفاهيمها وعناصرها وأسسـها وعملياتهـا, ط (9). دار المسـيرة للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن.

مسلم, مسلم النيسابوري(د.ت) **صحيح مسلم**, ط(1). دار إحياء التـراث العربـي، لبنان, بيروت.

منتدى الرياض الاقتصادي (2009).**الاستثمار في رأس المال البشـري واقتصـاد المعرفة**, وقـائع منتـدى الريـاض الاقتصـادي: نحـو تنميـة اقتصـادية مستدامة.السعودية, الرياض.

المنير, بشار(2009).**اقتصاد المعرفة: الحاضر والمستقبل,** زيـارة 12 ديسـمبر, 2010, متوفر عبر: http://www.an-nour.com/index.php.

موسى, سليمان ذياب(2006).**مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي فـي التعلـيم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبـراء التربـويين**, أطروحـة دكتوراه غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

موسى,مصطفى إسماعيل(2002).**الاتجاهات الحديثة في طرائق تـدريس التربيـة الدينية الإسلامية**, ط(1). دار الكتاب الجامعي: العـين, الإمـارات العربيـة المتحدة.

نجم, عبود نجم(2005).**إدارة المعرفة:المفاهيم والاستراتيجيات والعمليـات**, ط(1). مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

النعيمات, عبد موسى(2009).**أثرالاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليميـة**, أطروحة دكتوراة غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

نور الدين, عصام(2010).**إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**, ط(1). دار أسـامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهاشمي, عبدالرحمن, والعزاوي, فائزة محمد(2007). **المنهج والاقتصاد المعرفي**, ط(1). دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وزارة الاقتصاد والتخطـيط(2010)**. خطـة التنميـة التاسـعة(2010-2014).** منشورات وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية, الرياض.

وزارة التربية والتعليم (2009).**المشـروع الشـامل لتطـوير المنـاهج.**زيـارة5

ديسمبر,2010, متوفر عبر: http://www.ed.edu.sa/gproject.

وزارة التربية والتعليم (2010).**التعليم ثروة الوطن الأولى**.زيارة11ديسمبر,2010, متوفر عبر:http://www.moe.gov.sa.

وزارة التربية والتعليم(2006).**وثيقة منهج العلوم الشرعية**. الإدارة العامة للمناهج المملكة العربية السعودية, الرياض.

وزارة التربية والتعليم(2011 أ).**دليل التعليم الثانوي (نظام المقررات)**. منشـورات مشروع تطوير التعليم الثانوي، المملكة العربية السعودية, الرياض.

وزارة التربية والتعليم(2011 ب).**الإطار المرجعي لمشروع قائد المدرسـة(نظـام المقررات)**. منشورات وكالة التطوير التربوي، المملكة العربيـة السـعودية, الرياض.

اليونسكو(1996).**التعلم ذلك الكنز المكنون**.تقرير اللجنة الدولية المعنيـة بالتربيـة. منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مركز الكتب الأردني.

ب- المراجع الأجنبية:

Drummond. J.(2002) Care Of Self In a Knowledge Economy Higher Education ,Vocation and The Ethics Of Michel Foucault . **Journal Of Educational Philosophy and Theory**, Vol(35),No.57-69, Society of Australia., Australia

Etienne, W, Richard M.,& William S.(2002).Cultivating Communities of Practice**. Journal of Knowledge Management Practice,** October 2002,Harvard Business School Press, Boston

Galbreath. Jermy.(1999).**preparing The 21st Century Worker :The Link Between Computer Based Technology And Future Skill Sets Educational Technology**, November . December 14-22 availabla on :http://etext.virginia.Edu/jornal

Gottschalk Petter (2007). **Knowledge Management Systems Shop**. availabla on:http://books.google.com.sa/books?

Houghton, John & Sheehan, Peter(2000).**A Primer On the Knowledge Economy** , Australia ,the state of Victoria, Melbourne: Publications Of Center For Strategic Economic studies.

Makarov, Valery,(2004).**THE KNOWLEDGE ECONOMY: LESSONS FOR RUSSIA.**SSC-No. 001,p:19-29, availabla on: http:// dlib.eastview.com/ browse/doc/6223077

Mole bash, Philip.(1999).**Technology and Education :Current and Future Trends**, retrieved February 15,2011: availabla on

http://www.itari.in/categories/futuretrendsineducation/FutureofEdu-Tech.pdf

Peter ,Michael (2002).Education policy Research And The Global Knowledge Economy , Article, (Electronic Version**), Educational Philosophy And Theory** ,(24),Issuel,P91,Fep.

Smyre. R(2002).The Knowledge Economy .Retrieved February 27,2010,from EBSCO host master file Data base.

Teriel& Grump (2004).Ongoing In A Knowledge Economy Perceptions and Actions , **Journal Of International Studies In Sociology Of Education** ,(13) ,55-74.

Thomas A. Stewart (2001).**The Wealth Of Knowledge :Intellectual Capital and The Twenty-First Century Organization**. Egypt ,Cairo :International House For Cultural Investments S.A.E.

الملحق (أ)
أسماء السادة المحكمين

أسماء السادة المحكمين

المحكم	مكان العمل
د.محمد غزيوات الخوالدة	جامعة مؤتة.قسم المناهج والتدريس
د.ماجد بن إبراهيم خطايبة	جامعة مؤتة.قسم المناهج والتدريس
د.صبري حسن الطراونة	جامعة مؤتة.قسم المناهج والتدريس
د.منصور بن محمد الذروي	فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية
د.عبدالسلام بن عمر الناجي	الإدارة العامة للمناهج. وزارة التربية والتعليم
د.عوض حمد الحسني	رئيس قسم التربية الإسلامية.إدارة تعليم القنفذة
د.سليمان بن عودة أبودميك	مشرف تربية إسلامية.إدارة تعليم تبوك
د.حنان بنت بنية الجهني	رئيسة قسم التربية الإسلامية .إدارة تعليم المدينة المنورة
محمد بن عبدا الحميدي	رئيس فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية
مروان بن صالح الصقعبي	فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية
أحمد إبراهيم الجهني	مشرف تربية إسلامية.إدارة تعليم تبوك
نايف بن ناصر الطويهر	معلم تربية إسلامية (نظام المقررات)
فيصل بن محمد العمراني	معلم تربية إسلامية (نظام المقررات)
هدى بنت مستور الغامدي	فريق خبراء تطوير مناهج التربية الإسلامية

الملحق (ب)

أداة تحليل المحتوى في صورتها الأولية

أداة دراسة

الأستاذ

...

.... المحترم .

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى معرفة ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة , والملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى في محتوى العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية،ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المناهج وأساليب التدريس العامة في كلية العلوم التربوية في جامعة مؤتة .

وفي ضوء الأدب السابق والدراسات السابقة وآراء المختصين والخبرة الميدانية في هذا المجال أعد الباحث استبانة تحتوي على عدد من ملامح الاقتصاد المعرفي المتوفرة في محتوى مقررات العلوم الشرعية , ولعلم الباحث بأنكم من أصحاب الخبرة والدراية في هذا المجال فانه يأمل قراءة الملامح التالية, وإبداء رأيكم فيمايلي :

1. مدى ارتباط الملامح بموضوع الدراسة.
2. مدى انتماء الملامح للمجال.
3. ملاءمة الصياغة اللغوية ووضوحها.
4. ملاحظات وتعديلات تسهم في تطوير أداة الدراسة.
5. ملاح أخرى ترى تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات).

مع خالص الشكر والتقدير لجهودكم في خدمة البحث العلمي .

الباحث : محمد بن علي القيسي
جوال/0966540045456
بريد إليكتروني/mak_kaissi@hotmail.com

م	مجال التكنولوجيا	مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
1	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة				
2	توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها.				
3	توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه.				
4	أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم.				
5	مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية وفردية.				
6	الوصول إلى المعارف والمعلومات من خلال مصادر عالمية كالشبكة المعلوماتية(الانترنت).				
7	الوصول إلى المعارف والمعلومات من خلال الموسوعات العلمية المتوفرة على الأقراص المدمجة.				
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار.				
9	تشجيع الطلاب على مواصلة البحث وجمع المعلومات من خلال استخدام التكنولوجيا والمصادر الاليكترونية المتنوعة.				
10	أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.				
11	إبراز العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.				
12	تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الاليكتروني.				
13	إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها.				
م	مجال الاتصال	مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
1	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغير المسلمين.				
2	أهمية الاستماع والملاحظة والتساؤل.				
3	أهمية التعبير عن الأفكار والأحاسيس والمشاعر بشكل واضح ومحدد.				
4	استخدام طرائق متعددة في التواصل.				
5	إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها.				
6	تنمية مهارات التواصل اللفظي(الاستماع – التحدث- القراءة- الكتابة).				
7	تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه.				
8	تنمية القدرة على إدراك الفكرة العامة التي يدور حولها موضوع الدرس.				
9	تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة				

م		مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
	والمعروضة.				
10	إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصال الثقافي بين الشعوب المختلفة .				
11	تنمية مهارات التفاوض والإقناع.				
12	تنمية مهارات الذكاء الإجتماعي(العلاقات الاجتماعية –التعاطف - إدارة الذات- الوعي بالذات- تنظيم الذات).				
م	**المجال المعرفي**	**مدى ارتباط الملامح بالموضوع**	**مدى انتماء الملامح للمجال**	**ملاءمة الصياغة**	**ملاحظات وتعديلات أخرى**
1	التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستجدة والمعاصرة.				
2	الربط بين المنهج والمواقف الحياتية التي يمر بها الطلاب.				
3	طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم مدى الحياة.				
4	تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجارية.				
5	تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية.				
6	التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية.				
7	طرح خيارات واسعة تساهم في حل المشكلات بطرائق إيجابية.				
8	إظهار الصورة الإيجابية للإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان.				
9	عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي.				
10	التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة.				
11	التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة.				
12	استثارة دافعية الطلاب إلى استخدام مصادر المعرفة المختلفة.				
13	تزويد المتعلمين بالأخلاق الإسلامية للباحث.				
م	**مجال النمو الاجتماعي**	**مدى ارتباط الملامح بالموضوع**	**مدى انتماء الملامح للمجال**	**ملاءمة الصياغة**	**ملاحظات وتعديلات أخرى**
1	تشجيع الطلاب على الاقتداء بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم				
2	تنمية المهارات الدينية والحياتية.				
3	تنمية الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها.				
4	المساواة بين الجنسين (الذكر والأنثى)من حيث الصورة والخطاب.				
5	حث المتعلمين على الاعتزاز بالدين الإسلامي والدفاع عنه.				

م		مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
6	بيان أهمية القيم الإيجابية والالتزام بها.				
7	التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية .				
8	بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله.				
9	التأكيد على رفض الظواهر الاجتماعية السلبية.				
10	تنبيه المتعلمين إلى تمثل تعاليم الدين الإسلامي في واقعهم وحياتهم.				
11	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلماء.				
12	بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات.				
13	التأكيد على موضوع الاحتساب وخدمة الآخرين.				
14	بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية.				
15	بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية.				
16	العناية بممارسة الأنشطة الجماعية و أساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق.				
م	**مجال النمو العقلي**	**مدى ارتباط الملامح بالموضوع**	**مدى انتماء الملامح للمجال**	**ملاءمة الصياغة**	**ملاحظات وتعديلات أخرى**
1	تنمية القدرة على النقد البناء وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات.				
2	تزويد المعلمين بمهارات البحث والاستقصاء.				
3	تنمية القدرة على تحمل المسؤولية وحل المشكلات.				
4	التأكيد على أهمية الاكتشاف والإبداع والابتكار.				
5	بيان أهمية الموضوعية والحياد العلمي في طرح الأفكار ومناقشتها.				
6	تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها.				
7	تشجيع الطلاب على التفكير بعمق وإبداع في قضايا الأمة الإسلامية ومشكلاتها.				
8	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين(تحديد الأولويات-تقييم المعلومة-التعرف على وجهات النظر الأخرى-التمييز بين المعلومات-اكتشاف المغالطات-)				
9	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى المتعلمين(العصف الذهني-الطلاقة- المرونة-الأصالة- الإفاضة- الخيال).				
10	تشجيع الطلاب على إتقان عمليات العلم الأساسية والتكاملية.				
11	طرح القضايا التي تثير التفكير لدى المتعلمين وتدفعهم نحو استخدام الأسلوب العلمي القائم على وضع الفروض والتأكد منها والوصول إلى أحكام من خلالها.				
12	تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما.				

م	المجال الاقتصادي	مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
1	التأكيد على أهمية تعزيز التعلم من خلال العمل.				
2	التأكيد على أهمية امتلاك المهارات المهنية التي تعزز قدرات الفرد والمجتمع معاً.				
3	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها وكيفية استغلالها.				
4	تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج.				
5	التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية.				
6	التأكيد على كسب الرزق من خلال القنوات المشروعة.				
7	بيان قيمة المال في الدين الإسلامي وضرورة المحافظة عليه وإنفاقه في الأمور المشروعة.				
8	بيان أهمية الاستثمار في العقل البشري.				
9	التحذير من خطورة التعامل بالربا وأثره على الفرد والمجتمع من الناحية الدينية والاقتصادية.				
10	أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة.				
11	بيان دور الإسلام في معالجة ظاهرة الفقر.				

م	المجال الوطني	مدى ارتباط الملامح بالموضوع	مدى انتماء الملامح للمجال	ملاءمة الصياغة	ملاحظات وتعديلات أخرى
1	التأكيد على احترام القوانين والأنظمة.				
2	التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة.				
3	التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلد والمجتمع.				
4	بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاختلاف.				
5	التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء.				

الأستاذ...
.... المحترم.

أضع بين يديك التعريف الإجرائي لمفهوم الاقتصاد المعرفي والذي اعتمدته الدراسة,بالإضافة إلى مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي ؛ ليكون ذلك مفتاحاً لك في تحكيم هذه الأداة. شاكراً لك حسن تجاوبك.

التعريف الإجرائي لمفهوم الاقتصاد المعرفي: مجموعة من المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات والخبرات والتي تزيد من قدرة الطالب على الإبداع والابتكار والتفكير وحل المشكلات , والتفاعل, باستخدام وسائط متعددة معلوماتية لتعلم المعرفة وتوظيفها واستخدامها.

وقد تضمنت الأداة المجالات التالية لملامح الاقتصاد المعرفي:

1- مجال التكنولوجيا.
2- مجال الاتصال.
3- المجال المعرفي.
4- مجال النمو العقلي.
5- مجال النمو الاجتماعي.
6- المجال الوطني .

الباحث

الملحق (ج)

أداة تحليل المحتوى في صورتها النهائية

م	مجال التكنولوجيا	التكرارات					
1	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة .						
2	توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها.						
3	توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه.						
4	أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم.						
5	مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية وفردية.						
6	الوصول إلى المعارف والمعلومات من خلال مصادر عالمية كالشبكة المعلوماتية(الانترنت).						
7	الوصول إلى المعارف والمعلومات من خلال الموسوعات العلمية المتوفرة على الأقراص المدمجة.						
8	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار.						
9	تشجيع الطلاب على مواصلة البحث وجمع المعلومات من خلال استخدام التكنولوجيا والمصادر الاليكترونية المتنوعة.						
10	أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.						
11	إبراز العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.						
12	تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الاليكتروني.						
13	إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها.						
م	مجال الاتصال						
1	تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغير المسلمين.						
2	أهمية الاستماع والملاحظة والتساؤل.						
3	أهمية التعبير عن الأفكار والأحاسيس والمشاعر بشكل واضح ومحدد.						
4	استخدام طرائق متعددة في التواصل.						
5	إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها.						
6	تنمية مهارات التواصل اللفظي.						
7	تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه.						
8	تنمية القدرة على إدراك الفكرة العامة التي يدور حولها موضوع الدرس.						

						تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة.	9
						إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصال الثقافي بين الشعوب المختلفة .	10
						تنمية مهارات التفاوض والإقناع.	11
						تنمية مهارات الذكاء الإجتماعي(العلاقات الاجتماعية – التعاطف - إدارة الذات- الوعي بالذات- تنظيم الذات).	12
						المجال المعرفي	م
						التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستجدة والمعاصرة.	1
						الربط بين المنهج والمواقف الحياتية التي يمر بها الطلاب.	2
						طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم مدى الحياة.	3
						تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب.	4
						تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجارية.	5
						تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية.	6
						التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية.	7
						طرح خيارات واسعة تساهم في حل المشكلات بطرائق إيجابية.	8
						إظهار الصورة الإيجابية للإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان.	9
						عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي.	10
						التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة.	11
						التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة.	12
						استثارة دافعية الطلاب إلى استخدام مصادر المعرفة المختلفة.	13
						تزويد المتعلمين بالأخلاق الإسلامية للباحث.	14
						مجال النمو الاجتماعي	م
						تشجيع الطلاب على الاقتداء بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم	1
						تنمية المهارات الدينية والحياتية.	2
						تنمية الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها.	3
						المساواة بين الجنسين (الذكر والأنثى)من حيث الصورة والخطاب.	4

5	حث المتعلمين على الاعتزاز بالدين الإسلامي والدفاع عنه.						
6	بيان أهمية القيم الإيجابية والالتزام بها.						
7	التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية .						
8	بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله.						
9	التأكيد على رفض الظواهر الاجتماعية السلبية.						
10	تنبيه المتعلمين إلى تمثل تعاليم الدين الإسلامي في واقعهم وحياتهم.						
11	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلماء.						
12	بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات.						
13	التأكيد على موضوع الاحتساب وخدمة الآخرين.						
14	بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية.						
15	بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية.						
16	العناية بممارسة الأنشطة الجماعية و أساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق.						
م	**مجال النمو العقلي**						
1	تنمية القدرة على النقد البناء وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات.						
2	تزويد المعلمين بمهارات البحث والاستقصاء.						
3	تنمية القدرة على تحمل المسؤولية وحل المشكلات.						
4	التأكيد على أهمية الاكتشاف والإبداع والابتكار.						
5	بيان أهمية الموضوعية والحياد العلمي في طرح الأفكار ومناقشتها.						
6	تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها.						
7	تشجيع الطلاب على التفكير بعمق وإبداع في قضايا الأمة الإسلامية ومشكلاتها.						
8	تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين.						
9	تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى المتعلمين.						
10	تشجيع الطلاب على إتقان عمليات العلم الأساسية والتكاملية.						
11	طرح القضايا التي تثير التفكير لدى المتعلمين وتدفعهم نحو استخدام الأسلوب العلمي القائم على وضع الفروض والتأكد						

	منها والوصول إلى أحكام من خلالها.						
12	تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما.						
م	**المجال الاقتصادي**						
1	التأكيد على أهمية تعزيز التعلم من خلال العمل.						
2	التأكيد على أهمية امتلاك المهارات المهنية التي تعزز قدرات الفرد والمجتمع معاً.						
3	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها وكيفية استغلالها.						
4	تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج.						
5	التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية.						
6	التأكيد على كسب الرزق من خلال القنوات المشروعة.						
7	بيان قيمة المال في الدين الإسلامي وضرورة المحافظة عليه وإنفاقه في الأمور المشروعة.						
8	بيان أهمية الاستثمار في العقل البشري.						
9	التحذير من خطورة التعامل بالربا وأثره على الفرد والمجتمع من الناحية الدينية والاقتصادية.						
10	أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة.						
11	بيان دور الإسلام في معالجة ظاهرة الفقر.						
م	**المجال الوطني**						
1	التأكيد على احترام القوانين والأنظمة.						
2	التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة.						
3	التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلد والمجتمع.						
4	بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاختلاف.						
5	التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء.						

الملحق (د)

السؤال الذي وجه للمختصين لمعرفة درجة كفاية ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية

الأستاذ /

....
..المحترم

تحية طيبة وبعد.

يقوم الباحث بدراسة بعنوان ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية, ولما كانت الدراسة تهدف إلى معرفة رأي المختصين في درجة كفاية هذه الملامح ؛ فإن الباحث يأمل الاستفادة من خبرتكم والتعرف على رأيكم فيما يتعلق بدرجة كفاية ملامح الاقتصاد المعرفي , وفي حالة كونها غير كافية يأمل الباحث اقتراح ملامح الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها في مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي . كما يرفق لكم الباحث التعريف الإجرائي للاقتصاد المعرفي الذي اعتمدته الدراسة, وقائمة بملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعلم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

مع خالص الشكر والتقدير لجهودكم في خدمة البحث العلمي .

الباحث

الأستاذ...

.... المحترم

أضع بين يديك التعريف الإجرائي لمفهوم الاقتصاد المعرفي والذي اعتمدته الدراسة, بالإضافة إلى قائمة بملامح الاقتصاد المعرفي لتسهل لك استخراج الوزن النسبي المقترح لمجالات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

أولاً: لتعريف الإجرائي لمفهوم الاقتصاد المعرفي: مجموعة من المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات والخبرات والتي تزيد من قدرة الطالب على الإبداع والابتكار والتفكير وحل المشكلات , والتفاعل, باستخدام وسائط متعددة معلوماتية لتعلم المعرفة وتوظيفها واستخدامها.

ثانياً: قائمة بملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية

❖ **أولاً : مجال التكنولوجيا :**

1. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التقنيات المعاصرة والوسائط المتعددة .
2. توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها.
3. توظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة الدين الإسلامي والدفاع عنه.
4. أهمية إتقان المهارات الحاسوبية وتوظيفها في عملية التعلم.
5. مواكبة تسارع التقنيات المعاصرة واستخدامها كأدوات تعليمية جماعية وفردية.
6. استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى المعارف والمعلومات
7. استخدام الموسوعات العلمية للوصول إلى المعارف والمعلومات
8. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة للتعبير عن الأفكار.
9. أهمية الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.
10. إبراز العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.
11. تحقيق التكامل مع منظومة التعليم الاليكتروني.
12. إرشاد الطالب إلى المواقع الاليكترونية التي يمكن الاستفادة منها.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
....
2. ....
....
3. ....
....
4. ....
....
5. ....
....

❖ **ثانياً : مجال الاتصال :**

1. تنمية مهارات الحوار والاتصال مع المسلمين وغير المسلمين.
2. أهمية الاستماع والملاحظة والتساؤل.
3. أهمية التعبير عن الأفكار والأحاسيس والمشاعر بشكل واضح ومحدد.
4. استخدام طرائق متعددة في التواصل.
5. إبراز الآثار الإيجابية لتأمل النصوص الشرعية واستخلاص الأفكار منها.
6. تنمية مهارات التواصل اللفظي(الاستماع – التحدث- القراءة- الكتابة).
7. تنمية بعض الاتجاهات السلوكية السليمة كاحترام المتحدث, وإبداء الاهتمام بحديثه, والتفاعل معه.
8. تنمية القدرة على إدراك الفكرة العامة التي يدور حولها موضوع الدرس.
9. تنمية القدرة على تلخيص الأفكار المسموعة والمعروضة.
10. إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للاتصال الثقافي بين الشعوب المختلفة .
11. تنمية مهارات التفاوض والإقناع.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....
5. ....

❖ **ثالثاً : المجال المعرفي :**

1. التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المستجدة والمعاصرة.
2. الربط بين المنهج والمواقف الحياتية التي يمر بها الطلاب.
3. طرح موضوعات وأفكار تحث على التعلم مدى الحياة.
4. تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب
5. تقديم الرؤية الإسلامية لبعض الأحداث والقضايا العالمية الجارية.
6. تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مناهج العلوم الشرعية.
7. التأكيد على أهمية مواكبة متغيرات العصر في حدود الشريعة الإسلامية.
8. طرح خيارات واسعة تساهم في حل المشكلات بطرائق إيجابية.
9. إبراز محاسن الشريعة الإسلامية وسماحته وصلاحيته لكل زمان ومكان.
10. عرض المحتوى بطريقة واضحة ومتسلسلة تراعي التنظيم السيكولوجي والمنطقي.
11. التأكيد على أهمية المشاركة الإيجابية في التطوير الحضاري في ميادين العلم والمعرفة.
12. التأكيد على المعرفة وأثرها في تحقيق التنمية الشاملة.
13. استثارة دافعية الطلاب إلى استخدام مصادر المعرفة المختلفة.
14. تزويد المتعلمين بالأخلاق الإسلامية للباحث.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
2. ....

3. ....
4. ....
5. ....

❖ **رابعاً : مجال النمو الاجتماعي :**

1. تشجيع الطلاب على الاقتداء بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم
2. تنمية المهارات الدينية والحياتية.
3. تنمية الانتماء للأمة الإسلامية والتفاعل مع قضاياها ومشكلاتها.
4. بيان أهمية القيم الإيجابية والالتزام بها.
5. التأكيد على أهمية تحمل المسؤولية .
6. بيان أهمية الابتعاد عن التعصب بكافة أشكاله.
7. التأكيد على رفض الظواهر الاجتماعية السلبية.
8. تنبيه المتعلمين إلى تمثل تعاليم الدين الإسلامي في واقعهم وحياتهم.
9. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلماء.
10. بيان حدود العلاقات والروابط مع مختلف الديانات.
11. التأكيد على موضوع الاحتساب وخدمة الآخرين.
12. بيان موقف الإسلام من الأسرة, وضرورة تقوية الروابط الأسرية.
13. بيان معايير التفاضل بين البشر في الشريعة الإسلامية.
14. العناية بممارسة الأنشطة الجماعية و أساليب التعلم التعاوني بين الأقران أو الفرق.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....
5. ....

❖ **خامساً : مجال النمو العقلي :**

1. تنمية القدرة على النقد البناء وإصدار الأحكام واتخاذ القرارات.
2. تزويد المعلمين بمهارات البحث والاستقصاء.
3. تنمية القدرة على تحمل المسؤولية وحل المشكلات.
4. التأكيد على أهمية الاكتشاف والإبداع والابتكار.
5. بيان أهمية الموضوعية والحياد العلمي في طرح الأفكار ومناقشتها.
6. تشجيع الطلاب على تفسير البيانات وتحليلها والتنبؤ من خلالها.
7. تشجيع الطلاب على التفكير بعمق وإبداع في قضايا الأمة الإسلامية ومشكلاتها.
8. تنمية مهارات التفكير الناقد لدى المتعلمين(تحديد الأولويات-تقييم المعلومة-التعرف على وجهات النظر الأخرى-التمييز بين المعلومات-اكتشاف المغالطات-) .
9. تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى المتعلمين(العصف الذهني-الطلاقة- المرونة- الأصالة- الإفاضة- الخيال).
10. تشجيع الطلاب على إتقان عمليات العلم الأساسية والتكاملية.

11. طرح القضايا التي تثير التفكير لدى المتعلمين وتدفعهم نحو استخدام الأسلوب العلمي القائم على وضع الفروض والتأكد منها والوصول إلى أحكام من خلالها.
12. تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة السابرة عند دراسة مشكلة ما.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....
5. ....

❖ **سادساً : المجال الاقتصادي :**

1. التأكيد على أهمية تعزيز التعلم من خلال العمل.
2. التأكيد على أهمية امتلاك المهارات المهنية التي تعزز قدرات الفرد والمجتمع معاً.
3. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها وكيفية استغلالها.
4. تشجيع الطلاب على المبادرة والابتكار والعمل المنتج.
5. التحذير من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والاقتصادية.
6. التأكيد على كسب الرزق من خلال القنوات المشروعة.
7. بيان قيمة المال في الدين الإسلامي وضرورة المحافظة عليه وإنفاقه في الأمور المشروعة.
8. التحذير من خطورة الكسب الحرام وأضراره على الفرد والمجتمع.
9. أهمية الاستغلال الأمثل لموارد التنمية المستدامة.
10. بيان دور الإسلام في معالجة ظاهرة الفقر.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

6. ....
1. ....
2. ....
3. ....
4. ....

❖ **سابعاً : المجال الوطني :**

1. التأكيد على احترام القوانين والأنظمة.
2. التأكيد على أهمية المحافظة على إنجازات الدولة.
3. التأكيد على المشاركة الفاعلة والإيجابية في كل ما يخدم البلد والمجتمع.
4. بيان أهمية وحدة الصف ونبذ التفرق والاختلاف.
5. التأكيد على طاعة أولي الأمر من الحكام والعلماء.

ملامح أخرى ترى تضمينها مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....
5. ....

الملحق (هـ)

التعريف بمشروع تطوير التعليم الثانوي(نظام المقررات)

تعد المرحلة الثانوية هي حلقة الوصل الاهم بين التعليم الاساسي و التعليم العالي. كما يعد التعليم الثانوي مرحلة مهمة و حاسمة للمتعلمين في التعليم العام، حيث يفترض في هذا التعليم أن يعد الطالب إعداداً شاملاً متكاملاً مزوداً بالمعلومات الأساسية و المهارات و الاتجاهات التي تنمي شخصيته من جوانبها المعرفية و النفسية و الاجتماعية و العقلية و البدنية، و يتطلع لهذا التعليم باعتباره منطلقاً للدراسة في الجامعة وتأهيلاً و استثماراً في رأس المال البشري للحياة العملية.

ومن هذا المنطلق و تحقيقاً لمقتضيات العصر و متطلبات سوق العمل، يأتي هذا النظام الجديد لتحقيق نقلة نوعية في التعليم الثانوي بأهدافه و هياكله و أساليبه و مضامينه .

الهدف العام:

يهدف النظام إلى: تربية جيلٍ نافعٍ و إيجابي، معتز بدينه، نافع لأمته، محبٍ لوطنه قادرٍ على التعلم الذاتي ويحقق التعاون و التواصل و العمل ضمن فرق، كما يحقق تنمية التفكير المتزن الواعي و التفكير الناقد ويساعد على حل المشكلات و اتخاذ القرارات و تطوير المهارات و التعامل مع التقنية و مصادر المعلومات .

مزايا النظام :

- تقليل عدد المواد التي يدرسها الطالب أو الطالبة في الفصل الدراسي الواحد بحيث لا يزيد عدد المقررات الدراسية عن سبع مقررات آخذا بالمنحى التكاملي الرأسي في تقديم المقررات.
- تخفيف حالات الرسوب والفشل في الدراسة وما يترتب عليهما من مشكلات نفسية واجتماعية فلا يوجد إعادة لسنة أو دور ثان .
- تقديم مواد جديدة تعنى بتحقيق المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل أو الدراسة الجامعية.
- حرية أكبر للطالب أو الطالبة في اتخاذ القرار عن المواد التي يدرسها من حيث نوعها وعددها ووقت دراستها .
- يعطي أدواراً وصلاحيات جديدة للمدير/ة والمعلم/ـة فيترك مجالا أوسع للإبداع والتجديد .

الأسس والمبادئ:

يهدف النظام إلى تنمية شخصية المتعلم (الطالب/الطالبة) بشكل شمولي : معرفياً، وجسدياً ، ونفسياً ، ومهارياً. يقوم النظام الثانوي بخطته الدراسية الجديدة على عدد من المبادئ الأساسية وهي :

- الاختيار:يقوم النظام على طرح خطة دراسية توزع على شكل وحدات دراسية كل وحدة عبارة عن خمس ساعات، بحيث يختار الطالب أو الطالبة في كل فصل دراسي سبع وحدات على الأكثر، وتم طرح عددٍ كاف من المواد الاختيارية التي تثري دراسة الطلاب والطالبات، وتصقل شخصيتهم، وتساعدهم في إبراز طاقاتهم وميولهم ومواهبهم.
- المرونة:و يتمثل ذلك في تطبيقات كثيرة يسمح بها النظام للطالب و الطالبة في تحديد حجم الساعات التي يدرسها في الفصل الدراسي الواحد و تحديد الفصل الدراسي لدراسة مقرر معين وإنجاز عدد من الساعات بحسب قدرات كل طالب و طالبة في حدود ما تتيحه المدرسة. وهو من جانب آخر مرونة للمدرسة بحيث تتكيف فصليا مع ظروفها من حيث الامكانات البشرية والمادية.
- الإرشاد الأكاديمي:التوجيه و الإرشاد الأكاديمي حق للطالب والطالبة للمساعدة على معرفة القدرات والميول، واختيار التخصص، ومن ثم اختيار مهنة المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، يُنشأ مكتب توجيه وإرشاد كفء وفاعل في كل مدرسة يطبق فيها نظام التعليم الثانوي بخطته الجديدة.
- التقويم: ويعتمد نظام التقويم على فك الارتباط الأفقي بين المواد الدراسية من حيث نتائج الطالب أو الطالبة، فالرسوب في مادة معينة لا يتطلب إعادة السنة وإعادة دراسة جميع المواد التي درسها والجلوس للامتحان فيها مرة أخرى، فالنظام يسمح للطالب والطالبة بدراسة مواد أخرى من مستوى آخر أعلى، و دراسة المادة التي رسب فيها في فصل آخر، أو قد يدرس مادة أخرى بدلاً عنها.
- المعدل التراكمي: يقوم نظام التقويم على المعدل التراكمي الذي يحسب في ضوء المعدلات الفصلية ويمثل متوسط جميع الدرجات نجاحاً ورسوباً للمواد الدراسية التي درسها الطالب أو الطالبة حتى تاريخ احتساب المعدل.

القواعد التنظيمية للتسجيل:

-**الحمل الدراسي:** وهو عدد الساعات التي يسجل فيها الطالب أو الطالبة في الفصل الدراسي الواحد وفقا لاختياره للمقررات التي يرغب دراستها وبما يتناسب وقدراته وذلك بمساعدة المرشد الأكاديمي في إطار القواعد التالية:

- تتركز جداول الطلاب أو الطالبات في الفصلين الدراسيين الأولين على البرنامج المشترك، وللمدرسة أن تعتمد في عذين الفصلين نظام المجموعات.

- تتيح المدرسة ثمان حصص دراسية في اليوم يسجل الطالب في أوقاتها ما يناسبه من مقررات ويشغل ما تبقى بالأنشطة والبرامج التي تقدمها المدرسة (حيث لا يسمح النظام بخروج الطلاب في حصص الفراغ

- يكون الحمل الدراسي لطلاب أو طالبات الفصلين الدراسيين الأولين من 30-35 ساعة بواقع 6-7 مقررات في الفصل الدراسي.

-الطلاب أو الطالبات الذين انخفض معدلهم التراكمي عن تقدير (جيد) يجوز لهم التسجيل فيما بين 5 – 6 مقررات (25- 30 ساعة (-الطلاب أو الطالبات الحاصلون على معدل تراكمي تقدير (جيد) فأعلى يجوز لهم التسجيل في 7 مقررات (35 ساعة) كحد أعلى.

-إذا تبين للطالب أن مسار التخصص الذي اختاره الطالب لا يتناسب وقدراته وميوله فستجيز له المدرسة أن يغير مساره إلى مسار آخر وفق النموذج المخصص بعد استيفاء الموافقات اللازمة ووفق الضوابط المحددة.

-للمرشد الأكاديمي أن يوصي باختيار المسار إذا أنهى الطالب دراسة 60 ساعة (12 مقرر دراسي) وحقق الطالب فيها معدل (جيد) ويتطلب تغيير المسار إخطار ولي الأمر بذلك حتى يكون على علم مستمر بوضع الطالب الأكاديمي .

-يجوز للطالب أو الطالبة أن يضيف إلى المقررات التي سجلها مقرراً واحداً أو أكثر على النموذج المخصص لذلك خلال فتر ة الإضافة التي تحددها المدرسة خلال الأسبوع الأول من الفصل الدراسي مع مراعاة القواعد السابقة الخاصة بالحمل الدراسي.

-يجوز للطالب أو الطالبة أن يحذف مقرراً أو أكثر على النموذج المخصص لذلك خلال فترة الحذف التي تحددها المدرسة بنهاية الأسبوع الثاني من الفصل الدراسي مع مراعاة القواعد السابقة الخاصة بالحمل الدراسي .

الخطة الدراسية:

ساعات التخرج = المشترك + التخصص + اختياري 190 ساعة=130 ساعة + 55 ساعة + 5 ساعات = 190 ساعة التخصص : " اختيار العلمي او الأدبي

البرنامج الاختياري :

إضافة إلى الساعات المحددة في البرنامج العام والبرنامج التخصصي، يقدم هذا النظام برنامجاً اختيارياً حراً لا يقل عن (5) ساعات، يساعد الطلاب والطالبات في تنمية ميولهم وتعزيز توجهاتهم المستقبلية، ويصقل مواهبهم العلمية والعملية (المهنية).

نظام الدراسة:

- يحتاج الطالب والطالبة في المتوسط إلى 6 فصول دراسية متتابعة لإنهاء دراسته الثانوية.

- السنة الدراسية تنقسم لفصلين دراسيين مستقلين مدة كل فصل (16 أسبوعاً) تتضمن فترة التسجيل والدراسة والاختبارات.

- مدة الدراسة الفعلية للفصل الدراسي (80 يوماً دراسياً) بحيث لا يزيد اليوم الدراسي للطالب و الطالبة عن (7 حصص).

- نظام الدراسة يعتمد على نظام المواد الدراسية) المقررات (و تكون أوزانها 5 ساعات لكل مقرر .

أهداف يبرزها نظام التعليم الثانوي بخطته الجديدة:

- تنمية شخصية الطالب شمولياً
- إكساب المعارف والقيم المفيدة في الحياة
- تطوير مهارات التعاون والتواصل
- ربط المرحلة الثانوية بسوق العمل والجامعات
- تقديم مقررات واقعية جذابة
- تطوير مهارات التفكير الواعي
- تنمية اتجاهات إيجابية نحو التعلم
- تنمية مهارات التعلم الذاتي واتخاذ القرار.

توصيف مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي

الملاحق

توصيف المقررات الدراسية للمرحلة الثانوية بنظام المقررات

المجال	اسم المقرر	عدد الساعات	وصف المقـــرر	متطلبات المقرر
العلوم الشرعية	القرآن الكريم ١	٥	إتقان تلاوة سورة التوبة وما بعدها إلى نهاية سورة الإسراء، تلاوة مجودة مع التأدب بآداب التلاوة، مع حفظ سورة مختارة.	لا يوجد
	القرآن الكريم ٢	٥	إتقان تلاوة سورة النساء وما بعدها إلى نهاية سورة الانفال، تلاوة مجودة مع التأدب بآداب التلاوة، مع حفظ سورة مختارة.	القرآن الكريم ١
	توحيد ١ (المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية)	٥	دراسة مصادر العقيدة ومنهج السلف في تلقي العقيدة، مع بيان بعض المفاهيم المهمة، ومنها المفهوم الصحيح للعبادة، ومعنى الشهادتين وشروطهما، وبعض صور الشرك، والواجب نحو الرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم.	لا يوجد
	توحيد ٢ (أصول الإيمان)	٥	دراسة مصادر العقيدة ومنهج السلف في تلقي العقيدة، مع بيان بعض المفاهيم المهمة، ومنها المفهوم الصحيح للعبادة، ومعنى الشهادتين وشروطهما، وبعض صور الشرك، والواجب نحو الرسول ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم.	توحيد ١
	تفسير ١	٥	أولاً: مقدمة في علم التفسير: تعريف علم التفسير والفرق بينه وبين التأويل – فضل التفسير – المراحل التي مر بها أقسام التفسير – ضوابط التفسير – أبرز المؤلفات الموثوقة في التفسير – البرامج الحاسوبية في خدمة التفسير. ثانياً: تفسير مقاطع مختارة ومحددة من القرآن الكريم.	لا يوجد
	تفسير ٢	٥	أولاً: علوم القرآن: نشأتها وتطورها – معنى الوحي وأنواعه والرد على الشبهات المثارة حوله – نزول القرآن أسباب النزول – المكي والمدني – النسخ في القرآن – جمع القرآن وأنواعه – نشأة علم القراءات – الرسم العثماني ترجمة معاني القرآن – التفسير العلمي تاريخه وضوابطه. ثانياً: تفسير مقاطع مختارة ومحددة من القرآن الكريم.	تفسير ١
	حديث ١	٥	يدرس الطالب في هذا المقرر أساسيات مصطلح الحديث، وطرق تدوين السنة، إضافة إلى دراسة (٣٠) حديثاً مشروحاً، وطائفة من الموضوعات ذات الصلة بالأحاديث.	لا يوجد
	حديث ٢	٥	يدرس الطالب في هذا المقرر أساسيات مصطلح الحديث، وطرق تخريجه باستخدام المراجع والحاسب الآلي، إضافة إلى دراسة (٢٨) حديثا مشروحا، ومجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالأحاديث.	حديث ١
	فقه ١	٥	يدرس الطالب في هذا المقرر مقدمة في علم الفقه، مع بيان أبرز المذاهب الفقهية، وأسباب الخلاف بين العلماء والموقف منه. إضافة إلى دراسة مقاصد الشريعة، وجملة من أحكام الجنايات والحدود الشرعية، وأحكام الأسرة وما يتعلق بها من أحكام النكاح والطلاق، وأحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية، مع بيان أحكام البيع، والربا وبعض المعاملات الحديثة.	لا يوجد
	فقه ٢	٥	يدرس الطالب في هذا المقرر أحكام المعاملات، ودراسة للآثار المترتبة عليها، وأحكام الوقف والوصية، ودراسة لأهم أحكام الفرائض وقسمة التركات، ويدرس الطالب علم أصول الفقه، والأدلة المتفق عليها، وكذا الحكم التكليفي، والحكم الوضعي، والفتوى وشروطها.	فقه ١
	فقه ٣	٥	يدرس الطالب في هذا المقرر بعض القواعد الفقهية، وفقه النوازل التي استجدت في الأسرة والطب والاقتصاد وغيرها، ومقاصد الشريعة، وخصائص التشريع، والخلاف الفقهي واجتهاد العلماء في استنباط الأحكام، مع دراسة أدب المفتي والمستفتي، وطرق البحث العلمي واستنباط الأحكام الفقهية.	فقه ٢

http://www.hs.gov.sa/